

دراسات في المذاهب السياسية

الديمقراطية

القومية

الاشتراكية

الاستعمار

الرأسمالية

الشيوعية

تأليف: الدكتور بطرس بطرس غالي

الدكتور بطرس بطرس غالي

دراسات في المذهب السياسي

١٩٦٢/١٩٦١

مكتبة الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد علي، قريّة عمارات من سابقا ،

مقدمة

كانت خطوتي الأولى نحو تبسيط العلوم السياسية ، وجعلها ثقافة عامة سهلة التناول كتابي « دراسات في السياسة الدولية » ، وأناذا أقدم اليوم كتابي الثاني « دراسات في المذاهب السياسية » وهو كسابقه مجموعة من الأبحاث والمقالات التي سبق أن نشرتها في الأهرام اليومي ، والأهرام الاقتصادي ، ومجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة. هذا إلى جانب أبحاث أخرى لم يسبق نشرها .

والكتاب مقسم عدة فصول : منها ما هو خاص بالديمقراطية ، ومنها ما هو خاص بالقومية ، ومنها ما هو خاص بالاشتراكية ، ومنها دراسات في مختلف الأنظمة السياسية من رأسمالية ويروقرراطية وكذلك ثورية وتكنوقراطية ... الخ .

وحين ظهر الكتاب المبسط الأول « دراسات في السياسة الدولية » ، قيل لي إن جهود الباحثين في تلك العلوم كان خليقاً أن لا تبذل في التبسيط والتيسير بل يجب أن تنصرف إلى الدراسات الجامعية العلمية العويصة العميقة .

والرأى الصحيح - فيما أعتقد - أننا ما دمنا متخلفين في هذا

الميدان العلمى الجديد ، فن واجب الباحثين ألا يحدوا جهودهم
فى جهة واحدة ، هى الجهة العلمية الخالصة ، بل يجب أن يعملوا
فى جبهتين : إحداهما هى الجهة العلمية الخالصة ، والثانية هى الجهة
الشعبية ، مع الحرص على عدم الخلط بين الجبهتين ، والاحتفاظ
لكل منهما بطابعها ، والتشئ مع رسالتها .

إن حاجتنا فى نهضتنا الحاضرة إلى تلك الكتب الميسرة لا تقل
عن حاجتنا إلى الكتب المتعمقة التى لا يقرأها إلا المتخصصون ،
أو الطلبة الجامعيون .

الفصل الأول

دراسات في الديمقراطية

- ١ - الديمقراطية بين اليمين واليسار .
- ٢ - الديمقراطية والمعارضة .
- ٣ - الديمقراطية الجديدة .
- ٤ - الديمقراطية الشعبية .

الديمقراطية بين اليمين واليسار

يكثّر الحديث حول اليسار واليمين في السياسة عامة ، والسياسة الداخلية خاصة . فهناك ما يسمى الأحزاب اليمينية ، وهناك الفكر السياسي اليساري ، والفكر السياسي اليميني ، بل إن الناس يوصف بعضهم بأنهم يمينيون ، ويوصف آخرون بأنهم يساريون .

فما حقيقة اليسار ؟ وما حقيقة اليمين ؟ وما مكان الديمقراطية بين هذين الاتجاهين ؟ وهل اليسار يعني التقدم والحركة والتحرر والثورة ؟ بينما اليمين يعني المحافظة والجود والتمسك بالتقاليد والحفاظ على القيم الموروثة ؟ وهل هناك حد يمكن أن يكون فاصلا بين هذين التيارين السياسيين ، أم أن بينهما تفاعلا وتداخلا مستمرا ؟ .

التفرقة بين اليمين واليسار مصدرها التاريخي راجع إلى النظام البرلماني الفرنسي ، إذ كانت الأحزاب التي يدها زمام الحكم تجلس إلى يمين رئيس البرلمان ، بينما الأحزاب المعارضة للحكومة تجلس إلى يساره .

وللمعارضة جاذبية للرأي العام في مختلف العصور وشتى

البلاد ، وقد أفادت أحزاب اليسار من تلك الجاذبية ، وظلت تحتفظ بالمقاعد اليسارية في البرلمان حتى ولو تولت بين فترة وأخرى مقاليد الحكم .

وبعد الحرب العالمية الأولى عم استعمال هاتين العبارتين ، فأصبحت الأحزاب والتنظيمات السياسية في أوروبا يرمز إليها بأنها يسارية أو يمينية ، وهذه الظاهرة لازمتها ظاهرة أخرى هي أن كلمة يسار أصبحت ترمز إلى التجديد والتقدم والإصلاح ، في حين أصبحت كلمة يمين معيبة ترمز إلى كل ما هو قديم عتيق ، وترمز إلى إبقاء الماضي على حاله . ومن الطريف أن الأحزاب اليمينية لم تتردد في أن تحنئ ميولها المحافظة فتسمى نفسها يسارية . ففي الدانمرك مثلاً نرى الحزب المحافظ يسمى نفسه حزب « اليسار » وفي فرنسا كانت الأحزاب التي توصف بالرجعية تسمى نفسها « الجمهوريين اليساريين » ، أو « المستقلين اليساريين » . وإذن فالعبرة هنا ليست بالتسميات ، فمن يسمى نفسه يسارياً قد يكون محافظاً أَوْ رجعياً ، ومن يزعم أنه ديمقراطي قد يكون ديكتاتورياً أَوْ فاشياً .

ومن ناحية أخرى فإن المعاني والمفاهيم والبرامج والمبادئ التي تدرج تحت اسم اليسار ، أو تحت اسم اليمين قد تختلف باختلاف

العصور ، وباختلاف الملبسات السياسية ، فتعتبر يمينية في وقت من الأوقات ، أو في دولة من الدول ، بينما تحسب يسارية في وقت آخر ، أو في دولة أخرى . فالذى كان ينادى مثلاً بحرية التجارة والصناعة ويدافع عن الاقتصاد الحر ، وعدم تدخل الحكومة كان يحسب يسارياً في عهد الثورة الفرنسية ، ولكنه يحسب يمينياً في وقتنا هذا . والبرامج التي ينادى بها من يدعون يساريين في الولايات المتحدة ، يحسب معتدلاً من ينادى بها في دول أوروبا الغربية ، ويحسب يمينياً من ينادى بها في دول أوروبا الشرقية .

من كل هذا يبدو أن المفاهيم التي تؤيدها كل من هاتين العبارتين خاضعة لاعتبارات الزمن والمكان والملبسات ، ولذلك يكون وضع حد فاصل بينها أمراً عسيراً .

ويجب ألا نبالغ في التداخل المستمر والتطور المتوالى لهذين الشعارين ، إذ أنهما إلى جانب هذا التطور وذلك التداخل يتعارضان تعارضاً صريحاً كاملاً في بعض الميادين .

والدين ميدان من الميادين التي يتعارضان فيها . فاليمينيون سواء كانوا في العالم العربي ، أو في أوروبا الغربية ، أو في آسيا ، أو في أمريكا اللاتينية ، أو في غيرها من مختلف أنحاء العالم يجعلون سياستهم تدور في نطاق الدين ، وبرامجهم تمشي مع تعليماته

وقواعده . أما اليساريون فهم ينادون بالفصل بين الدين والدولة ويقولون إن الدين لله والوطن للجميع ، ويتمسكون بالعلمانية في مختلف المظاهر كالتعليم والأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث وغيرها .

والصراع بين اليمينيين واليساريين يتجلى واضحاً في مختلف أنحاء العالم . فالصراع الذي دار بين ثورة كمال أتاتورك وبين مبادئ الإسلام في تركيا ، والصراع الذي يدور بين الحزب الشيوعي وبين الكنيسة الكاثوليكية في بولندا ، والصراع الذي يدور بين البوذيين وبين الصينيين في التبت ، أو بين الكنيسة الكاثوليكية والزعيم سيكوتوري في غينيا . كل هذا نماذج من عشرات الأمثلة التي تبين أن التعارض بين اليمين واليسار في ميدان الدين سيبقى ويدوم مهما اختلفت الأديان، ومهما تباينت المجتمعات ، طالما أنه لم يتفق على الفصل بين ما لله وما لقيصر في المدينة .

ومن ميادين التعارض أيضاً نظام الحكم ، ففي العلاقة القائمة بين الحكام والمحكومين، يرى اليمينيون أن الحكم الصالح يقتضى تقوية جانب الحكام على حساب المحكومين ، بينما يرى اليساريون تقوية جانب المحكومين على حساب الحاكمين .

فاليمينيون يؤمنون مع أفلاطون بأن الحكم يجب أن يكون

وفقاً على الطليعة الفاضلة التي يكون لديها من الحكمة والمعرفة ما يؤهلها للنهوض بالدولة ورفع مستواها، ولا يستريحون إلى أن يكون الحكم للشعب وإن اقتضت بعض الملابسات أن يتظاهروا بعكس ذلك، لأنهم يؤمنون بقول أفلاطون « إن الشعب لا يصلح لحكم نفسه بنفسه » .

وآراؤهم هذه تنعكس في عدة تدابير دستورية، منها تقوية السلطة التنفيذية على حساب البرلمان (لا فرق بين موقف إمبراطور اليابان من برلمانه سنة ١٩٠٠ وموقف دييجول من برلمانه سنة ١٩٥٨) ومنها اتباع النظام الرئاسي أو الملكي المطلق ، ومنها إلغاء الحزبية والأحزاب واتباع نظام الحزب الواحد الخ .

أما اليساريون فينادون بكل ما من شأنه أن يضعف سلطة الحكام ويقوى سلطة المحكومين ، فيعملون على تقوية البرلمان على حساب السلطة التنفيذية ، ويسعون إلى تقوية الأحزاب والتنظيمات السياسية . بل إن المتطرفين فيهم يرون أن الهدف الأسمى هو القضاء على الحكومة ليحل محلها الشعب ، فيساوى الحكام والمحكومون .

ومن ميادين التعارض أيضاً الميدان الإقتصادى والإجتماعى ، وقد تجلى هذا التعارض فى أعقاب الحرب العالمية الأولى فاليمينيون يؤمنون بالاقتصاد الحر ، والنشاط الفردى ، وينادون بحرية التجارة

والصناعة، وجعل النشاط الحكومى فى أضيق ما يمكن من الحدود. أما اليساريون فعلى نقيض ذلك ، يطالبون بالتدخل الحكومى فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، بل إنهم يعملون على تأميم المرافق العامة ووسائل الإنتاج، ويسعون إلى جعل الضرائب تصاعدية، وإلى تحديد دخل الفرد . والصراع الذى دار فى إنجلترا منذ سنة ١٩٤٥ بين حزب العمال وحزب المحافظين من أوضح الأمثلة للتعارض بين اليسار واليمين فى الميدان الإقتصادى والاجتماعى . وبعد ، فهذه بعض الصور التى تبين لنا تعارض اليمين واليسار فى السياسة . ولكن هل هناك فلسفة عامة وراء الفكر اليسارى والفكر اليميني ؟ وهل هناك ظروف سياسية أو اقتصادية تفرض على دولة ما تفضيل أحد الاتجاهين على الآخر ؟ .

الجدل بين اليمين واليسار قديم قدم المجتمع البشرى، وقد ظهر فى مختلف صور الحياة ، إنه الجدل بين سياسة أفلاطون وسياسة أرسطو ، والجدل بين حكم أثينا وحكم روما ، والجدل بين الماضى والحاضر، بل إنه الجدل بين الفقى والشيخ ، أو بين الناصر والمحافظ . لسنا نرمى من هذا كله إلى توسيع نطاق الجدل بقدر ما نرمى إلى بيان أن الصراع بين اليمين واليسار قام منذ عصور متطاولة قبل أن يتخذ صورته الحاضرة ، فنستطيع إذن أن نقول إن وراء كل من هذين التيارين السياسيين فلسفة ثابتة ، وسنعرض

للفلسفتين عسى أن نصل من هذا العرض إلى معرفة حقيقة كل من اليمين واليسار ، ومعرفة الأسس التي يجب أن تقوم عليها الديمقراطية الحققة .

علينا قبل كل شيء أن نذكر أن اليمينيين ينكرون انكاراً تاماً أن هناك فارقاً بين اليمين واليسار، ويرون أن التطور المستمر للذاهب السياسية والاقتصادية هو الذى جعل ما كان يعتبر جديداً وتقدماً في عصر مضى ، يبدو وكأنه قديم متخلف في عصر تال ، فلا فلسفة يسارية ثابتة، ولا فلسفة يمينية ثابتة، بل إن هناك تداخلاً وامتزاجاً بين التيارين . وإذا وجد فارق فهو في الواقع نظرى لا يمت بأى صلة إلى الحياة السياسية العملية، فكم من نظم اعتبرت يسارية في الميدان الإقتصادى ولكنها اعتبرت يمينية في الميدان السياسى ، وكم من دول تتبع سياسة توصف بأنها في الداخل يسارية، بينما توصف في الخارج بأنها يمينية .

ويتصدى اليمينيون لشرح ما يعدونه مصدر لبس في الفلسفة اليسارية، إذ ترى هذه الفلسفة أن المجتمع في تقدم مستمر ، وأن الحاضر خير من الماضي ، وأن المستقبل بدوره سيكون أحسن من الحاضر ، وهذا الرأي يفترض ضمناً أن تقدم أى مجتمع يستتبع

التنكر لماضيه وغض النظر عنه ، وإقامة المجتمع الجديد على أسس حديثة . إلا أن هذا عند اليمينيين رأى غير صائب ، فالماضى إذالم يحترم ولم يعزز فإنه يتلاشى ، وقد لا يستطيع الجديد أن يملأ ما خلفه الماضى من فراغ . فكم من مدنيات انمحت من الوجود لأنها تحلت عن ماضيتها دون أن توجد عوضا عنه فى جديدها .

ومن هذا يبدو أن الفلسفة اليمينية تنزع فى حقيقة الأمر إلى التشاؤم ، ترى أن عيوب الشعوب والمجتمعات ستظل ملازمة لها مهما تطورت ، ومهما اختلفت أنظمتها ، وهم فى ذلك يأخذون بالأمثلة السائرة القائلة : « ما نعرفه خير مما لا نعرفه » ، ومن لاقديم له لا جديد له . .

أما اليساريون فيؤمنون إيمانا قويا بأن هناك فروقا أساسية بين اليسار واليمين ، وقد عبر عنها الفيلسوف الفرنسى « آلان » المعروف باعتداله بقوله : « حينما يوجه إلى هذا السؤال : هل من مغزى للفرقة بين اليمين واليسار ؟ فإن أول ما يقبادر إلى ذهنى هو أن السائل ليس ممن ينتمون إلى اليسار ... » .

واليساريون أيضا متفائلون ، إذ يرون أن التقدم يستطيع إزالة عيوب المجتمعات ، وأن المحترقات الجديدة ستقلب حياة الإنسان

وطبيعته رأساً على عقب ، ولا يعوق طريق التقدم إلا الرجعية سواء أتمثلت في الحكم المطلق ، أم في الدين ، أم في الرأسمالية .

واليساريون يرون أن القضاء على الامتيازات والاحتكارات يفتح الباب على مصراعيه أمام العناصر الجديدة التي تستطيع إذا وصلت إلى الحكم أن تبنى مجتمعا جديداً يسوده العدل والإنصاف والرفاهة .

هذا ما يقوله كل من الفريقين ، فما مكان الديمقراطية على ضوء فلسفة كل منها ؟

عندما وضع المجتمع الإفريقي الأسس المتحررة لسياسته الجديدة وهي سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ، قصد تخفيف حدة الصراع بين الكتلة الشيوعية ، والكتلة الغربية . ثم ما لبث أن وجد أن واجبه يقتضيه أيضاً أن يستحدث سياسة للتوفيق بين الفكر السياسي اليساري والفكر السياسي اليميني ، بين الديمقراطية اليسارية ، والديمقراطية اليمينية ، لأن السياسة الداخلية والسياسة الدولية متلازمتان وكل منهما تؤثر في الأخرى كل التأثير ، فلا تستقيم سياسة الحياد الإيجابي في الشؤون الخارجية إلا بسياسة متجاوبة معها ومسايرة لها في الشؤون الداخلية . وهذا التلازم الوثيق بين الأمرين يقتضى أن

نضع أسس الحياذ الإيجابي الداخلي ، فلا نتبع سبيل اليمينيين الذين ينكرون ما بين اليمين واليسار من صراع على أمل أن نكرانهم هذا ينهى الصراع ، ولا سبيل اليساريين الذين يرون أنه لا خلاص إلا بالقضاء على الماضي . بل علينا أن نسلك سيلا وسطا وهو الذى أمكن أن نحققه فى السياسة الخارجية .

ويجب أن نعلم أن هذا الحل الوسط ليس أمرا سهلا كما يتبادر إلى الخاطر لأول وهلة ، إذ هو فى الواقع أوعر السبل ، ذلك لأن اليمينيين إذا كان موقفهم لا يعدو الحرص على الأوضاع والتشبث بكل قديم ، ومحاربة كل تغيير يتحقق عن غير طريق التطور التدريجى ، وإذا كان اليساريون يرون أنه لا مفر من القضاء على الماضي وإقامة مجتمع جديد على أنقاضه ، فالموقف الوسط بين هاتين النظرتين المصطريعتين موقف عسير مخوف بالمخاطر إذ يقتضى المحاربة فى جبهتين : فاليمينيون يطمعون فى الإفادة من الموقف الوسط لأنه يمكنهم من السيطرة على الموقف ، واليساريون يريدون أن يجعلوا من هذا الموقف مجرد مرحلة إنتقالية تنتهى حتما بتحقيق أهدافهم .

أما سياسة المجتمع الإفريقى الأسبوى الوسطى فتقتضى وضع حد يمنع من الانحياز إلى اليمين ، أو الانزلاق إلى اليسار ، بل الأخذ

بخير ما في الفكرين ، فلا مبالغة إذا قلنا إن هذا الحياد الإيجابي
الداخلي أصعب تحقيقا من الحياد الإيجابي الخارجي . فالمجتمع غير
المنحاز في الشئون الدولية يرى نفسه أمام صراع ليس طرفاً فيه
فلا صعوبة في التزام جانب الحياد ، أما في الشئون الداخلية
فالوقف جد عسير لأن الدولة تواجه أبناءها ومواطنيها .

إن الحياد الإيجابي الداخلي يقتضى وضع خطة واضحة تفصل
بين اليمين واليسار في كل من ميادين الفكر والاقتصاد والسياسة .
ففي ميدان الفكر السياسى يجب عدم التردد في الرجوع إلى
جذور مدينتنا وفلسفة دياناتنا السماوية .

فالثورة الفرنسية عبرت عام ١٧٨٩ عن الفلسفة السياسية
المثالية بشعار بسيط يستطيع أن يفهمه كل إنسان وهو « الحرية
والمساواة والإخاء » . ولكن الحرب الأيديولوجية التي ثارت
بعدئذ بين اليمين واليسار مزقت هذا الشعار فاتجهت الحرية نحو أمريكا ،
ولكن أمريكا نسيت أو تناست وهى بسبيل تحقيق الحرية مبدأ
المساواة . فلما اتجهت المساواة نحو روسيا نسيت هذه أو تناست وهى
بسبيل تحقيقها مبدأ الحرية ، وبين أمريكا وروسيا ضاع الشعار
الثالث وهو الإخاء .

إن هذا الشعار الثالث هو الذى يجب أن يكون شعار المجتمع

الأفريق الآسيوى لتحقيق سياسة الحياد الإيجابى فى داخل مجتمعه، لأن الإخاء هو جوهر فلسفتنا منذ ظهرت الديانات السماوية بيننا، وإن كنا نعبّر عنه بكلمة أخرى أوسع مدلولاً وأعمق معنى وهى الرحمة، فعلىنا إحياء هذا الشعار فيه نستطيع إقامة سياسة الحياد الإيجابى بين الحرية والمساواة، فلا حرية دون رحمة وإخاء، ولا مساواة دون رحمة وإخاء، ولا تكامل بين الحرية والمساواة بدون رحمة وإخاء.

وفى ميدان نظام الحكم يجب أيضاً أن نبحث ونجتهد لنصل إلى ذلك النظام الوسط الذى يجعل العلاقة بين الحاكمين والمحكومين علاقة إخاء. فلا تسلط من الحكومة على البرلمان والشعب، ولا تسلط من البرلمان والشعب على الحكومة، بل تعاون منهما وتفاهم بينهما، ولا تسلط من العاصمة على الأقاليم، بل لا مركزية وحكم محلى، ولا احتكار فئة للحكم بل يجب فتح الأبواب أمام الطليعة حيث وجدت وكيفما كانت. فلا نبعد اليمينيين لأنهم متخلفون رجعيون، ولا نبعد اليساريين باسم أنهم خوارج على مجتمعنا، فنحن فى حاجة إلى مختلف هذه العناصر. فننفعها فى ظل الحياد الإيجابى الداخلى نستطيع أن نحقق ذلك المجتمع الفاضل الذى طالما نادى به فلاسفة الشرق.

وفي ميدان الاقتصاد والاجتماع يجب أن نوضح دائرة نشاط كل من القطاع العام والقطاع الخاص، حتى يستطيع كل منهما أن يعضى قدماً في نشاطه لا ينجش أحدهما الآخر ، ولا يحاول أن يطفئ عليه بل يكمله . فلا سيطرة من رأس المال على الإقتصاد ، ولا سيطرة من الإدارة والبيروقراطية على الإقتصاد بل حياد إيجابي بينهما .

ونرى من كل ذلك أن مستقبل الديمقراطية ليس في أوروبا ، وليس في أمريكا ، وليس في روسيا ، إنه في الشرق أى في العالم الأفريقي الآسيوي ، وحين نقول ذلك لسنا نأتى بجديد ، فقد طالما قال بذلك كثير من علماء السياسة ، وكثير من قادة الفكر من الغربيين أنفسهم .

والسوابق التاريخية تؤيد ما نذهب إليه ، وما ذهب إليه هؤلاء السياسيون والمفكرون . فالصراع الفكري الذي دار قديماً بين أثينا وروما ، بين الديمقراطية اليونانية ، والديمقراطية الرومانية لم تحل إلا بظهور فلسفة سياسية شرقية .

والديمقراطية التي كان ينادى بها في أثينا سقراط ، وأفلاطون ، وأرسطو كانت تدور حول فكرة الجماعة والنظام في المدينة ، ولا يبالغ من يقول إن المدينة الأفلاطونية لم تكن تختلف كثيراً عن المدينة الشيوعية .

أما الديمقراطية التي كان ينادى بها مشرعو الرومان فكانت تدور حول فكرة الفرد والمساواة القانونية ، ولا يبالغ من يقوله إن ديمقراطية روما لا تختلف كثيرا عن ديمقراطية واشنطن .

والحرب الباردة التي دارت بين التفكير اليوناني القائم على الفلسفة ، والتفكير الروماني القائم على القانون لم تنته في الواقع إلا بظهور إيديولوجية جديدة هي الفلسفة الشرقية ، فلسفة الديانات السماوية التي تقدمت بفكرة الديمقراطية الروحية .

فإذا كان الشرق قد استطاع في الماضي أن ينهى هذا الصراع الفكري فليس غريبا عليه أن يستطيع اليوم أن يفصل في الصراع الفكري الدائر بين موسكو وواشنطن . وكما استطاع الشرق أن يتقدم بإيديولوجية جديدة لتخفيف حدة الصراع بين الكتلة الشيوعية والكتلة الغربية بانتهاج سياسة الحياد الإيجابي فكذلك يستطيع أن يتقدم بديمقراطية جديدة تقضي في الصراع الفكري بين الديمقراطية الشيوعية ، والديمقراطية الغربية .

وتلك الديمقراطية الجديدة لا نطلب منها تدعيم سياستها الخارجية وحدها ، بل نطلب منها أيضا تنظيم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العالم الأفريقي الآسيوي . ذلك لأنه يحتاج مرحلة فريدة في نوعها فهو في حاجة إلى نظام فريد في نوعه

أيضا يلائم تلك المرحلة ويتمشى معها ، ولا يصح أن نأخذ برأى من يدعو إلى قياس وضعه بوضع أوربا منذ قرن من الزمان ، ونقتبس أنظمتها التي سلكتها حينئذ مع شيء من التحوير ، فهذا قياس مع الفارق ، لأن أوربا وقتئذ لم يكن أمامها دول أقوى منها وأكثر تقدما كما هو الحال بالنسبة لنا اليوم ، فإذا كنا في مثل موقفه أوربا منذ نحو قرن فيجب ألا ننسى أننا في عصر الصواريخ والذرة ، وهذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي يتطلب منا نظاما سياسيا جديدا .

وفي سعينا لإيجاد هذا النظام الجديد لا نكون قد أنقذنا المجتمع الأفريقي الأسوي فقط ، بل نكون قد أوجدنا حلا إيجابيا للصراع الأكبر الذي يدور بين الديمقراطية الغربية والديمقراطية الشيوعية . فلو نجحنا نكون قد حررنا أنفسنا ، وحررنا غيرنا ، تكملة لرسالة الشرق منذ قديم الزمان .

وكون مستقبل الديمقراطية في بلادنا ليس معناه أنها ستنشأ طفرة ، وتولد سهلة . فالديمقراطية الغربية لم تثبت الا بعد جهاد مرير ، وتجارب كثيرة . كما أن الديمقراطية الشيوعية لم تستقر

كذلك الا بعد تضحيات ضخمة ، ونضال عنيف ، بل ما زالت كل
منها توالى الجهاد فى سبيل البقاء ، فلا عجب أن نمر نحن بمثل هذا
الجهاد وذاك الكفاح فى سبيل بناء ديمقراطية المستقبل .

وبعد ، فإن الديمقراطية ليست واحدة ، وليست جامدة ، بل إنها
متعددة ومتطورة . وعلينا أن نسعى ونجاهد فى إيجاد ديمقراطية
جديدة قائمة على فكرة الحياذ الايجابى الصحيح .

الديمقراطية والمعارضة

قلنا يجمع شعب على رأى واحد ، والحقيقة بنت البحث ،
وتتجلى بعد النقاش ، وكلما زادت الحياة العامة ، والعلاقات الدولية
تعقدا زادت الآراء اختلافا وتباعدا . والتعارض فى الآراء سنة
الحياة ، ولن تجد لسنة الله تبديلا .

والمعارضة إذا لم توجد ، وإذا لم تنظم ، وإذا لم يسمح لها
بالتعبير عن مكنون آرائها فإن الدولة تحرم من آراء آلاف
المواطنين الصالحين وأفكارهم ، ونشاطهم ، وكفائتهم ، ويحل محلهم
الفنور فى الحياة العامة ، وتلك النزعة السلبية التى مقتضاها مسابقة
الحوادث على علاتها ، ومسابقة التطورات كما تجيء .

وقبل ثورة سنة ١٩٥٢ كانت المعارضة فى بلادنا تقسم
بسمات المعارضة فى مختلف البلاد الآسيوية الأفريقية ، بمعنى
أن حزبا واحدا ينشأ ليكافح الاستعمار وإذا طال الأمد
ولم يحقق ذلك المطلب الذى قام لأجله ، أو إذا قدر له أن
ينجح فى تحقيق ذلك المطلب فإنه لا يلبث أن يتشعب إلى عدة
أحزاب تعارض طريقة الحزب الأم فى مكافحة المستعمر ، أو فى

طريقة تنظيم العلاقات معه ، وإذن فهي معارضة تقسم بالسلبية أكثر من الإيجابية ، وتهدم أكثر مما تبنى ، ولا برنامج لها إلا إخراج المستعمر ؛ وتضع جانبا مسألة بناء الوطن .

واليوم وقد تمت مرحلة تحرير الوطن العربي ودخلنا في مرحلة البناء زارنا في أمس الحاجة إلى معارضة جديدة تناقش وتمحص وتعارض ، إذا أردنا أن نشرك في البناء كل من يقام البناء من أجلهم دون أن نفرضه عليهم فرضا فيستقلونه على ما قد ينطوى عليه من نفع وخير .

والمعارضة التي ندعو إليها نرى أن تكون متميزة بخصائص في مقدمتها :

أولا — يجب أن تكون منبثقة من البيئة العربية المحضة ، ومن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تجتازها بلادنا لا أن تكون تقليدا لأساليب المعارضة الغربية . فنالعبث مثلا أن نقتبس أساليب المعارضة الإنجليزية ، أو الأمريكية ، أو الفرنسية لاختلاف ظروف بلادنا وبلادهم . فالمعارضة كما هي قائمة في بعض الدول الغربية لا معنى لها في مجتمعتنا ، وهذا يقرره نفس المفكرين والسياسيين الذين يتمسكون بتلك الأنظمة في بلادهم .

ثانياً — يجب أن تدور المعارضة في محور النظام القائم ، ولا يصح أن تعارضه من حيث هو ، ولا أن تحاول العمل على التغيير من أسسه . فالمعارضة التي تقوم مثلاً على مبادئ الشيوعية ، أو تقسم بطابع الرجعية لا يجوز أن تقوم في مجتمعنا ، لا لأننا نخشى أن تحدث بلبلة في الأفكار ، ولكن لأننا لانستطيع في ظل المعركة الاقتصادية الاجتماعية التي نجتازها أن نضيع أى جهود لمواجهة مثل هذه الآراء المنطرفة التي ترمى إلى هدم نظام استقر في الشعب بدل أن تعمل على توطيده بنقد أعماله وتصرفاته . نقداً إيجابياً .

فإذا دارت المعارضة حول تفاصيل الخطة وأساليبها وأهدافها العاجلة فهي إيجابية ، أما إذا قامت على نقد الخطة من حيث هي فإنها تصحح ولا محل لها لأن وجودها في هذا الحال معناه ألا توجد خطة .

ثالثاً — يجب أن تكون المعارضة شعبية وفنية ، وهذا يقتضى تنظيم الروابط التي تربط الجمهور بالسلطة التنفيذية بوصفها هيئة إدارية . فما لاشك فيه أنه مما يكفل نجاح السياسة الموضوعية التوسع في استشارة أصحاب المصالح الذين يتأثرون بهذه السياسة .

ظرو أردنا مثلاً وضع قواعد لتنظيم نشاط الجمعيات الخيرية فلا أقل
من أن نستعين برأى القائمين على تلك الجمعيات ، وتشجيعهم على أن
يناقشوا ، ويعارضوا القواعد الجديدة التي يراد وضعها . وفي مثل
هذا يقول العالم السياسي الكبير هارولد لاسكي : « إن مهمة الحكومة
هي أن تستقي من معين خبراتهم لا على النحو الذي تفسر به هي تلك
الخبرات ولكن بالأسلوب الذي يعبر به عنها أصحاب المصالح أعينهم » .
تلك هي أهم خصائص المعارضة التي ندعو إلى وجودها في
مجتمعنا . أما كيفية قيام هذه المعارضة فذلك يقتضى أمرين :
أولهما إتاحة فرصة المعارضة باللسان والقلم وحرية الاجتماع .
وثانيهما أن يستطيع المعارض أن يعارض دون خوف .
هذا ، ولسنا نغنى من ذلك أن يفتح باب المعارضة على
حصرائه ، بل نرى أن طرق التنظيم في هذا الميدان متعددة .

فهنالك الاتحاد القومي الذي هو وفقاً لأحكام المادة الثانية
والسبعين من الدستور المؤقت يعمل على « تحقيق الأهداف
القومية ، وحث الجهود لبناء الأمة بناء سليماً من النواحي السياسية
والاجتماعية والاقتصادية » .

ولن يستطيع النهوض بأعباء هذه المهمة على الوجه الأكمل
ما لم يناقش ويعارض .

وهناك اللجان الاستشارية التي طالما نادى بها كبار علماء السياسة وفي مقدمتهم هارولد لاسكى ، والتي يجب أن تكون ملحقة بكل وزارة ، أو مصلحة ، أو منظمة حكومية . وتتكون هذه اللجنة من مثلى أصحاب المصالح الذين يمسهم من قريب تصرف الإدارة المعنية فيستشارون في مشاريع القوانين المقترحة ، وفي السياسة الإدارية العامة ، ويقدمون المقترحات ، وبذلك يكونون همزة وصل بين الإدارة الحكومية والجمهور ، ولن تصبح القوانين واللوائح موضع قبول مالم يصاحبها إيضاح لدواعيها ، ولن يكن ذلك مجرد الإعلان في الصحف السيارة ، بل يجب أن يسبقها إيضاح وموافقة من اللجان الاستشارية التي تتكون من مندوبين يمثلون وجوه الرأي ، والذين إذا اقتنعوا يكفلون الحصول على موافقة الرأي العام .

وهناك كافة الأنظمة التي يقوم عليها الحكم المحلي ، ففي هذه الأنظمة تستطيع المعارضة أن تؤدي واجبها في الإصلاح اللازم لبناء الوطن . لجهازنا الإداري يشبه إلى حد كبير ذلك النظام الذي وصفه « لامينيه » ، المفكر السياسى بقوله : « لقد أصيب بنزيف في المركز الوسط ، وبفقر الدم في الأطراف ،

وهناك باختصار كافة الهيئات غير الحكومية من النقابات

والغرف التجارية والجمعيات الخيرية والجمعيات التعاونية والمؤسسات العلمية وكلها يجب أن تستشار بطريقة منظمة كل فيما يتصل بميدان نشاطه في الحركة الاقتصادية والاجتماعية التي نجاهد لنتصير فيها.

وهذه هي الديمقراطية الحقة، وليست الديمقراطية تعدد الأحزاب بقدر ما هي إتاحة الفرصة لمجموعات غير حكومية أن تعيش، وتنشط، وتعارض، وتعبّر عن آرائها في حرية وصراحة.

لقد قال الرئيس نهرو : « من هم الذين يقولون إن قوات المعارضة ضعيفة في الهند ؟ المعارضة التي نحاربها هي الجهل وركون الشعب ، ونشكر الله على أنهما غير منظمين تنظيمًا جيدًا . . وهذا القول يعبر إلى حد كبير عن الأوضاع القائمة بوجه عام في القارتين الآسيوية والأفريقية ، ونحن نعتقد أن حكومة ما لا تستطيع أن تعارض الجهل والركود إلا إذا وجدت من يعارضها في معارضتها لهما .

الديمقراطية الجديدة

كتاب « الديمقراطية فكرة جديدة » مؤلف أصدره الأستاذ جوزيف روفان، ويدّوه بتحليل أزمة الثقة التي تحيط بالديمقراطية منذ نصف قرن، فمن ناحية يشير الى الانتقادات اليسارية والشيوعية التي تصف الديمقراطية بأنها شكلية وهي في حقيقتها لا تنطوي على ديمقراطية اقتصادية ولا اجتماعية . ومن ناحية أخرى يذكر الانتقادات اليمينية والفاشية التي تصف الديمقراطية بالعجز والضعف . ويشرح كيف اشتدت أزمة ثقة الديمقراطية أمام انتشار الأنظمة غير الديمقراطية فيما بين سنة ١٩١٧ وسنة ١٩٦٠ ، فبدل أن تصبح الديمقراطية هي النظام السائد نراها قد حاصرت مجرد نظام شاذ غريب ، بل إن الشعوب التي ظفرت باستقلالها حديثا في آسيا وفي إفريقيا لم تتردد كثيرا في التخلي عن هذا النظام . وأكبر دولتين وهما الاتحاد السوفيتي في نظامه الجديد القائم منذ سنة ١٩١٧ ، والصين الشعبية في وضعها الحاضر منذ سنة ١٩٤٥ ، نبذا الديمقراطية الشكلية واختارت كل منهما نظاما يناقضها .

وقد ترتب على هذا كله أن تلاشى الحماس للديمقراطية حتى

في الدول التي كانت أكثر تحمسا لها ، وراحت تنظر إليها على أنها نظام أصبح باليا . ويصرح مؤلف الكتاب أنه إنما قد ألفه لمحاولة التخلص من هذا اليأس ، ولمحاكمة الشك الذي أصبح يخامر نفوس الديمقراطيين ، ولتحويل اهتمام الديمقراطية بالتطلع إلى الماضي إلى الاهتمام بالمستقبل ، ولإثبات أن الديمقراطية بمعناها الحقيقي لم تطبق بعد ، ولكن تطبيقها مكفول لها بالمخترعات الفنية الحديثة من نحو الإذاعة ، والتلفزيون ، والصحافة ، وتعميم الثقافة بين جميع الطبقات . فهذه كلها هي التي ستمكن للديمقراطية من أن تتحقق بمفهومها الجديد . إن الديمقراطية في الواقع ليست وراءنا ولكنها أمامنا .

ثم يقدم في الجزء الأول من كتابه بياناً بمواطن الضعف والعيوب في الديمقراطية وبالعقبات الجذرية التي تعترض قيامها قياماً صحيحاً في العالم عامة ، وفي فرنسا خاصة .

أما أهم العيوب فأسبابها ترجع إلى أن المتحمسين لها ، والمدافعين عنها يتمسكون بالمبادئ والنظم التي وضعت مع نشوء الديمقراطية في أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر أي فيما بين سنة ١٧٨٩ وسنة ١٨٤٨ ، وقد كانت هذه

المبادئ تتمشى مع الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة في المجتمع الأوربي خلال هذه الحقبة من الزمان ، ولكنها لم تعد ملائمة لأوضاع المجتمع الحديث ، فكان لزاما أن تتطور بتطور المجتمع ، إلا أن الديمقراطيين لفرط تحمسهم لهذه المبادئ يرونها اسمى من أن تتعرض لتغيير أو تبديل .

ومن الصعاب التي اعترضت سبيل الديمقراطية أنها جعلت الاقتراع العام ركنا من أركانها ، وقد أثبتت التجارب في مختلف البلاد سواء في فرنسا بعد ثورة سنة ١٨٤٨ ، أو إيطاليا بعد قانون جوليotti سنة ١٩١١ أن الانتخاب العام الممنوح للشعوب غير المثقفة سياسيا ، أو غير القادرة على ممارسة تلك الحقوق لم يكن يوما من الأيام إلا أداة لدعم سلطان الأعيان الرجعيين عن طريق استغلال أصوات الناخبين للاحتفاظ بامتيازاتهم ، وللدفاع عن مصالح طبقاتهم وكل ذلك لا يتمشى مع حقيقة الديمقراطية .

ويفسر دور الأعيان في احتكار الأصوات لصوالهم الخاصة بأنهم كانوا يمثلون الطبقة المثقفة ، وبالتالي كانوا يستطيعون أن يؤديوا دور الإعلام ، ودور تفسير الحوادث وتعليل المشاكل ، ذلك الدور الذي أصبح يؤديه اليوم التلفزيون ، والإذاعة ،

والصحافة بما جعل أحد أذكيا السياسيين يقول : الديمقراطية هي الاقتراع العام زائدا التليفزيون ، ويعنى بذلك أن الاقتراع العام لا يمكن أن يعبر عن الديمقراطية ما دامت لا توجد ديمقراطية الإخبار والإعلام . أى طالما لم يقدم للناخب من البيانات ما يمكنه من الحكم الصحيح على المرشحين للنيابة عنه .

وإن كان للديمقراطية الأعيان التي ظهرت في أوروبا الغربية أثر في الديمقراطية الحقيقية ، فهو أنها أسهمت في هدم نظم ديمقراطية الأعيان نفسها بنشرها التعليم ووسائل الإعلام ، مما أفقد الأعيان احتكارهم الثقافي والسياسي .

ومن العوامل التي قامت بنصيب وافر في هدم هذا الاحتكار، ظهور الحركة النقابية التي أسفرت عن ظهور طبقة جديدة من الأعيان، وهم في هذه المرة من صفوة العمال . وقد أدى ذلك إلى ظهور عقبة جديدة عرقلت ازدهار الديمقراطية ، وتلك هي أن الديمقراطية لم تصبح بمثابة لمصالح الأعيان ، فاضطر هؤلاء إلى البحث عن أنظمة جديدة يحتفظون في ظلها بمراكزهم . فكبارهم يهتمون الديمقراطية بأنها مكنت الطبقات الكادحة من البروز ، وصغارهم يخشون منافسة هذه الطبقات الكادحة الجديدة لهم ويهتمون

الديمقراطية بمجرد ما عن حمايتهم من تسلط الطبقات العليا، وعحصل ذلك أن الطبقتين تخلتا عن الديمقراطية ، حتى ليقسما المرء من هو الذى فى حاجة إذن إلى الديمقراطية ؟ .

ومن الضربات التى حلت بالديمقراطية الحرب العالمية الأولى . فقد قضت على شباب طبقة الأعيان الذين كانوا يعملون ضباطاً فى الجيش ومات منهم أكثر من ماتوا من الطبقات الأخرى . ف هؤلاء الشباب كان فى إمكانهم تطوير الديمقراطية ولكنهم قضوا نحسهم ، ولم يبق بعد هذه الحرب فى سنة ١٩١٩ إلا آباؤهم وقد ظلوا بحكم علو سنهم وتمسكهم بالأنظمة القديمة للديمقراطية ، حائلين بينها وبين التطور .

ومن العقبات التى اعترضت تطور الديمقراطية أيضاً ، أن الحرب العالمية الأولى فرضت على الدول التدخل الحكومى فى الميدان الاقتصادى وغيره من الميادين ، فأدى ذلك إلى ظهور جماعات جديدة تضغط على الحكومات لتحقيق مآربها بما حال دون الاتصال المباشر بين الحكومة وبين الطبقات الشعبية .

وهذه الظاهرة قد لازمتها ظاهرة أخرى ، وهى تكوين الأحزاب المنظمة التى تفرض على أعضائها اتجاهات معينة بتعليمات آمرة ، حتى أصبح الناخب خاضعاً لحزبه يفرض عليه مرشحاً

بمعينه ، وفي ذلك ما فيه من منافاة للديمقراطية الحقة ، ومن هذه الأحزاب الحزب الشيوعي . ولقد ظهر إلى جانب هذا وذاك عنصر جديد هو الجيش ، وقد رأى من واجبه ازاء ضعف الديمقراطية ، أن يقوم بدور في السياسة ، ويعمل على أن يقيم نظاما جديدا يحل محلها .

وفي الجزء الثاني من هذا الكتاب يقدم الاقتراحات البناءة التي يراها كقابلة بنمو الديمقراطية في العالم . فيرى أن القضاء على دور طبقة الأعيان في الحياة السياسية ، وازدهار وسائل الاستعلام والإعلام وتعدددها ، وازدياد تدخل الحكومات في مختلف القطاعات ، هذه كلها تعتبر أسلحة ذات حدين بالنسبة إلى الديمقراطية ، فكما أنها أدت إلى إضعافها في صورتها القديمة ، فإنها تستطيع إحياءها في صورتها الجديدة ، وذلك عن طريق تربية الشعب تربية تهوئه لقبول الديمقراطية وللتفكير في ظلها ، والعمل تحت رايتها . فعلى الدولة أن تنمى في الشعب ملكات النقد الحر ، والاختيار السديد ، والمناقشة النزيهة ، والاشتراك في إدارة الشؤون العامة في جميع ميادين الفكر والعمل ، ولا يأتي ذلك ، في رأى المؤلف ، إلا عن طريق علانية القرارات ، وعلانية المناقشة التي أدت إلى اتخاذها ، واستغلال كل مناسبة وكل وسيلة لإشراك الرأى

العام في اتخاذ هذه القرارات ،هما كانت ثانوية أو غير ذات أهمية
كاختيار لون سيارات النقل العمومية واختيار شكلها الخارجى ،
وكبرامج التدريس فى المدارس والمعاهد ، والرقابة على الأفلام
السينمائية ، وتحديد أوقات الأجازات ومبداها ، ونحو ذلك .

ويرى المؤلف أن الديمقراطية الحققة لم توجد حتى اليوم فى
الجهاز الإدارى ، أو فى الميدان الإقتصادى ، أو فى دائرة الاستعلام
والإعلام ما دام الشعب ينقسم فئتين : فئة الواقفين أمام شبابيك
الإدارة ، وفئة الجالسين إلى مكاتب وراء تلك الشبابيك .

ثم يتحدث عن التخطيط الذى أصبح فى رأيه من أركان
المجتمع ، فيرى ضرورة إخضاعه للنهج الديمقراطى ، ويعنى بذلك
أن يمنح المواطنون العاديون سلطة اختيار الخبراء الذين يستند
إليهم أمر التخطيط ، وسلطة مراقبة الخطوط العريضة لهذا التخطيط .
ويميل المؤلف إلى صورة مجمدة من صور نظام الطوائف فلا يصدر
تخطيط خاص بطائفة دون موافقة من يمثل تلك الطائفة ومراقبتهم .

ومن رأيه أنه كلما زاد تعقيد الأمور الفنية والاقتصادية
والاجتماعية فى الحياة الحديثة ، وجب على أهل العلم وعلى القائمين
بالتخطيط أن يبحثوا عن وسائل جديدة لتبسيط تلك الأمور ،
وتعميمها لدى الرأى العام .

ثم ينتقل إلى دور الصحافة في تدعيم الديمقراطية الحقبة فيقول
انه يجب — قبل كل شيء — أن تكون الصحافة تربوية قبل أن
تكون اخبارية ، بمعنى أنها يجب أن تفسر جميع القرارات والخطط
التي تتخذها الأجهزة الحكومية لكي يستطيع الجمهور فهمها فيقبلها
أو يرفضها على بينة .

ثم يتحدث عن الطبقة الجديدة للأعيان ، أى الطبقة التي سنحل
حل طبقة الأعيان ، ويسمهم « المحركين » ، ووظيفتهم أن يكونوا
همزة وصل بين الحكام والمحكومين ، ولهم قبل ذلك وظيفة تربوية
سياسية ، ويجب أن تنشأ معاهد خاصة لتكوينهم وتربيتهم ، لأن
الديمقراطية في رأيه هي النظام الذي يساعد على نمو تلك الفئة ،
وعلى ازديادها .

ثم يتحدث عن احتمالات التعارض بين المصالح الخاصة ، هؤلاء
« المحركين » ، وبين المصلحة العامة . فيذكر أنه كلما زاد تخلف
الدولة زاد التنافر بين الفريقين . والعلاقة بين الفريقين في
الديمقراطية الحتمية تقوم على الاعتراف بدور تلك الأقلية المحركة ،
والاعتراف بما لها من حقوق ، ولكن يجب في الوقت نفسه إقامة
سلطات رقابة قوية لمنع تجرد تلك الاقليةات تجرداً يتعذر معه

الدخول فيها ، ولا يتم ذلك إلا بتشجيع المجموعات الوسطى بقدر الإمكان .

ويتناول المؤلف العلاقة بين التكنوقراطية وبين السياسة ، لأن الطبقة الجديدة من المحركين يغلب أن تنضم إلى فريق التكنوقراطيين ، فيجب أن يعنى بتربية هؤلاء حتى يصبحوا ديمقراطيين .

ويتحدث عن العلاقة بين الدستور والديمقراطية ، فيبدى أن التمسك بحرفية الدستور من عيوب الديمقراطية القديمة . وقد كانت الدساتير قديما تتضمن مبادئ مثالية ، ولا تعرض للهيئات التي تتولى تنفيذ تلك المبادئ ، ويرتب أهمية كبرى على إنشاء محكمة عليا مستقلة ذات سلطات واسعة تسمح لأى مواطن أن يلجأ إليها ، ويرى أن قاعدة « الجهل بالقانون لا يعنى من تنفيذ القانون ، يجب أن تعالج بطريق إنشاء هيئات خاصة تكون مهمتها تبسيط القوانين للمواطنين .

ثم يختم بحثه بزعم أن دعم الديمقراطية الحققة تتطلب إقامة نظام عالمى يستند إلى الديمقراطية ، بمعنى أنه يستمد سلطته من المواطنين لامن الحكومات ، ثم يقول : قد يستغرب القارىء كيف لم أقدم

في كتاب مخصص للديمقراطية تعريفاً جامعاً للديمقراطية ، وجوابي
عن هذا ، أن كل ديمقراطي له تعريفه الخاص للديمقراطية باعتبارها
أسلوباً في الحياة الشخصية والاجتماعية ، وليست نظرية أو
أيديولوجية ، والحق أنه ليست هناك ديمقراطية ، ولكن هناك
ديمقراطيون .

الديمقراطية الشعبية

أطلقت عبارة « الديمقراطية الشعبية » ، للدلالة على الانظمة السياسية التي قامت في دول أوروبا الشرقية التي ارتبطت بالاتحاد السوفيتي دون أن تفقد استقلالها السياسي أو شخصيتها الدولية .

وهذه العبارة تحتاج إلى توضيح، إذ تتضمن في ذاتها تكراراً، فالديمقراطية معناها حكم الشعب بالشعب فلماذا إذن أضيفت كلمة شعبية إليها ؟ .

لقد أريد بهذا التكرار تأكيد شعبية تلك الديمقراطية لبتضح الفرق بينها وبين الديمقراطية الرأسمالية أو البرجوازية التي تكون الشعبية فيها — حسب رأي الشيوعيين — شكلية أكثر مما هي موضوعية .

أما من الناحية التاريخية فقد استعملت هذه العبارة أول مرة في يوغسلافيا أثناء الحرب العالمية الثانية ، وسرعان ما انتشرت وأطلقت على كافة دول أوروبا الشرقية التي انضمت طوعاً أو كرهاً إلى الاتحاد السوفيتي . والمفهوم السياسي لهذه العبارة غير متفق عليه . فبعض المناهضين للشيوعية يرون أنها تسمية سهلة لموقف

غامض في تطور مستمر، وبعضهم يرى أنه لا وجود في الواقع لهذا النظام ، وليس له من الأصول ما يجعله نظاماً خاصاً فريداً في نوعه .

أما المناهرون للشيوعية في تفاوت تفسيرهم للمفهوم الحقيقي لهذه العبارة بمقدار تطور العلاقات الدولية بين الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية .

ففيما بين سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٤٧ قالوا إنها عبارة عن نظام وسط بين الديمقراطية الماركسية (أو ما يسمونه د ديكتاتورية البروليتاريا ، وبين الديمقراطية البورجوازية (أو الرأسمالية) . فكانت عندهم إذن بمثابة مرحلة انتقالية لإعداد الدول لاستقبال الشيوعية والاندماج فيها .

وكانوا يرجعون ذلك إلى الملاحظات الدولية التي اجتازتها بلاد أوروبا الشرقية أثناء الحرب العالمية الثانية ، فقد أدت تلك الملاحظات إلى تحالف الطبقات الشعبية لمحاربة المحتل ، وهذا التحالف لعب دور الديكتاتورية البروليتارية .

ووفقاً لهذا التفسير تكون الديمقراطية الشعبية نظاماً لانتقالها بين العهد البائد والعهد الشيوعي .

وحين تغيرت الظروف الدولية فيما بين سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٤٨ واشتدت السيطرة الشيوعية على هذه الديمقراطيات الشعبية بسبب ما وقع بين حكومة مارشال تيتو وحكومة موسكو تغير مفهوم الديمقراطية الشعبية واعتبرت كأنها نوع من أنواع ديكتاتورية البروليتاريا، أو كأنه لافرق بينهما وبين الديمقراطية الشيوعية .

ولكن بعد وفاة الرفيق ستالين وإعادة العلاقات الودية بين الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا رجح الكتاب الشيوعيون إلى المفهوم الأول للديمقراطية الشعبية، وهو أنها نظام انتقالي بين الديمقراطية الرأسمالية والديمقراطية الشيوعية ، أو الماركسية وتجمع بين خصائص كل منها .

وقيام نظم الديمقراطية الشعبية وتطورها في دول أوروبا الشرقية وهي : بولونيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والمجر ، ورومانيا ، وبلغاريا ، ويوغسلافيا ، وألبانيا ، اقتضى أن تحتاز أربع مراحل لمثل منها بميزاته الخاصة .

المرحلة الأولى - وتمتاز بما يأتي :

١ - استندت الديمقراطية الشعبية إلى الدساتير السائدة

في العهد البورجوازي، ولم تحاول تعديلها أو إلغاؤها لكي تبرز مشروعية قيامها .

٢ — السلطة التنفيذية في الديمقراطيات الشعبية اجتمعت في يد اتحاد مكون من الأحزاب اليسارية . وهذا التكتل يسمى « الجبهة الشعبية » قياساً على أول تكتل من نوعه قام في فرنسا بين جميع الأحزاب اليسارية تحت رئاسة مسيو بلوم . وتم هذا التكتل في دول أوروبا الشرقية من جميع الأحزاب اليسارية برعاية الحزب الشيوعي لمحاكاة الأحزاب البورجوازية أو الرأسمالية .

وكانت تلك الأحزاب اليسارية المتكتلة متعددة ، منها : حزب صغار الملاك في هنجاريا ، وحزب الزراع في بلغاريا ، وحزب الفلاح في رومانيا ، والحزب الديمقراطي في تشيكوسلوفاكيا ، وتلك الأحزاب تختلف في أسماؤها وبرامجها وفي البلاد التي نشأت فيها ، وتاريخ نشأتها وتطورها ، ولكنها مع ذلك الاختلاف كله يجمع بينها قاسم مشترك واحد ، وهو أنها أحزاب شعبية قومية تمثل الطبقات الفقيرة والمتوسطة من الزراع والعمال والمستخدمين الذين كانوا يحاولون بناء نظام اجتماعي وسط بين الشيوعية الشرقية والرأسمالية الغربية ، ويرضى كل منهما .

وعلى هذا الأساس انضمت تلك الأحزاب إلى جبهات شعبية مع الأحزاب الشيوعية ، واختلفت تلك الجبهات باختلاف البلاد التي قامت فيها . ومن ذلك جبهة الشعب ، في يوغسلافيا ، والجبهة الديمقراطية ، في بولونيا ، والجبهة الوطنية ، في رومانيا وقد تغير اسمها وتكوينها فيما بعد وسميت (الجبهة الديمقراطية الشعبية ، وفي تشيكوسلوفاكيا ظهر هذا التكتل السياسى سنة ١٩٤٥ فى جبهة (أحزاب المقاومة) وفى سنة ١٩٤٦ سميت ، الجبهة الوطنية ، وفى هنجاريا تكونت ، الجبهة الوطنية الاستقلالية ، سنة ١٩٤٥ ، ثم تغيرت فى سنة ١٩٤٧ وسميت ، المحالفة الانتخابية لأحزاب الجبهة الوطنية الاستقلالية الهنجرية ، وفى سنة ١٩٤٩ سميت (الجبهة الشعبية للاستقلال ، .

٣ — الديمقراطية الشعبية تلازمها ثورة اقتصادية تشمل إصلاحات زراعية ، منها ، نزع الملكيات الكبيرة وتوزيعها على المعدمين ، وتحديد الملكيات المتوسطة ، وتأمين المرافق العامة والمصانع الكبرى والتجارة الخارجية .

المرحلة الثانية — وتمتاز بتعديل الدساتير البورجوازية عن طريق القوانين الاستثنائية ، حتى يتم إعداد دساتير جديدة على غرار الدستور السوفيتى .

وقد صار لجميع الجمهوريات الشعبية فيما بعد دساتير على غرار الدستور السوفيتي .

ثم ظهر في داخل الجبهة الشعبية اتجاه نحو اتحاد يرمى إلى القضاء على الأحزاب الزراعية ، وإدماج الأحزاب الاشتراكية في الحزب الشيوعي .

(١) القضاء على الأحزاب الزراعية : أريد القضاء على الأحزاب الممثلة للفلاحين وصغار الملاك لما لها من قوة ونفوذ في البلاد البلقانية باعتبارها زراعية .

وقد اتبعت في ذلك وسائل متشابهة وإن اختلفت باختلاف البلاد والظروف .

ففي هنغاريا مثلاً كان لحزب صغار الملاك أغلبية مطلقة في انتخابات ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥ إذ حصل على ٢٤٦ مقعداً من ٤١٥ ، بينما جاء الحزب الشيوعي في المرتبة الثالثة إذ لم ينل إلا ٦٧ مقعداً ، ولكن لم يمس على هذا الانتصار سنتان حتى تحول نواب حزب صغار الملاك إلى الموافقة على حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة ، فكان ذلك بمثابة انتحار للحزب . وظهرت آثاره في انتخابات ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٧ إذ لم يستطع هذا الحزب الذي

كان أقوى الأحزاب أن ينال أكثر من ١٥ ٪ من مجموع الأصوات .

ويظهر سر هذه الهزيمة فيما وقع لانصار هذا الحزب ، فالسيو كوفاك سكرتيره انهم ، وؤامرة ضد سلطات الاحتلال وسجن ، والمسيو ناجي رئيس الحزب استقال أثناء إقامته في سويسرا . واستمر الامر كذلك إلى ما بعد انتخابات سنة ١٩٤٧ ، فرئيس الجمهورية وهو أبرز أعضاء الحزب استقال لأن زوج ابنته متهم بالخيانة العظمى وبالتجسس ، ووزير المالية انتهز فرصة وجوده في الخارج ولم يعد إلى بلاده فترتب على ذلك إجراء عملية تطهير واسعة النطاق استقال على أثرها الوزراء وخمسة من وكلاء الوزارات وكلهم من أعضاء « حزب صغار الملاك » .

كان لهذه الحوادث أثرها في انتخابات ١٥ مايو سنة ١٩٤٩ ، إذ تقهر (حزب صغار الملاك) تقهقرا أعظم ، وحدث مثل هذا في بلغاريا فاتهم نيكولا بتسكوف رئيس الحزب الزراعى بتدبير مؤامرة عسكرية وحكم عليه بالاعدام شنقاً في (٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٧) وحل حزبه على أثر ذلك .

وهكذا كان الحال في رومانيا فقد حل (حزب الفلاح) في

١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ وقبض على الدكتور مانبور رئيسه وحكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة محاولة قلب نظام الحكم .

وكذلك حدث في بولونيا إذ هرب رئيس حزب الفلاح ميكولا جيسك إلى خارج البلاد ، وعلى أثر ذلك حل الحزب في ٣١ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

وكانت تشيكوسلوفاكيا قد وافقت مبدئيا على قبول مشروع مارشال الأمريكي ثم عادت فأعلنت عدم قبوله ، وبدأ تقهقر الحزب الديمقراطي صاحب الأغلبية المطلقة في البرلمان . وفي أواخر سنة ١٩٤٧ استقال الرئيس بنش وتولى الشيوعيون زمام الحكم في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٨ .

(ب) اندماج الأحزاب الاشتراكية في الحزب الشيوعي : عملت الأداة السوفيتية على اندماج الأحزاب الاشتراكية في الأحزاب الشيوعية والتخلص من لا يوافقون على هذا الاندماج .

ففي بلغاريا تم الاندماج بين الحزب الشيوعي والاشتراكي في ١١ أغسطس سنة ١٩٤٨ وسمى (حزب العمال الموحد) .

وفي رومانيا تم مثل هذا الاندماج في ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٨ تحت اسم (حزب العمال الرومانيين) .

وفي تشيكوسلوفاكيا تم الاندماج بين الحزب الاشتراكي
الديمقراطي والحزب الشيوعي بعد انتخابات يونية سنة ١٩٤٨ .

وفي بولونيا تم الاندماج في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ تحت اسم
(حزب العمال الموحد) .

وفي المجر تم في ١٢ يونية سنة ١٩٤٨ تحت اسم (حزب العمال
المجريين) ولم يقف الأمر عند حد اندماج الأحزاب الاشتراكية
الكبرى في الحزب الشيوعي ، بل امتد إلى الأحزاب الصغرى أو
التي صارت صغرى بسبب الظروف فأخذت تنضم إلى بعضها
بتوجيه الأحزاب الشيوعية لكي يتم مستقبلا اندماجها نهائياً في
الحزب الشيوعي .

ومن أمثلة ذلك ما حدث في رومانيا فقد تم الاندماج بين
(حزب الفلاح) وحزب (حارثي الأرض) في ٣٠ يناير
سنة ١٩٤٨ .

وفي هنجاريا تم الاتحاد بين (الحزب الديمقراطي) و
(الحزب الراديكالي) ثم انضم إلى الجبهة الشعبية في ٥ مارس
سنة ١٩٤٩ .

وفي بولونيا اتخذ (حزب الفلاح الحكومي) مع (حزب

الفلاح البولوني) الذي هرب رئيسه ميكولا جيسك إلى خارج البلاد في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .

المرحلة الثالثة — وتتميز بالخصائص الآتية :

١ — من الناحية السياسية : تطهير الأحزاب الشيوعية من الخوارج عليها ، وفي سبيل ذلك حوكم أغلب الزعماء الذين ساهموا في تكوين الجمهوريات الشعبية بتهمة خروجهم على مبادئ الحزب الصحيحة وميولهم إلى النزعات الوطنية أو البورجوازية . أو التروتسكية أو التيتوية وغيرها من المذاهب التي لا تتماشى مع الشيوعية الستالينية ، وفي محاكمات علنية حكم على بعضهم بالإعدام وعلى آخرين بالسجن ومن الزعماء الذين حكم عليهم كليمانتس وسلانسكي في تشيكوسلوفاكيا ، ولاسلوراجيك في المجر ، وددز في ألبانيا ، وزاكاسبت في هنجاريا ، وبتروسكو ولنا بوكرفي رومانيا ، وكوستوف في بلغاريا .

٢ — من الناحية الاقتصادية : قيام برنامج اقتصادي على نمط إقليمي واسع النطاق لربط اقتصاديات تلك البلاد ببعضها ، ثم ربطها بالاتحاد السوفيتي ، والعمل على تصنيعها .

٣ — من الناحية الاجتماعية : محاربة (الكولاك) وهم صغار

الزراع الذين وزعت عليهم الأراضي في ظل المرحلة الأولى . وقد يبدو أن هناك تناقضاً بين توزيع الأرض على صغار الفلاحين ثم ~~توزيعها~~ توزيعها منهم ولكن قد تم ذلك طبقاً لسياسة مرسومة . ففي ظل المرحلة الأولى كانت الحكومات في حاجة إلى تأييد صغار الزراع لتمكينهم من محاربة كبارهم ولكن الأرض لم تكف لارضاء مطامع الجميع فأثارت الحكومة طائفة المحرومين على طائفة الكولاك ، حتى وصلت إلى توزيع الأرض توزيعاً جديداً أروعي فيه ألا يكفي استغلالها لصغر مساحتها فيضطر الملاك راضين أو مكروهين إلى الانضمام إلى المزارع الجماعية . وبهذا يتم تأمين الزراعة ويصبح للفلاح عاملاً لحساب الدولة ، ويتم تحقيق أحد أهداف المذهب الشيوعي .

المرحلة الرابعة :

وعلى أثر وفاة الرفيق ستالين في ٥ مارس سنة ١٩٥٣ تغيرت العلاقات بين الديمقراطية الشعبية والاتحاد السوفيتي ، وتبع هذا التغير ظاهرة جديدة عرفت باسم « الخروج عن السيتالينية » وتتلخص في :

(١) إعادة الزعماء الشيوعيين الذين أبعادوا في عهد ستالين .

(ب) منح الديمقراطيات الشعبية مزيداً من الحرية في الشؤون الداخلية والخارجية .

(ج) إعادة العلاقات الودية مع يوغسلافيا .

(د) إقامة العلاقات بين الاتحاد السوفيتي ودول الديمقراطيات الشعبية على أساس من المساواة القانونية في ظل حلف وارسو .

ولم يكن هذا التحول الطارئ على السياسة سهلاً، فهو إذا كان قد نجح في بولونيا لأنها تمتعت بقسط كبير من الاستقلال الداخلي والخارجي مع الاحتفاظ بعلاقاتها العسكرية والاقتصادية مع روسيا، فإنه لم ينجح في المجر حيث قامت ثورة نوفمبر سنة ١٩٥٦، أما في يوغسلافيا فسرعان ما انقلب الود خلافاً إن لم يكن أشد من ذاك الذي كان بين الدولتين في عهد الرفيق ستالين فهو يقل حدة عنه .

ونرى من ذلك التحليل أن الديمقراطية الشعبية صورة من صور المراحل التي تسبق الشيوعية في مرحلتها النهائية ، وهي لا تختلف عن الديمقراطية الشيوعية المتبعة في الاتحاد السوفيتي الآن إلا من حيث مقدار ارتباط الدولة التي تأخذ بهذه الديمقراطية في موسكو . فكلما

زادت الرابطة السياسية قوة بين دولة ما وبين الاتحاد السوفيتي
اقترب النظام السائد فيها من الديمقراطية الشيوعية ، وكلما تراخت
تلك الرابطة اقترب نظامها من الديمقراطية الشعبية .

إلا أن الديمقراطيتين تهدفان إلى تحقيق أمر واحد . هو الشيوعية
المتألية ، وإن اختلفتا في الأساليب التي تتبع لتحقيق هذا
الهدف .

الفصل الثاني

دراسات في القومية

- ١ - القومية المصرية .
- ٢ - القومية العربية .
- ٣ - القومية الإفريقية .
- ٤ - القومية الإيطالية .

القومية المصرية

المصادر الفكرية للقومية المصرية كتاب أصدره باللغة الإنجليزية الأستاذ جمال محمد احمد سفير جمهورية السودان في العراق ، ثم سفيرها في أثيوبيا الآن .

وكان هذا الكتاب في أصله رسالة تقدم بها المؤلف إلى جامعة أكسفورد لنيل درجة الماجستير ، ثم أعاد النظر فيها وصاغها كتابا هو الذي نعرض له هنا .

وقد قدم لهذا الكتاب الدكتور البرت حوراني الأستاذ بجامعة أكسفورد ، والمتخصص في شئون الشرق العربي . وما أورده الدكتور حوراني في مقدمته أن مصر كانت أول دولة عربية ، وواحدة من الدول الإسلامية التي سبقت إلى قبول النظم الغربية وتبنيها ، وهي النظم التي أخذ ولا يزال يأخذ بها العالم المتمدين الحديث وكان من أثر ذلك أن تبادل المفكرون تساؤلا طالما دار في أذهانهم وهو : أيستطيع شعب مسلم أن يتابع تطور المدنية الحديثة مع احتفاظه بطابعه الإسلامي الخاص ؟ وهل على مصر في نهضتها الحديثة أن تخضع لتعاليم الإسلام ، أم أن تخضع

لتعاليم الحضارة الغربية ، وتصبح على حد قول الخديو اسماعيل
« جزءا من أوروبا ، لأنها إن اختارت المسلك الثانى فستكون المهمة
يسيرة إذ لا يقتضيها الأمر إلا نقل مفاهيم الغرب ونظمه والآخ
بها . أما إذا اختارت المسلك الأول فما هى النظم التى فى ظلم
تستطيع دولة إسلامية أن تسير فى ركاب المدنية الحديثة ؟

هذا هو محور كتاب السيد جمال محمد أحمد ، فعلى ضوء هذه
المسائل بحث نشأة القومية المصرية مستندا فى بحثه إلى آراء
الشيخ محمد عبده ، وقاسم أمين ، ولطفى السيد ، وإلى آراء غيرهم من
أعلام الفكر فى مصر وقتئذ .

ويرى المؤلف أن اليقظة الفكرية السياسية فى مصر بدأت
بغزو نابليون لمصر ، فالقياومة الوطنية لنابليون ومن مظاهرها
الثورة القومية التى شبت فى القاهرة فى أكتوبر سنة ١٧٩٨ ، هى
التي أوجدت الروح القومية الوطنى فى البلاد ، وهى التى ساعدت
على ظهور أول زعماء الفكر السياسى فى مصر . ويذكر من
هؤلاء الزعماء الشيخ حسن أمين محمد العطار (سنة ١٧٦١ — سنة
١٨٣٥) ثم الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى (سنة ١٨٠١ — سنة
١٨٧٣) . ويعتبر السيد رفاعة أول مفكر مصرى نظر إلى مصر

باعتبارها أمة مستقلة قائمة بذاتها ، منفصلة عن الأمة الإسلامية بوجه عام ، ولها تاريخها الخاص المستمر .

ثم يعود فيحدث عن جمال الدين الأفغانى الذى أقام فى مصر فيما بين سنة ١٨٧١ وسنة ١٨٧٩ حتى نفاه الخديو توفيق . وأبرز آثاره فى مصر انشاؤه أول منظمة سياسية وطنية وهى التى عرفت باسم « الحزب الوطنى » ، وقد أراد أن يكون حزبا سياسيا مفتوحا لمختلف أبناء الوطن أيا كان دينهم ماداموا مواطنين .

وينتقل إلى نشأة الصحافة الوطنية فى مصر ، ويرجعها إلى عاملين رئيسيين :

أولهما : خاص بالصعاب المالية التى كان يعانىها نظام الحكم فى عهد اسماعيل والانتقادات الموجهة إليه .

ثانيهما : نزوح مجموعة من الكتاب السوريين إلى مصر بعد أن حال طغيان الحكم العثمانى دون تمتعهم بحرية ابداء آرائهم فى صحف بلادهم .

ويشير إلى طائفة من قادة الفكر من الكتاب السياسيين من أمثال أدب اسحاق ، وصالح مجدى ، وعبد الله النديم ، والشيوخ الإمام محمد عبده ، وقد عين الإمام رئيسا لإدارة المطبوعات فى

وزارة الداخلية في سبتمبر سنة ١٨٨٠ ، وكان يدخل في دائرة عمله تحرير جريدة « الوقائع المصرية » ولم تكن يومئذ جريدة اخبارية فحسب ، بل كانت أيضا جريدة فكر ، وعلى صفحاتها تمكن من توجيه الرأي العام إلى قضية الوطن .

ويتحدث عن الشيخ حسين المرصني وعن كتابه « رسالة الكلمات الثماني » ، الذي يشرح فيه الكلمات التي ذاعت في أوساط الشباب ومنها : الحرية — الأمة — العدل — الظلم — السياسة — الحكومة . وكان هدفه الأساسي إبراز مواطن الضعف في المجتمع المصري .

ثم يتحدث عما كان من اجتماع السيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده في باريس بعد أن نفيا من مصر ، وكيف عملامناك على إصدار مجلة « العروة الوثقى » التي صدر منها ثمانية عشر عددا فيما بين ١٣ مارس و ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، وكانت نواة لإبراز الأهداف التي ينطوى عليها ما عرف باسم « الوحدة الإسلامية » .

ويتحدث بعدئذ عن مجلة « المقتطف » التي أصدرها في مصر الدكتور صروف سنة ١٨٧٧ ، وعن مجلة « الهلال » التي أصدرها

جورج زيدان منذ سنة ١٨٩٢، ويشير إلى أن كل هذه الجهود عملت على يقظة الفكر السياسى المصرى .

وبعدئذ يتحدث عن عودة الشيخ محمد عبده من منفاه إلى مصر ، وعن موقفه المعتدل بين التيارين المتضادين : التيار العلمانى الذى كان من قاداته الدكتور شبل شبل ، وفرح انطون ، والتيار المحافظ الذى كان على رأسه علماء الأزهر ، إذ كان الشيخ محمد عبده لا يرى تعارضا بين العلم والدين .

ويتحدث عن مدرسة الإمام الشيخ محمد عبده ويذكر من تلاميذها أحمد فتحى زغلول وقد ترجم إلى العربية عدة كتب سياسية كان لها أثر كبير فى تكوين الفكر السياسى فى مصر ، منها كتاب « سر تقدم الانجليز السكسونيين » ، وكتاب « العقد الاجتماعى » ، لروسو ، وكتاب « الكونت دى كاسترى » ، عن الإسلام ، وهذه الكتب وغيرها مما ترجمه فتحى زغلول ، تركت أثرا كبيرا فى توجيه الفكر السياسى المصرى .

ويخص بالذكر كتابين من كتب رجال الفكر فى مصر كان لهما أثر فى إصلاح عيوب المجتمع المصرى أحدهما لمحمد المولىحى وهو كتاب « عيسى بن هشام » ، وثانيهما لحافظ إبراهيم وهو كتاب « ليالى سطىح » .

ويعرض للخلافات التي دارت حول كتاب « تحرير المرأة »
لقاسم أمين وما لقيه من نقد ، ولحملات التي شنّها عليه الزعيم
مصطفى كامل .

وفي موضع آخر من الكتاب يعرض للحركة الحزبية في
مصر قبل قيام الحرب العالمية الأولى ، فيذكر من الأحزاب : حزب
الأمة ، وحزب الإصلاح الدستوري ، والحزب الوطني . ويرى
أن موضوعات النقاش الحزبي كانت تدور كلها حول الوحدة
الإسلامية ، وحادث دنشواي ، والأزمة الاقتصادية ، والحرب
الروسية اليابانية ، وزيادة العداء للأجانب .

ويتحدث عن مجلة العروة الوثقى المؤيدة للوحدة الإسلامية ،
ومثلها مقالات السيد علي يوسف والأمير شكيب أرسلان في
جريدة « المؤيد » ، ومصطفى كامل في جريدة « اللواء » .

يقابل هذا معارضة الأستاذ أحمد لطفي السيد في « الجريدة » ،
فكرة التمسك بالوحدة الإسلامية إذ كان يراها ضرباً من
الخيال .

ولم يفت المؤلف وهو يتحدث عن الحرب التي قامت حينئذ
بين اليابان وروسيا أن يبين كيف أن الرأي العام المصري .

كان متحمسا لليابان باعتبارها أول دولة شرقية هزمت دولة غربية .

ثم يعرض للاستاذ أحمد لطفي السيد في فصل خاص يضمه سيرته فيتحدث عن اشعاعه الفكرى . ثم يقدم تحليلا عميقا للعقلية المصرية خاصة والعقلية الشرقية عامة تجاه الحكم والحكام ، ويوضح الموقف السلبي الذى وقفته هذه العقلية من الحكم قائلا : إنه يتجلى فى أنهم كانوا كلما أحسوا سطوة الحكم وقسوة الحاكم قالوا : « ربنا يولى من يصلح » - « ربنا يعدلها » . ويقول إن العامة لم يكونوا ينظرون إلى الحكومة على أنها أداة لخدمتهم بل على أنها سلطة قاهرة فوقهم .

فما الذى كان يتطلبه لطفي السيد للنهوض بمصر ، وما هى الايديولوجية التى يرى أن مصر محتاجة إلى إلتهاجها ؟ هنا لا يتردد استاذ الجيل فى القول بأن المدنية العالمية هى المدنية الأوربية . وأن الوسيلة الكبرى إلى تقدم مصر هى الأخذ بهذه المدنية واعتناق مبادئها . وإذا اختارت مصر ما تراه ملائما لها من المدنية الأوربية ، ونبذت ما لا يتفق مع روحها ومشاربها ، فانه لا خوف على الشخصية المصرية من أن تغنى فى الشخصية الأوربية .

ثم يشير إلى ما كان يأخذه الأستاذ لطفي السيد على النزعة الإسلامية التي أريد لها أن تعتبر مصر جزءاً من الأمة الإسلامية ، وإلى ما كان يأخذه على النزعة التركية التي أريد بها أن تعد مصر جزءاً من الأمة العثمانية .

وفي فصل ختامي في الكتاب يشير المؤلف إلى أنه في الفترة بين وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ وبين القضاء على النظام الملكي في مصر سنة ١٩٥٢ ، كانت معظم النظريات السياسية التي ظهرت منذ فجر القومية المصرية قد أمملت إهمالاً تاماً ، إلى أن تجلت مجددة متطورة عقب قيام ثورة سنة ١٩٥٢ .

وهنا نقسأل ونحن في حيرة من أفكار هذا المؤلف : أين القومية العربية من تلك القومية المصرية التي يعالجها المؤلف السوداني ؟ لم لم يوضح ، ولو في صفحات قليلة ، كيف تطورت القومية المصرية حتى أصبحت قومية عربية ؟ ولم لم يعرض ظاهرة هذا التطور الجديد في اتجاه الفكر السياسي ولم يشر إليها في قليل أو كثير ليبين لنا رأيه في العلاقة بين القومية المصرية وبين القومية العربية ؟ أم أنه لا يؤمن بأن القوميات المحلية بالنسبة إلى القومية العامة المتسعة ، ثم بالنسبة إلى البشرية كلها ، أشبه بروافد تلتقي

جميعا فى نهر واحد لاتزال مياهه يتابع جريانها حتى تصب فى المحيط
الأكبر الذى يمثل المجتمع البشرى .

هذا الذى أهمله المؤلف السودانى، جدير بأن يكون موضوعا
لكتاب خاص يوضح فيه مؤلفه كيف سمت القومية المصرية
رسالة واتسعت آفاقا لتساهم فى بعث القومية العربية .

القومية العربية

عندما وضع ميثاق جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ كان
مما واجه مشرعي الميثاق مشكلة تحديد معنى العروبة ، إذ كانت
الشروط الرئيسية التي يجب أن تتوافر في الدول التي ترغب في
الانضمام إلى الجامعة هي أن تكون دولة ، ومستقلة ، وعربية .

وفي المناقشات التي دارت أثناء وضع نصوص الميثاق اقترح
أحد المندوبين وضع نص صريح لتوضيح معنى العروبة . وبعد
نقاش استقر الرأي على أنه لا داعي للتعرض لهذا الموضوع ،
وساد اتفاق عام على أن العروبة التي تقوم الجامعة على أساسها
مبنية على الروابط الثقافية دون الدينية أو العنصرية . وهذه
الثقافة مفعمة بشعور الاشتراك في الماضي العريق ، وفي المستقبل
المشرق . وليس لهذا الشعور معيار أو ضابط .

فإذا كان ميثاق الجامعة قد رأى أنه لا داعي لتعريف العروبة
أو تحديد عناصرها فمن الخير أن نضع تحديداً لهذه العبارة لنبعد
عنها ما يكتنفها من لبس أو غموض يتخذها أعداء العروبة أداة
للدعاية ضدها ، وللعمل على زعزعة الثقة في رسالتها ، وبذر بذور
الشقاق بين أبنائها .

وقبل أن نحدد معنى العروبة يجب أن نميز بينها وبين ما قد

يلتبس بها ، فنقول أولاً إن العروبة لا تقوم على الإسلام ، فليس العرب جميعاً مسلمين ، وليس المسلمون جميعاً من العرب ، بل إن من العرب يهودا ومسيحيين من الكاثوليك أو الأرثوذكس ، ومنهم الدروز ، والبهائيون ، وغيرهم . والصورة العكسية لذلك صحيحة أيضاً ، فالأتراك ، والافغانيون ، والباكستانيون ، والإيرانيون ، والاندونيسيون وغيرهم كلهم تقريباً مسلمون ولكنهم مع ذلك ليسوا عرباً .

والعرب غير المسلمين يمثلون نحو عشر الشعوب العربية ، بينما العرب المسلمون لا يمثلون إلا نحو سبع الشعوب الإسلامية طبة ، فمجموع العرب المسلمين يصل إلى نحو ستين مليوناً ، أما مجموع مسلمي العالم فيبلغ أكثر من أربع مائة مليون ، وقد أيدت ذلك جمعة الدول العربية باعتبارها أول مظهر واقعي للعروبة ، إذ أن لبنان مثلاً عضو في الجامعة مع أنها دولة يغلب فيها غير المسلمين ، في حين أن دولاً إسلامية خالصة تقريباً مثل باكستان أو إيران ليس مع إسلاميتها في عداد الدول العربية .

والعروبة أيضاً لا تقوم على العنصرية كما يزعم خصوم العرب . فلو أنها كانت قائمة على العنصرية ، ومقصورة على العنصر العربي الصافي لكانت نطاقها محصوراً في الجزيرة العربية ، إذ أن العرب الذين

انطلقوا من جزيرتهم منذ بدء الفتوح الإسلامية امتزجوا بالشعوب الأخرى ، واختلطت دماؤهم وأصبح من العسير أشد العسر أن تميز العربي من المستعرب ، فداخل العالم العربي اليوم عشرات الأجناس تلمح بينهم اختلاف اللون ، وتباين الشعر ، وتنوع تقاطيع الوجه وغير ذلك من السمات التي يشير إليها علم الأجناس البشرية ، وليس لدينا إحصاءات دقيقة عن الأجناس المختلفة التي يتكون منها عالم العرب اليوم ، غير أن المفهوم هو أن العنصر العربي الصافي لا يكاد يتجاوز عشرة ملايين ، أما الباقيون فتتجذر أصولهم من أجناس مختلفة من أقباط ، وسوريان ، وبربر ، ونوبيين ، وآراميين ، وفينيقيين اندمجوا في القومية العربية وكونوا أمة واحدة تعبر عن تضامنها وترابطها بتلك العبارة اليسيرة الساذجة «كلنا عرب» .

والعروبة أيضاً لا تقوم على مجرد الرغبة في إحياء الماضي كما زعم بعض المستشرقين فهي لا تهدف إلى إحياء أنظمة سيادية واجتماعية قديمة ، ولا ترمي إلى إعادة الخلافة . ولكنها تتلحظ للأوضاع والملابسات الدولية المعاصرة والتي أحاطت بها بداية القرن العشرين ، كذلك الأوضاع والملابسات التي أحاطت بظهور الشيوعية في روسيا أو النازية في ألمانيا ، وكلها مذاهب سياسية

حديثه لها جذور عميقة . من الماضي إلا أنها لم تبرز إلا في العصر الحديث .

فإذا كانت العروبة لا تقوم على الإسلام ، ولا تقوم على العنصرية العربية ، ولا تقوم على محالفات عسكرية فعلام تقوم إذن هذه العروبة ؟ وكيف نصل إلى تحديد معالمها ، وتحديد عناصرها ؟ .

الذي نراه هو أن العروبة مذهب سياسي كالمذهب الديمقراطي ، أو الشيوعي ، أو الاشتراكي ، أو الحركة الاتحادية في أوروبا ، أو في أمريكا ، وغير ذلك من المذاهب والدعوات التي اعتنقتها الشعوب وفي سبيلها تكافح .

إن العروبة مذهب سياسي برز في القرن العشرين ، ولو أن جذوره تضرب إلى الوراء آلاف السنين . ويقوم هذا المذهب على دعامتين ثلاث هي :

- ١ - تحرير العالم العربي من كل تسلط أجنبي .
- ٢ - توحيد العالم العربي داخل حدوده الطبيعية .
- ٣ - حيلولة في النضال القائم الآن بين الكتلتين المتناهضتين .

وهذه العناصر الثلاثة مترابطة أشد ترابط، فالتحرر لا يتحقق إلا بالاتحاد، ولا يستقر إلا بالنخلص من الارتباط بمجلة إحدى الكتلتين المتناهضتين. والحياد الإيجابي أن يكون في ذاته دعامة من الدعائم الرئيسية، فهو كذلك وسيلة لتحقيق التحرر والتوحد، ومع ما بين هذه الدعائم من صلات وثيقة فسنناول كل دعامة بدراسة على حدة.

الدعامة الأولى للعروبة هي تحرير العالم العربي من كل تسلط أجنبي، ولتلك الدعامة جذور أعماق كثيرة بما قد يصل إليه خياله الإنسان، فهي لم تبدأ بمحاولة التخلص من التسلط العثماني، أو الفرنسي، أو الإنجليزي كيفما كان مظهر هذا التسلط، سواء أكانه احتلالا عسكريا، أم احتكارا اقتصاديا، وإنما ترجع إلى تعارض عميق وعريق في القدم بين أوروبا من جهة وآسيا وأفريقيا من جهة أخرى. ويشير هيرودوت، وهو من أقدم المؤرخين، إلى أن هذا التعارض ظهر أول مرة جليا واضحا في الحروب الميدية التي دارت بين الفرس واليونان في القرن الخامس قبل الميلاد.

ثم ظل هذا التعارض يتلون بألوان العصور المختلفة التي مر فيها، فمرة يلبس ثوب الدين كما بدأ في الحروب الصليبية ومرة يثيره الاقتصاد كما يبدو فيها يدور بين الدول الصناعية المتقدمة والدول

الزراعية المتخلفة . ومرة تسببه المفاهيم الاجتماعية كالحلاف بين أنصار التمييز العنصرى والذين لا يهتمونه ، وتلك التناقضات والتعارضات فى مجموعها هى التى جعلت من الحركة التحررية هذا التيار الجارف الذى وقف وما زال يقف فى وجهه التسلط الأجنبى .

أما الدعامة الثانية للعروبة فهى توحيد العالم العربى ، وكانت جامعة الدول العربية أول منظمة دولية أنشئت لتحقيق ذلك ، وإذا قيل أنها لم تنجح فى تحقيق ذلك كما كان يرجى منها ، فهى على الأقل قد مهدت لتلك الوحدة وهيات رأى العام لقبولها والاعتراف بها .

وهذه الوحدة التى تمثل الدعامة الثانية للعروبة يفرضها الوضع الطبيعى والتاريخى لهذه البلاد ، فقد ثبت عبر التاريخ أن الفاتحين الذين احتلوا وادى النيل رأوا أنه لا ثبات لاحتلالهم ، ولا استقرار لتسلطهم إلا بامتداده إلى جنوب شرق آسيا . كما أن الفاتحين الذين احتلوا جنوب شرق آسيا رأوا كذلك أن احتلالهم لا يثبت ، وتسلطهم لا يتم إلا باحتلال وادى النيل ، وذلك لأن هاتين المنطقتين متكاملتان تكونان وحدة طبيعية ، فإذا اندمجا تحت لواء واحد

ساد منطقتهما المجد والرفاهية واستطاعنا صد كل عدوان . أما إذا تباعدتا وانفصلنا فإن الاضمحلال سيسودهما، وتفتح ديارهما أمام الفزاة سواء أ كانوا من الهكسوس، أم من الرومان، أم من العثمانيين، أم من الغريين ، أم من الصهيونيين .

أما الدعامة الثالثة للعروبة فهي سياسة الحياد الإيجابي أو عدم الانحياز إلى إحدى الكتلتين المتناهضتين . وتلك السياسة ترمى من جانب إلى استتباب السلام العالمى عن طريق توسيع رقعة الأرض التى يقوم فيها الحياد، وتضييق الرقعة التى تقوم فيها الحرب الباردة ، وترمى من جانب آخر إلى أن تقوم بدور الوسيط الذى يعمل لتخفيف حدة الحرب الباردة بالدعوة إلى تطبيق مبدأ التعايش السلمى الذى قامت عليه الأمم المتحدة .

وكل ذلك فى مجموعه يرمى إلى توحيد البلاد العربية بعد تحريرها .

فكما أن الحيايين فى ألمانيا ينادون بالحياد لتمكن فى ظله ألمانيا من التحرر والاتحاد .

وكما أن الحيايين فى أوروبا ينادون بالحياد إذ فى ظله يمكن

أن تتحد أوروبا وتحرر من التسلط السوفييتي من جانب ،
والتسلط الأمريكى من جانب آخر .

فكذلك تنادى العروبة بالحياة الإيجابية وتهدف من وراءه إلى
تحرر البلاد العربية وتوحيدها .

وإذن فالعروبة فلسفة سياسية ولدت في القرن العشرين قوامها
تحرير العالم العربى وتوحيده ، وحياده في النضال القائم بين
الكتلتين المتناهضتين .

. . .

البحث السابق نشر في جريدة « الأهرام » ، في ٢٩ مايو سنة
١٩٥٨ تحت عنوان « العروبة فلسفة سياسية ، وقدمرت عليه فترة
طويلة من الزمان ظهر بعده كتاب باللغة الفرنسية للاستاذ جاك
بولان يتناول نفس الموضوع ، لذلك آثرت أن أعرضه وأن
أختار له هذا المكان من الكتاب ليتمكن القارئ من الموازنة
بين الفكرتين ، ويعرف مدى ما بينهما من تقارب رغم ما بين
الكاتبين وبين زمن كتابة كل منهما من تباعد .

يبدأ هذا الكاتب مؤلفه بقوله : « منذ الحرب العالمية الثانية
تطورت الأمور فلم تعد صورة لرجل يبدو وبين أسنانه

خنجر هي صورة الشيعى ، بل أصبحت في نظر كثير من
الأوربيين رمزا لكل متمسك بالقومية العربية !!

ثم ينتقل إلى تفسيرات هؤلاء الأوربيين للقومية العربية
فيقول: إن البعض يراها صورة جديدة من صور التعصب الإسلامي،
وآخرون يفسرونها بأنها دبلوماسية موسكو ، وغيرهم يقول إنها
أطباع جمال عبدالناصر، وفريق يزعم أنها شعار يخفى أطباع أمريكا..
وهذا تناقض إن دل على شيء فإنما يدل على أن الرأي العام الأوربي
لم يعرف بعد ماهية القومية العربية ، ولا طبيعتها الحقيقية . وهنا
يدل المؤلف برأيه في القومية العربية فيقول إنها في الواقع ككل
قومية أخرى ، ليست إلا تعبيراً عن رغبة شعب في تكوين
أمة .

ثم يتحدث عن نشأة القومية العربية ونموها ، وهو يرجع
ذلك إلى عوامل منها :

١ — سياسة التعليم التي نهجتها السلطات الاستعمارية إذ جعلت
التعليم قاصراً على طبقة محدودة من المواطنين لتخريج صغار
الموظفين ، أما الوظائف الكبرى فكانت احتكاراً للمستعمر
سواء أكان فرنسياً في مراکش ، أم إنجليزياً في مصر ، أم إيطاليا

في ليبيا ... فقام نضال من طبقة صغار الموظفين هدفه نيل المقاعد الأولى في وظائف بلادها .

٢ — كانت طبقة التجار هي الطبقة الثانية التي انضمت إلى هذه الطبقة المثقفة ، فالتجار في حلب ، أو دمشق ، أو بيروت ، أو القاهرة وجدوا من مصلحتهم أن يتعاونوا مع تلك الطبقة المناهضة للمستعمر ، إذ كان يعاون الأجانب على احتكار التجارة .

٣ — تحول بعض التجار من ميدان التجارة إلى ميدان الصناعة ، فطالبوا حكوماتهم بفرض حماية جمركية تكفل لهم ترويج منتجاتهم المحلية . وفي تفسير هذا يستشهد المؤلف بقول نهر سنة ١٩٣٠ : « إذا حلت حكومة وطنية محل الحكومة الأجنبية ، وأبقت على المصالح الأجنبية كما هي ، فهذه الحكومة الوطنية لا تستطيع أن تدعى أنها هيأت للدولة ولو ظلا من الحرية . »

ويرى المؤلف أن رغبات هذه المجموعات المختلفة من المثقفين والتجار وأرباب الصناعات ، لم تكن تخشى على نفسها من منافسة المستعمر فحسب ، بل كانت تخشى أيضا حتى منافسة الدول العربية الشقيقة ، ومن هنا كان خوفها من الوحدة العربية في ميدان السياسة والاقتصاد .

وفي فصل آخر يتحدث المؤلف عن العلاقة بين القومية العربية والاسلام، وعن خلط الأوربيين بينهما خلطا لا يفرقون معه بين العروبة والإسلام، حتى جعل بعض المفكرين الأوربيين يفسرون الخلاف بين أوروبا والعالم العربي على ضوء الحروب الصليبية التي وقعت باسم المسيحية الغربية وباسم الإسلام . ويزيف الكاتب هذا التفسير وينقضه ، ويقدم كثيرا من الأمثلة التي تثبت أنه لا فرق بين العربي المسيحي وبين العربي المسلم ، ويبرز ما قام في ثورة مصر سنة ١٩١٩ من تضامن بين الأقباط والمسلمين ، وما كان من اختيار السيد فارس الخورى المسيحي رئيسا للوزارة في سوريا ، وما حدث من تراحم آلاف المسلمين على كنيسة اللاذقية للصلاة على روح الشهيد بول جمال الذي راح ضحية العدوان الثلاثي . ويذكر موقف البطريرك المعوشي أثناء الأزمة اللبنانية الأخيرة، ونحو ذلك .

ثم يذكر أن المسلمين لم يترددوا في محاربة المسلمين كما فعل المسلمون العرب من الوقوف في وجه المسلمين الأتراك إبان الحرب العالمية الأولى .

وينهى تحليله هذا بأنه لا يوجد خلاف بين المسلمين والمسيحيين،

إنما الخلاف بين القومية العربية وبين الاستعمار ، ويتقدم إلى القراء الأوربيين عامة ، وإلى القراء الفرنسيين خاصة بنصيحة فواها : أن فكرة عالم إسلامي وعالم مسيحي لا تخرج عن أنها فكرة نظرية لا أساس لها من الواقع ، والذي يريد فهم مشا كل الشرق العربي لا يجد مفتاحها في الكتب السماوية .

ثم يتحدث في فصل آخر عن العلاقة بين القومية العربية وبين الشيوعية . ويبدأ بعرض رأيين على طرفي نقيض : أولهما أن الإسلام والشيوعية ، تياران متضادان ، فلن تستطيع الشيوعية أن تغفل في الشرق العربي والإسلام غالب فيه . أما الرأي الثاني فهو أن الشيوعية والقومية العربية كلاهما مناهض للغرب ، فهما هنا متحالفان ، وعليه فكل منهما صورة للآخر .

وبعد أن عرض هذين الرأيين المتناقضين ، أخذ يعرض لنقدتهما معا فيقول : كما أن الكاثوليكية والبابا لم يمنعا من تغفل الشيوعية في إيطاليا حتى تلبشف نحو نلشها ، كذلك لا يمكن أن نعتبر الإسلام حائلا دون الشيوعية . ويعرض لكثير من الأمثلة لتأييد هذا الذي ذهب إليه .

ويكتفي في نقد الفكرة الثانية بعرض عبارة ذكرتها إحدى

الصحف العربية تهكما على الغرب إذ قالت : إذا أردت أن تقنع
الأمريكيين أو الانجليز أو الاتراك أو الفرنسيين بأنك غير شيوعي ،
فهاجم في كل مناسبة جمال عبد الناصر وبلاده . ويرى أن أكبر
خطأ تورطت فيه الدبلوماسية الغربية هو أنها فسرت عدااء القومية
العربية للغرب بأنه دنو من الشيوعية .

ثم يتحدث بعد هذا عن الهيئات الشيوعية العربية المختلفة ، وعن
خصائصها ، وما فيها من ضعف وتفكك ، ويوضح كيف أن هدفها
هو مقاومة فكرة الوحدة العربية ، واتخاذ موقف قومي متطرف
النسبة للبلاد العربية ضعيفة متفككة متجزئة ، وعندئذ تستطيع
الشيوعية أن تتغلغل وتتقوى في ظل هذا الضعف وتلك التجزئة.

ثم يعرض لما بين الاقطاع والشيوعية من مصالح مشتركة في أن
يستمر العالم العربي ممزقا . فالشيوعي يريد من التمزق أن يظل
الوطن العربي ضعيفا فيمكنه التغلغل فيه ، والاقطاعي يريد من
هذا التمزق أن يظل محتفظا بامتيازاته ومصالحه التي تتعرض للضياع
في ظل الوحدة .

وفي الفصل الرابع من هذا الكتاب حديث عن العلاقة القائمة

بين القومية العربية وبين الغرب ، يبدوه بايضاح أهمية العالم العربي لأوربا خاصة وللكتلة الغربية عامة . ويردد في ذلك قول بعض صحف الغرب : ان مفتاح النزاع بين الكتلة الشيوعية والكتلة الغربية ليس هو الصواريخ والقنابل الذرية ولكنه معرفة الكتلة التي تستطيع أن تستميل مجموعة دول باندونغ التي أصبحت ذات صوت ، وفي هذا يقول مستر ستيفنسون : علينا أن نستمع بدقة إلى هذا الصوت .

ثم ينتقل إلى سرد أخطاء الغرب تجاه القومية العربية من حلف بغداد إلى مشروع ايزنهاور .

أما الفصل الخامس من هذا الكتاب فيدور حول العلاقة بين القومية العربية وبين الاتحاد السوفيتي . وهو في ذلك يفرق بين الاتحاد السوفيتي كدولة وبين الشيوعية كذهب . فقد تكون العلاقات طيبة بين دولة ما لا تؤمن بالشيوعية بل تحاربها ، وبين الاتحاد السوفيتي ؛ كما قد تكون العلاقة سيئة بين دولة أخرى تؤمن بالشيوعية وتعنتقها ، وبين الاتحاد السوفيتي .

وفي الفصل الأخير من هذا الكتاب يتحدث عما يترقبه للقومية

العربية فيقول : إذا ساخ للدول الغربية أن تتعاون مع الاتحاد السوفييتي أليس من الأسهل أن تتعاون مع القومية العربية ، وهي ظاهرة طبيعية غير قابلة للانتكاس ، ويرى أن هذا التعاون يتطلب أمورا في مقدمتها :

١ — الاعتراف بالقومية العربية باعتبارها ظاهرة طبيعية غير قابلة للانتكاس .

٢ — الاعتراف بالحياد الإيجابي باعتباره من المظاهر الدبلوماسية للقومية العربية .

٣ — منح نسبة عادلة من أرباح البترول للعرب . ولا يحدد المؤلف هذه النسبة أو يعرض في وضوح للقواعد التي تقوم عليها.

٤ — العمل على مراعاة احساس العرب ، لأن طريقة منح الهبة أهم من الهبة نفسها .

٥ — الاعتراف بما لروسيا في الشرق العربي من مكانة ، لأن في محاولة اخراجها من هناك أو عزل العرب عنها، شيء من العبث،

٦ — تقديم مساعدات مالية سخية لا تقدر بألاف الدولارات بل بالملايين .

٧ — أن تصل تلك المساعدات لا عن طريق دول بالذات ، بل عن طريق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية .

٨ — مساعدة الدول العربية على تكوين ائتلاف فيما بينها ، تحتفظ فيه كل دولة بسيادتها . فالمؤلف يرى أن التيارات الانفصالية في العالم العربي ما زالت أقوى من التيارات الاتحادية .

هذا يحمل ما اشتمل عليه كتاب الأستاذ جاك بولان . ونحن لا نوافق على كثير من آرائه وكثير من تحليلاته ، إذ أننا نرى أن القومية العربية لا تستكمل مقوماتها إلا في ظل الوحدة الشاملة بين العرب .

ومع أننا لانوافق على كثير من آرائه ، غير أننا نرى من الانصاف القول بأنه من أقرب كتاب الغرب فهما للقومية العربية وتقديرا لها ، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن هناك من الغرب من لا يؤيدون الاستعمار ، وأن هناك أملا كبيرا في التقارب بين القومية العربية والكتلة الغربية ، لا لأننا في حاجة إلى الكتلة الغربية في ذاتها ، بل لأن هذا التقارب ضروري لارساء سياسة الحياد الإيجابي فهو دعامة التوازن بين الكتلتين المتناهضتين ، وفي هذا تحقيق للسلام العالمي .

القومية الأفريقية

كانت الطبقة المثقفة عندنا إلى عهد قريب ، تظن غير محقة أن الفكر والإنتاج العلمي والأدبي ، قاصران على أوروبا وأمريكا وحدهما ... ولكن حينما تحررت أفريقيا من الاستعمار ومن العقد التي خلفها ، سرعان ما تبين أن من الأفريقيين من هو أهل لأن يكتب ويفكر ويناقش النظريات والآراء ، لا فرق بينه وبين المفكرين في باريس أو نيويورك أو أكسفورد ..

إن الأيام القادمة سوف تثبت للطبقة المثقفة أن كوننا كرى ، وداكار ، وأكرا ، ولاجوس ستكون في السنوات المقبلة مركزا لإشعاع ثقافي ينبع من القارة الناشئة .

وأخيرا هذا هو كتاب يعرض وجهة نظر خاصة للزعيم مامادو ضياء قد لا يوافق عليها الكثير من زعماء أفريقيا - إنها وجم نظر ... ، ولكننا نعرض له لأننا نؤمن بأن الحقيقة لا تنجلي إلا في ضوء احتكاك الآراء وتفاعل الأفكار وتضارب النظريات والمذاهب .

هل هناك قومية أفريقية تختلف في مقوماتها وخصائصها وأسلوب تطورها عن غيرها من القوميات كالقومية الإيطالية

أوكالقومية الألمانية في منتصف القرن الماضي ، أوكالقومية العربية في منتصف القرن الحالي ؟

هذا هو الموضوع الذي يعالجه الزعيم الأيريني مامادو ضياء رئيس وزراء السنغال في كتاب له نشر في باريس باللغة الفرنسية تحت عنوان : الأمم الأفريقية والتضامن العالمي ،، يقول فيه : إن فكرة القومية نشأت أول مائشأت في أوروبا. أوروبا الغربية بالذات، وهي منبت الاستعمار. وهذا في حد ذاته يعتبر نقطة أساسية تكشف لنا عن منشأ القومية الأفريقية التي هي وليدة الاستعمار نفسه، ذلك لأن الاستعمار الأوروبي في أفريقيا هو السبب الأول في يقظتها ، فكما أن أوروبا أدخلت في القارة الأفريقية جنودها وروس أموالها وآلاتها وتنظيماتها ، كذلك أدخلت فيها فكرة القومية .

وهنا يحذر السياسي الأفريقي من فهم القومية فهما ضيقا محدودا إذا أرادت القارة الأفريقية أن تنفادى التجزئة المؤدية إلى الضعف والتخلف . ويرى أن القومية الأفريقية يجب أن تفهم على أنها ديناميكية متطورة شاملة تستوعب أكبر عدد من الشعوب الأفريقية في مجموعات سياسية واسعة ، وإلا تجزأت إلى عشرات من الدويلات الصغيرة الضعيفة التي تغني ما عسى أن يكون لها من قوة في خلاقات بين بعضها والبعض الآخر .

ويخلص المؤلف من ذلك إلى أن تطبيق مبدأ حق تقرير المصير على علاقاته يتضمن خطرا لا يقل عن خطر إنكار هذا الحق . ويرى أن القومية الأفريقية لا تستطيع أن تزدهر وتنمو إلا في ظل وحدات سياسية كبرى على غرار اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، أو الاتحاد الهندي . فالأمة الأفريقية يجب ألا تكون مقصورة على عنصر واحد كالعروبة ، أو الإسلام ، أو المسيحية . بل يجب أن تكون شاملة لمختلف الجنسيات ، والديانات ، والتقاليد لتكون مدنية لأن الأمة رسالة ، كما يقول الشاعر الفرنسي بيجي ، لا عنصرية ، أو دينية أو غير ذلك . ثم يناقش موقف الماركسية من القومية الأفريقية ، ويرى أن ماركس لم يهتم بالشئون الأفريقية إذ كان حاصرا تفكيره وعبقريته في دراسة أحوال الطبقة الكادحة في أوروبا ، أما الحركات التحررية في آسيا وأفريقيا فلم ينظر إليها إلا على أنها وسيلة لتأييد الحركة العمالية في أوروبا . أما اهتمام لينين وستالين بهذه الحركات فلم يأت إلا متأخرا . وهنا يعلن الزعيم الأفريقي استنكاره للماركسية لاستخدامها تلك الحركات التحررية وسيلة لنشر ايدولوجيتها ، فهي على هذا الاساس تعتبر أفيونا جديدا لا يقل خطره عن غيره من مخدرات الشعوب التي تزعم أنها تكافحها .

ويضيف إلى ذلك أن الماركسية لم تتردد في التنكر لبعض مبادئها في سبيل تحقيق أهدافها ، ولم تتردد في السعى إلى إحلال صراع الجنسيات محل صراع الطبقات في أفريقيا. ولا أمل في تأمين مستقبل أفريقيا في ظل صراع الجنسيات، وبعبارة أخرى في ظل الصراع بين الرجل الأبيض والرجل الملون ، ولكن الأمل الوحيد إنما هو في تعاون الرجل الأبيض والرجل الملون ، وبين ما يملكه الأبيض من ثروة وتقدم ، وبين حياة الفقر والتخلف التي يعيشها الملون .

وإذا كان على الأمم الأفريقية أن تتحرر من ربة الاستعمار الغربي فعليها أيضا أن تحتاط من الاستعمار الشيوعي حتى لا تستبدل سيذا بسيد .

وهنا يهاجم المفكرين الأفريقيين الذين يفضلون أن ينقلوا إلى بلادهم المذاهب السياسية والفكرية الخارجية كما هي دون أن يضعوا الشعوبهم مبادئ ومذاهب منبثقة من يشتم ومجتمعهم . ويقول إن الفكر الأفريقي الجديد يجب أن يكون مفتوحا للعالم ، وللمجتمع البشري كافة لا منطويا على نفسه ، منعزلا عن غيره .

ولكن أفريقيا لا تستطيع أن تحقق نضوجها المنشود مادامت موارد العالم موزعة توزيعها الحالي غير العادل . فللدول الأوربية

والولايات المتحدة ما يكفل الرءاء والاستمتاع بالكماليات ،
وللدول الأفريقية ما دون الكفاف . فالثورة الأفريقية كانت
وستظل ثورة ضد الاستعمار، وضد كل ما هو أجنبي ، وضد الفقر
والعوز .

ثم يوضح كيف أن استنكار الاستعمار الغربي يطوى في ثناياه
استنكارا للنظام الرأسمالى . فالاستعمار هو وليد النظام الرأسمالى ،
أو إن شئت فقل إن النظام الرأسمالى فى أحد أطواره كان ملازما
للاستعمار ، وسواء أكان هذا أم ذاك فدول أفريقيا تتجه نحو
نظم اشتراكية تناهض النظم الرأسمالية ، وبمعنى آخر أن البقطة
الأفريقية ليست مناهضة للنظم الرأسمالية لأنها بل لارتباطها
بالاستعمار .

وفى الجزء الثانى من هذا الكتاب يتناول موضوع الاستقلال
والاستعمار المستر الجديد الذى يهدد هذا الاستقلال ، واسم هذا
الاستعمار " نيوكولونيا ليزم " . ويرى أن أعظم خطر يهدد الأمم
الأفريقية الجديدة هو أن تظن أنها بمجرد إعلان استقلالها السياسى
تكون قد استقلت حقا ، لأن الاستقلال السياسى لا يعدو أن
يكون خطوة أولى نحو التحرر .

أما الحقيقة فهي أن الاستقلال السياسي لا جدوى له بدون استقلال اقتصادي .

ثم يقدم إلى القراء دراسة مقارنة بين عدة مجموعات سياسية في العالم، يوضح فيها ما لعدم الاستقرار والاستقلال الاقتصادي من خطورة مبينا كيف أن العلاقات الاقتصادية القائمة بين الاتحاد السوفيتي وبين الديمقراطيات الشعبية الأوربية ، تقوم في الواقع على قواعد التجارة الدولية الرأسمالية ، فأدى ذلك إلى إخضاع تلك البلاد لسياسة الاتحاد السوفيتي .

ثم يتحدث عن اقتصاد البلاد العربية ، فيرى أنه طالما كانت هذه البلاد منقسمة مجزأة فلا أمل أن تكتمل لها تنمية اقتصادية ، ولا أمل أن تتحقق مشروعات التنمية الاقتصادية في العراق ، ولا في الأردن ، ولا في أي دولة عربية أخرى ، ما دامت هذه المشروعات تجري على نمط محلي ضيق ، وقد وصل إلى هذه النتيجة بعد دراسته لاقتصاديات المغرب وتونس عقب استقلالهما السياسي .

ويستخلص من تلك الدراسات المقارنة :

أولا - أن الاستقلال السياسي أمر حيوي ضروري ،

وأن البلاد التي لم تتمتع به لا تحرز تقدما .

ثانيا — أن الاقتصاد لا ينمو في ظل نظم رأسمالية ، أو في ظل نظم اشتراكية ، أو في ظل نظم شيوعية ، أو في ظل تبعية اقتصادية لإحدى الكتلتين الكبيرتين دون أن تقوم بمجموعات سياسية كبرى ، أو وحدات اقتصادية كبرى تتخطى النطاق المحدود للقومية ، وتعلو على عوامل الانقسام .

ثالثا — الحياذ الإيجابي دون قيام وحدات كبرى خطر ، إذ هو يمكن الاستعمار على نوعيه من الرجوع إلى أفريقيا . فالحياد الإيجابي في رأيه لا صلاحية له إلا في ظل مجموعة سياسية كبرى تستطيع تحمل مسؤولياته .

أما الجزء الثالث من هذا المؤلف فيتناول موضوع «اتحاد مالي» الذي قام بين السنغال والسودان الفرنسي ، والذي قد يكون هذا الكتاب وضع من أجله .

وبعد أن يدافع المؤلف عن الضرورة التي دعت إلى إقامة هذا الاتحاد ، وعن فائدة قيامه ، والاصلاحات التي ينتظر أن تتم في ظله وفي ظل اللامركزية ، يعلن في النهاية أن الاتحاد قد تفكك فيما بين ١٩ و ٢٠ أغسطس سنة ١٩٦٠ ، ويعلن أن الأمانة العليا

أثبت عليه ان يغير كلمة عما كان قد أثبتته في مؤلفه هذا متأثراً بالتغيرات التي وقعت في بلاده . وكان ذلك على حد قوله : إما لحسن نية وإما لسذاجته .

ويختتم كلامه بأن التجربة التي مرت بها بلاده لم تضعف من إيمانه بضرورة الوحدات والاتحادات السياسية الكبرى بعد استقلال مختلف بلاد القارة الأفريقية مثل الجزائر ، وأنجولا ، وكينيا ، واتحاد جنوب أفريقيا ، وموزمبيق ، إذ لا خلاص للعالم المتخلف إلا في ظلها ، ولا أمل في التنمية الاقتصادية في ظل الانقسام مهما كانت الأنظمة الاقتصادية أو السياسية التي تتبع ، ومهما كانت المساعدات الفنية والمالية التي تعطى ، وسواء أكان مصدرها الغرب ، أم الشرق ، أم المنظمات الدولية .

القومية الإيطالية

«موريس فوسار» مؤلف كتاب «تطور الشعور القومي الإيطالي من بترارك إلى موسوليني» يعتبر أكبر خير فرنسي في الشؤون الإيطالية من سياسية واجتماعية وثقافية ، فقد كان سنة ١٩١٦ مديرا للمعهد الفرنسي بمدينة ميلانو ، ونشر أول كتاب له عن الفكر الكاثوليكي بإيطاليا سنة ١٩٢١ ، ومنذ هذا التاريخ وهو يصدر الكتاب تلو الآخر عن الشؤون الإيطالية ، وهو الذي قام سنة ١٩٤٨ بترجمة الوثائق السرية للكونت شيانو وزير خارجية إيطاليا الفاشية إلى الفرنسية .

وحين قرأت في مقدمة كتابه هذا أنه جاء وليد تفكير في هذا الموضوع استغرق أربعين سنة ، غمرني شعور ياعجاب يمازجه غير قليل من أسى . أما الإعجاب فصدره الأناة والصبر والتعمق التي اصطلحت على إخراج هذا الكتاب الرائع . وأما الأسى فلأن حركتنا في سبيل الوحدة العربية لم تجد منا ، ولان غير تابا حثا يبعث الحركة القومية على مثل هذا المنوال من الأناة والصبر والتعمق في البحث .

وعسى أن تكون العلة هي أن أحداً منا لا يعير البحوث العلمية ما هي جديرة به من العناية .

كان التشابه بين الحركة القومية العربية والحركة القومية الإيطالية ، هو ذلك الشعور الغامر الذي كان يستحوذ على وأنا أقرأ هذا الكتاب . فإيطاليا كانت مجزأة إلى أمارات وبمالك ، والأمة العربية ما زالت مجزأة كذلك . وإيطاليا استوحت مجدها القديم وحضارتها السالفة لتستيقظ وتتحدا ، ونحن نستوحي مجدنا القديم وحضارتنا الثالثة لتستيقظ وتتحدا .

وكان على إيطاليا أن تحارب الاستعمار الأجنبي من فرنسى وبنسوى ، ونحن نحارب الاستعمار الأجنبي من إنجليزى وفرنسى ، فلم يكن غريباً ونحن نقرأ هذا الكتاب أن نجد شعارات ونداءات ونظريات تنطبق على حالتنا اليوم ، ونجد حوادث وخطوات ومصاعب قد نستفيد من بعضها ، ونأخذ من البعض الآخر عظة وعبرة تفيدنا فى كفاحنا الذى لا يلى .

يبدأ المؤلف كتابه بدراسة المصادر الفكرية الأولى للقومية الإيطالية ، ويختص منها كتابات اثنين من فحول كتاب القرن الرابع عشر هما : داتى وبنراك .

أما داتى ، وهو أشهر شعراء إيطاليا ، ومؤلف الكوميديا

الإلهية، فقد حلل المؤلف أفكاره عن القومية في بلاده، وتحدث عن العزة والكرامة الإيطاليتين في كتابه « De Monarchia » الذى يطالب فيه بإقامة حكومة عالمية، ويدعو الشعب الايطالى إلى تبني هذه الفكرة باعتبار إيطاليا بستان الامبراطورية العالمية، وباعتبار روما منبع المدنية، وفي الجزء الثانى من كتابه هذا، لم يتردد دانتى فى الجهر بالنظرية التى يستند إليها كل من يتصدى لبناء إمبراطورية، فيقول: على الشعوب النبيلة أن تحكم الشعوب الأخرى، وبما أن الشعب الرومانى هو أنبل الشعوب فيجب أن يسود شعوب العالم ويحكمها .

أما بترارك فيبحث عظمة الشعب الايطالى فى ضوء القيم القديمة التى تجعل منه شعب الله المختار .

ومثل هذه الدعوة نجدها عند مفكرين آخرين يرون أن الموقع الفريد فى نوعه الذى يتميز به شبه الجزيرة الايطالية، وامتدادها عبر البحر صوب القارة الأفريقية يجعلها أهلاً لأن تكون إمبراطورية العالم . ونجد عشرات من النداءات تدعو الإيطاليين إلى الاتحاد، وبند خلافتهم ومنازعاتهم الداخلية التى جعلتهم عبيداً لغيرهم من المستعمرين .

ثم يتحدث المؤلف عن « ألفيرى ، ذلك الكاتب الكبير الذى تأثر
بآرائه السيد عبد الرحمن الكواكبي ، والذى عرف بعدائه لفرنسا
التي سبقت إيطاليا فى الوحدة والتقدم .

أما الفصل الثانى من الكتاب فخاص بالـ *Risorgimento*
أى النهضة الإيطالية وهى ، النهضة التى أدت فيما بعد إلى تحقيق
الوحدة . فبعرض لآراء « مازينى » ، وهو الذى وضع برنامجا
سياسيا لتحقيق الحرية والمساواة والإنسانية ، وجعل تحقيقهما
موقوفا على توافر عنصرين هما : الاستقلال والوحدة . ويعرض
المؤلف لرسالة لـ مازينى كان قد بعث بها إلى أحد أمراء إيطاليا ويقول
فيها : انحدوا يا مولاي ، وستنصر لأننا ذلك الشعب الذى رفض
نابليون أن يعمل على توحيده خوفا من أن يستولى بقوة هذا
الاتحاد على فرنسا ، ثم على أوروبا كلها ثم يورد رسالة له أيضا
موجهة إلى الفيلسوف الفرنسى « لامبنيه » يقول فيها : « بعث إيطاليا
لا يتأتى على غير أيدي أبنائها . إن البعث يحتاج إلى إيمان ،
والإيمان يحتاج أن يترجم إلى أعمال من وحي ظروفنا لا أعمال
نقلها عن غيرنا . . . وكيف نستطيع أن نحب حرية لم نحصل عليها
عن طريق التضحيات ؟ »

ثم يتحدث عن ألقس « جيوبارتي » وأصله من ولاية « يمون » وهو يذهب في أقواله وأبحاثه إلى أن إيطاليا هي الأمة الوحيدة التي تستطيع تحقيق وحدة الجنس البشرى لأن إيطاليا هي « شرق الغرب » ويصرح جيوبارتي كغيره من المفكرين الإيطاليين بعدم ارتياحه إلى فرنسا لأنها في رأيه الأمة الوحيدة التي تستطيع أن تنافس إيطاليا في القيادة المعنوية للأُمور الدنيوية .

وفي الفصل الثالث من الكتاب ينتقل من الدراسات النظرية وبحث آراء المفكرين إلى الدراسات العملية ، وإلى آراء السياسيين الذين كان لهم فضل إقامة الوحدة الإيطالية . فيتحدث عن « كافور » ويعده عبقريا لأنه قد استطاع بحكمته أن يجعل للحماس القومي ضابطا يقفه عن التمدادى والشطط . وفي سبيل الوحدة الإيطالية لم يتردد في التنازل عن مدينة « نيس » وولاية « سافوا » لفرنسا ، فاستطاع برجاحة عقله أن يحقق هذه الوحدة في أقل من سنتين ، وإن كانت الوحدة الكاملة لم تتحقق في الواقع إلا سنة ١٨٧٠ .

ويرى المؤلف أن إيطاليا كانت يومئذ في مفترق الطريق ، فإما

الاستمرار في التوسع والمغامرات ، وإما حصر الجهود وتدعيم الوحدة ، ورفع مستوى معيشة الشعب إذ كان وقتئذ فقيرا متخلفا .

ويرى كذلك أن المفكرين وأصحاب الرأي لم يعملوا ما يجب عليهم نحو اتباع هذه السياسة الحكيمة ، ولم يوجهوا الوعي القومي نحو الإصلاحات الداخلية ، وبذلك تحول الدفع الثوري للقومية الإيطالية إلى السياسة التوسعية ، والتطلع إلى إقامة إمبراطورية في أفريقيا أو آسيا كتلك الإمبراطوريات التي أقامت إنجلترا وفرنسا وألمانيا . وبما اختاره على سبيل المثال من أقوال هؤلاء المفكرين قول الكاتب كامبو فريجو سوفقد كتب سنة ١٨٧٠ يقول : « ستضم إيطاليا في المستقبل القريب إلى سيادتها معظم الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، والمسافة القريبة بين شواطئنا وشواطئ كل من مصر وطرابلس وتونس والجزائر ، تجعل من هذه البلاد مستعمرات طبيعية لنا » .

كان البعث الإيطالي إما إلى الإصلاح الداخلي وإما إلى المغامرات الخارجية ولكنه أثر الاتجاه الثاني ، وقد علق على ذلك المؤرخ الانجليزي بولتون كنجز في كتابه « تاريخ الوحدة الإيطالية ،

فقال واصفا البعث الإيطالي : « إذا أجزى لأجنبي أن يسهم برأى فعندى أنه جدل ينقصه الجانب الروحي ... لقد كان الأولى به أن يعنى بالتخلفين ، وأن تكون له مخططات سياسية عليا ، وأن تفهم إيطاليا أنه لا مصلحة لها في أن تصبح دولة كبرى ، بل الأحرى بها أن تحجم عن المظاهر الخداعة والمغامرات العسكرية ، وأن تنأى عن المطامع البراقة التي تستنفد قواها .. »

ولم تجد تلك الحكمة سميعا من دعاة القومية الإيطالية ، فبدأت إيطاليا أول مغامرة استعمارية بالتغلغل في أثيوبيا دون إعداد ، ودون خطة مرسومة ، بل في ارتجال وعجلة ، فانهت في سنة ١٨٩٦ بهزيمة منكرة أنزلتها بها قوات الامبراطور متليك ، فكانت أكبر لطمة أصابت دولة أوروبية ناشئة تطمح إلى بلوغ مراتب الدول العظمى . وكان لذلك رد فعل شديد أحق القومية الإيطالية أشد الحق ، حتى أن استيلاءها على ليبيا لم يخدم سورة غيظها أو حتى يخفف من محنته فأخذت تطالب بإقليم « ترابتن » وميناء « تريست » . ثم انضمت إلى الحلفاء في الحرب العالمية الأولى مدفوعة بالرغبة في المجد ، ومع ذلك فرغم انتصار دول الحلفاء وكانت هي إحداها ، فقد خرجت من مهادنات الصلح صفرا اليدين ، فلم تظفر القومية الإيطالية من غنائم الحرب إلا بوعود ومشروعات لم تتحقق بخلاف

حليفها انجلترا وفرنسا فقد تقاسمتا دونها الشرق العربي والمستعمرات الألمانية في أفريقيا .

كانت تلك اللطمة القاسية هي التي مهدت لوصول موسوليني إلى مقعد الحكم في إيطاليا ، وقد نفخ في القومية الإيطالية روح العزة والكرامة والطموح إلى المجد وهو ما طالما تحرقت إلى تحقيقه والوصول إليه .

ويتضمن هذا الكتاب فيما يتضمن تحليلا دقيقا للفاشية مستمدا من أمهات المجلات السياسية الإيطالية ، فيصف لنا الأحلام الثورية التي تصور القومية الإيطالية بأسطة جناحها على حوض البحر المتوسط ، وعلى أفريقيا من منابع النيل إلى مصبه .

ثم يروى كيف وصلت القومية الإيطالية إلى ذروتها حين استطاعت أن تعود إلى غزو أثيوبيا ، ضاربة عرض الحائط بمعارضة اثنتين وخمسين دولة من أعضاء عصبة الأمم ، وهي الدول التي وقفت في وجهها ، وفرضت عليها عقوبات اقتصادية تنفيذا لقرارات العصبة ، ويعرض علينا من أقوال المجلات والنصحف الإيطالية ما يكشف عما منيت به القومية الإيطالية في ذلك الحين من جنون العظمة ، وكان لسان حالها يومئذ موسوليني زعيمها الأكبر ،

والزعيم الأوحـد للإمبراطورية الرومانية العالمية الجديدة التي يراد لها أن تتسع وتتراعى حتى تشمل أوربا وأفريقيا وآسيا وأستراليا .

ثم كان مقتل الزعيم الدكتاتور ، وكانت الهزيمة التي أفاقت على أثرها القومية الإيطالية لتجد نفسها قابعة داخل حدودها .

إن ما اصطبغت به القومية الإيطالية من تطرف وشطط في المطامع والاحلام لم تخمد بعد ، فزال المتطرفون موجودين في إيطاليا حتى بعد أن حل بها ما حل من كوارث ، ولكن المأمول أن يعتبر القوميون الإيطاليون بالأخطاء التي حفل بها الماضي فلا يعودون إلى مثلها .

هذا بمجل الحاتمة كتاب موريس فوسار ، ذلك المؤلف الذي وقف نصف قرن من حياته على دراسة القومية الإيطالية . ولنا أن نتساءل : ما الذي دعاه إلى اختيار هذه الحاتمة الناعمة الهادئة ؟ لم يـجـاهر باستنكار أخطاء الماضي ؟ لم لم يتهكم بـجنون العظمة الذي منيت به القومية الإيطالية ؟ لم لم يتقدم بنصائح صريحة لهؤلاء الذين جعلهم موضوع دراسته ؟ لم لم يحذر أبناء الأجيال المقبلة من مخاطر التطرف والكبرياء ؟ ولم لا يقول في وضوح إن المجد

طريقه لإصلاح الداخل ، والعمل المتواصل ، وأنه لا يأتي من الخارج ولا عن طريق المغامرات والمؤامرات ، والخطب الثورية الملتبة ؟ .

أرجع ذلك الختام الهاديء إلى الفلسفة العميقة التي يتميز بها المؤرخ الذي يزن كل شيء بميزان النسبية ؟ أم أنه راجع إلى إيمان المؤرخ بأن عهد القومية المحلية أخذ يأفل نجمه في إيطاليا لتحل محله القومية الأوربية ؟ .

لاندرى .. وقصارى ما ندرىه هو أن الكتاب جدير بأن يقرأ ، وأن يدرس بتأمل .

الفصل الثالث

دراسات في الاشتراكية

- ١ - الاشتراكية الجديدة .
- ٢ - الاشتراكية الاعتدالية .
- ٣ - الاشتراكية الأفريقية الآسيوية .

الاشتراكية الجديدة

« اليوم يدعى كل انسان في الهند أنه اشتراكي ، بهذه العبارة بدأ المفكر الهندي أسوكا مهنا مؤلفه عن الاشتراكية الآسيوية . وينطبق هذا القول على بلادنا فقد أصبح كل فرد فيها يدعى أنه اشتراكي ، وإن قل بينهم من يعرف ماهية الاشتراكية ومدلولها الصحيح ، لأن الاشتراكية علم كعلم القانون ، أو الاقتصاد ، أو المحاسبة ، أو الجغرافية . ولها أيضا مدارسها وقواعدها وأصولها . بل إن كثيرا من المعاهد في الخارج تعتبرها مادة من مواد الدراسة ، يمتحن فيها الطلبة ، وإن كانت من أعرس المواد وأعوصها . وقد حدث سنة ١٩٤٨ أن أجرى استفتاء بين طلبة معهد العلوم السياسية بباريس لمعرفة أصعب المواد فكان الاجماع على أنهما مادتا الماركسية والاشتراكية .

ومما يلاحظ في البلاد العربية أن المنادين بالاشتراكية أو المشايعين لها يتمسكون بالمفاهيم التي كانت سائدة في نهاية القرن الماضي ، دون أن يدركوا أن الاشتراكية تطورت وانتقلت من عصر البخار إلى عصر الذرة .

ويلاحظ أيضا أن أولئك الذين يتحدثون عن الاشتراكية ويدلون بأرائهم فيها ، يستمدون أفكارهم وعقائدهم من الاشتراكية البريطانية التي نادى بها لاسكى وجماعة الفايان وغيرهم من المفكرين الذين وضعوا أسس مبادئ حزب العمال البريطانى .

ومع أن المدرسة الفكرية الانجليزية تعتبر ركنا من أركان الاشتراكية الحديثة غير أنه قد ظهرت بعدها تيارات فكرية أخرى عديدة ومنوعة ، منها على سبيل المثال المذهب الاشتراكى الآسيوى الذى يتزعمه نارايان وفينوبا ، والمذهب الاشتراكى الهندى الحديث الذى أخذ يبلور فى سلسلة من المؤلفات التى يجمعها عنوان واحد هو : المشا كل الاجتماعية لعصر الذرة .

وقد صدر أول كتاب من هذه السلسلة بقلم السياسى الفرنسى الاشتراكى « جول موك » ، وعنوانه « الاشتراكية الحية » . وقد وصل الكتاب إلى القاهرة منذ أسبوع ، فلما قرأته لم يسعنى إلا أن أقدمه إلى قراء « الأهرام الاقتصادى » ، لإسهاما فى الحركة الفكرية الاشتراكية التى تستأثر اليوم باهتمامنا .

يقول جول موك إن الغرض الذى من أجله أخرج هذا الكتاب هو اعتقاده أن المفاهيم الاشتراكية قد تغيرت تغيرا

جنزريا بتطور المجتمع من عصر البخار إلى عصر الذرة ، فلا بد من تحديد تلك المفاهيم الجديدة لتكون بحق اشتراكية عام ١٩٦٠.

واتبع جول موك أسلوبا مبتدعا في وضع مؤلفه ، فصاغه في هيئة عشر رسائل موجهة إلى حفيده يقرأها حين يبلغ السادسة عشرة من عمره ، رجاء أن يصبح هذا الحفيد مثل جده ، اشتراكيا مخلصا للبداية الحية .

ويقدم جول موك لحفيده باعتباره جاهلا بحقيقة الاشتراكية ، أرقاما وإحصاءات طريقة لتوضيح الهدف الحقيقي للاشتراكية ، ويقول له إن فضلا ما من فصول المدارس الثانوية بباريس قوامه أربعون تلميذا ، لا يزيد عدد أبناء العمال بينهم على ثلاثة ، في حين أن النسبة الصحيحة يجب أن ترتفع إلى ١٨/٤٠ لتكون مطابقة لنسبة عدد أبناء العمال في الشعب الفرنسي . ويستخلص المؤلف من ذلك أن التعليم الثانوي والتعليم الجامعي — رغم الإعانات والمجانيات — كلاهما وقف على أبناء الطبقات الغنية والمتوسطة ، فيتاح لهؤلاء وحدهم أن يصبحوا أطباء ، أو مهندسين ، أو قضاة ، أو من كبار موظفي الدولة . أما أبناء العمال فيظلون كأبائهم عمالا . ومن هذه المقدمة التي يخاطب فيها حفيده الصغير عسى أن يتحققها بنفسه في فصله أو مدرسته ، يخلص إلى أن هناك ظلما ، ويتطرق

من ذلك إلى تعريف الاشتراكية بأنها المذهب الذى يعمل بطبيعته على محو الظلم .

وبورد المؤلف أمثلة أخرى للظلم فى كثير من جوانب الحياة ، فيذكر أن نسبة الوفيات فى الطبقة الفقيرة فى فرنسا ، تتراوح بين ٤٢ و ٦٢ فى كل ألف مولود ، فى حين أنها تتفاوت فى أبناء الطبقات المتوسطة والغنية بين ١٩ و ٣٠ فى الألف .

ويتساءل المؤلف عن مصدر هذا الظلم على مختلف صورته ، فيجيب بأن المصدر الرئيسى لهذا الظلم هو النظام الاقتصادى الذى نعيش فيه ، فلا خلاص من هذا الظلم إلا بتغيير النظام الاقتصادى الذى يسببه . وهنا يتقدم بتفسير جديد للاشتراكية الكلاسيكية فيقول : إن القضاء على الظلم لا يكون بالاستيلاء على وسائل الإنتاج كما نادى بذلك الاشتراكيون السابقون ، ولا يكون بنقل ملكية الأفراد إلى الدولة ، أو بتحديد ملكيتهم ، بل يكون بالقضاء على السلطة الاقتصادية . أما وسائل الإنتاج فيمكن أن تظل مملوكة للأفراد من غير أن يحول ذلك دون إقامة المجتمع الاشتراكى :

وفى موضع آخر يسائل المؤلف أيضاً : لم هذا التغيير الجذرى

في الوسائل التي يجب أن تتبعها الاشتراكية لتحقيق أهدافها ؟
فيجب بأن السبب بسيط وهو أنه في نهاية القرن الماضي حين
ظهرت النظريات الاشتراكية ، كانت السلطة الاقتصادية في يد
من يملكون وسائل الإنتاج أى أصحاب المصانع وأصحاب
المصارف ، أما اليوم فإن ملكية المصانع أو المصارف موزعة
على ملايين من الأفراد ليس لهم شيء من السلطة الحقيقية ، إذ هي
في واقع الأمر في يد فئة قليلة من محترفين لا يملكون وسائل
الإنتاج ، ولكنهم يملكون الإشراف على هذه الوسائل ،
ولنضرب لذلك مثلاً بمصنع كبير أسهمه موزعة على فئات من صغار
الرأسمالين أو كبارهم ، ولكن لا سلطة هؤلاء على إدارة المصنع ،
بل إن أغلبهم لا يحضر الجمعية العمومية للشركة التي تدير المصنع ،
فن هو صاحب السلطة الحقيقية في هذا المصنع ؟ قد يتبين
لك إذا استقصيت الأمر أن صاحب السلطة قد يكون شركة
أخرى لا تملك إلا ١٠ ٪ فقط من مجموع الأسهم ، أو يكون
بنكا يمول المصنع ، أو شركة تشتري منتجات المصنع وتوزعها .
وسواء كان هذا أو ذاك ، فالهم أن السلطة الحقيقية ليست في يد
أصحاب المصنع .

فطلب الاشتراكية ليس تأميم المصنع ، ولكن مطلبها تأمين الجهاز الذى يتولى الإشراف الفعلى على المصنع ونحوه من وسائل الإنتاج . ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق التخطيط الاشتراكي الحديث ، وهو يختلف عن التخطيط الذى كان يفهمه الاشتراكيون الأوائل ، فهو لا يعنى نقل وسائل الإنتاج من الأفراد إلى الدولة ، بل يهدف إلى تنظيم إقتصاديات البلاد وفقاً لمصالح المجتمع ، لا وفقاً لمصالح الفئة التى فى يدها السلطة الاقتصادية .

ويجهر المؤلف بعدائه للشيعوية فى عبارة مؤداها أن التجربة المؤلمة التى يمر بها نحو ثلث العالم ، تكشففت عن أن إلغاء الملكية الفردية لم يؤد إلى تحرير العامل من الظلم كما تصور الاشتراكيون الأوائل .

وإذا كانت الاشتراكية ترمى إلى القضاء على الظلم ، فإنها ترمى إلى إعادة توزيع الدخول ، أو إعادة توزيع الملكية بين الأفراد . ذلك أنه لو وزع الدخل القومى الفرنسى مثلاً بالتساوى بين جميع الفرنسيين ، لأصبح الأغنياء فقراء دون أن يصبح الفقراء أغنياء ، ويؤيد قوله بإحصاءات عن الدخل القومى الفرنسى عام ١٩٥٧ .

إن الاشتراكية فى رأيه ترمى قبل كل شئ إلى المزيد من

الإنتاج، أى ترمى إلى التنمية الاقتصادية لا إلى التسوية الاقتصادية .

وذهاباً مع هذا رأى، مامكانة القطاع الخاص فى ظل النظام الاشتراكى الذى ينادى به جول موك ؟ .

إن المؤلف يجيب عن ذلك بأنه يجب أن يظل القطاع الخاص حراً فى ظل الخطة الاشتراكية، ويجب ألا يكون مكرهاً لأن الإكراه ينافى الاشتراكية والديمقراطية الملازمة لها .

وكيف يستطيع توجيه القطاع الخاص فى ظل الخطة الاشتراكية دون إكراه ؟ .

يجيب المؤلف بأن ذلك ممكن باتباع وسائل كثيرة ، منها جعل أسعار فوائد القروض التى تقدم للقطاع الخاص متفاوتة تبعاً لمقتضيات الخطة . فإذا أريد تشجيع صناعة ما ، وجب أن تقدم لها قروض بفائدة سعرها أقل من السعر المتداول فى الأسواق ، وأن تخفف عنها الضرائب إذا قدمت السلع المطلوبة منها فى موعدها المحدد . ثم يقول بعد ذلك : إن هذه ليست إلا أمثلة أقدمها لآيين أن التخطيط الاشتراكى لا يتعارض مع الحرية ، « والاشتراكية فى ظل الحرية ليست خرافة ولكنها سبيل ثالث مفتوح للإنسان ، ولا هو كالسبيل الذى

سلكته موسكو، ولا هو كالسبيل الآخر الذى سلكته واشنطن .

ويختتم الرسالة الرابعة التى توجه بها إلى حفيده بقوله هناك نزعان يجب ألا تنساها إذا أردت أن تكون إشتراكية: أولاهما عاطفية تمر عبر القلب عند السخط والنقمة على الفقر والبؤس ، والثانية فنية تستيقظ عند رؤية الفوضى والتبذير يسودان مجتمعا غير اشتراكي .

أما الرسالة الخامسة لحفيده فيضمها دراسة علمية رائعة يوضح فيها الفروق الجوهرية بين الشيوعية والاشتراكية . ونحن نوجز هذه المقارنة فيما يلي :

١ - الشيوعية تؤمن بالحزب الواحد ، وتؤمن داخل هذا الحزب بالصفوة المختارة التى تدين بالشيوعية وتجاهد فى سبيلها . أما الاشتراكية فتؤمن بتعدد الأحزاب والهيئات والآراء .

٢ - الشيوعية تؤمن بدكتاتورية هذه الصفوة المختارة داخل الحزب، ويرمز إليها بعبارة ديكتاتورية البروليتارية ، أما الاشتراكية فلا تؤمن بالديكتاتورية وتدعو إلى تحقيق أهدافها بوسائل الاقناع والتدرج .

٣ - الشيوعية تقوم على نظام هرمى تصدر فيه الأوامر من

القمة إلى القاعدة ، أما الاشتراكية فنظامها الهرمي على عكس ذلك إذ أن قاعدته الشعبية هي مصدر الأوامر والرغبات .

٤ — تقوم الشيوعية على نظام مركزي جامد ، بينما تقوم الاشتراكية على مرونة النظام اللامركزي وعلى الحكم المحلي .

٥ . - في المبدأ الدول ، تؤمن الشيوعية بالولاء المطلق للدولة واحدة . أما الاشتراكية فتؤمن بالولاء القومي ، فالشيوعي الفرنسي مثلاً دولي قبل أن يكون قومياً ، أما الاشتراكي الفرنسي فهو فرنسي قبلما يكون دولياً .

٦ — الشيوعية تناهض الدين ، أما الاشتراكية فحايدة تجاه الدين .

٧ — الشيوعية تبرر الوسائل حتى لو كانت غير مشروعة لتحقيق الغاية ، في حين أن الإشتراكية ترى أن الوسائل والغاية متلازمان .

ونلاحظ من كل ذلك أن المؤلف رغم أنه قرر أنه محايد حياداً علمياً موضوعياً في مسألة الشيوعية والاشتراكية ، إلا أنه لم يستطع إخفاء تحامله على الشيوعية حيث عبر عن مخاوفه من أن

تسود العالم سريعا بقوله : إن الشيوعية قد استطاعت في أقل من أربعين سنة أن تكتسب مؤمنين بها يبلغون ثلاثة أمثال من آمنوا بالكنيسة الكاثوليكية في قرابة عشرين قرناً .

وفي رسالة أخرى يتحدث عن الفرق بين الديمقراطية الاشتراكية والديمقراطية غير الاشتراكية . وهو يلاحظ على الأحزاب التي تعتنق هذه المذاهب أنها غير منظمة تنظيميا كاملا ، وأنها لاتعارض تدخل الدولة في القطاع الخاص مما يجعل من العسير أن يميز أحد بينها وبين الأحزاب الاشتراكية .

ثم ينتقل بعد ذلك إلى أمور تتعلق بالسياسة الداخلية الفرنسية لاتهم غير الفرنسيين ، ولكن المهم فيها هو تحليله لموقف الاشتراكية من الدين ، إذ يقول : أن لاتعارض بينهما لأن الاشتراكية لا تهتم إلا بالمرحلة التي يجتازها الإنسان على هذه الأرض ، أى من ميلاده إلى وفاته ، أما ما يقع له قبل مولده أو بعد مماته فلا شأن للاشتراكية فيه .

ولا نستريح إلى هذا الرأي بل لا نقره عليه ، لأن التعارض بين الدين وبين الاشتراكية بمفهومها هذا قائم فعلا ، فالدين يربط بين الحياة الدنيا والحياة الأخرى ، بينما الاشتراكية حسب تحليله تفصل بينهما .

وفي رسالة أخرى لحفيده يتناول مكانة الاشتراكية في الميدان الدولي . فالاشتراكية لا تقوم على القومية فقط ، ولكنها ترمى إلى تنظيم العلاقات بين القوميات المختلفة ، ويشير إلى مشكلة الدول المختلفة ، ثم إلى المنظمة الدولية التي تجمع بين مختلف الأحزاب الاشتراكية . وهذه المنظمة قد بلغ عدد المشتركين فيها سنة ١٩٥٩ أكثر من عشرة ملايين من الأعضاء يمثلون ٣٨ حزباً قومياً ، منها ١٥ في أوروبا ، ٦ في آسيا ، و ٥ في أمريكا ، والباقيون يمثلون أحزاباً قائمة في المنفى مبعدة عن وطنها .

وتشرف هذه الأحزاب كلها على ١٧٥ جريدة يومية ، وعلى ٣٠١ من المجلات في مختلف أنحاء العالم .

وبعد ، فإن الكتاب الذي نضعه بين يدي القارئ لا يخلو من الثغرات ، فكاتبه أديب أوربي ، فرنسي ، وزعيم سياسي ، ومن هنا كان اهتمامه بشئون بلاده الداخلية أكثر من إهتمامه بالشئون العالمية العامة ، لا سيما موضوع انقسام العالم إلى كتلتين من الدول إحداهما متخلفة فقيرة ، والأخرى متقدمة غنية ، ولم يعر موضوع الاستعمار أى اهتمام . غير أننا لانستطيع أن نلومه على ذلك كثيراً ، لأنه يوجه كتابه إلى الشباب الفرنسي قبل كل شيء .

ورغم هذه الثغرات التي أشرنا إليها فالكتاب ممتع ، وكم أتمنى أن أجد من بين كتابنا من يتناول مذهبنا السياسى على الصورة التي بسط بها هذا الكاتب مذهب الاشتراكية ، فعرضه لحفيده عرضا جذابا فى أسلوب ميسر ، وفى تركيز قوى .

والى أن يوجد من يبتنى من يعرض لإشتراكيتنا على هذه الصورة ، أقترح على المشرفين على أجهزة الدولة الموكول إليها أمر الثقافة والاستعلام ، أن يتولوا ترجمة هذا الكتاب ترجمة علمية أمينة ليكون فى متناول الجميع ، لأن هذا الكتاب وأمثاله يساعد على فهم الاشتراكية لناخذ منها ما يلائم بيئتنا ومجتمعنا ، وننبذ مالا يتمشى معها ومع سائر أوضاعنا .

الاشتراكية الاعتدالية

التدخل الحكومى فى القطاع الخاص من أركان النظام الاشتراكى ، ونحن نحبذه ونراه من أمس رفاهية الفرد ورفاهية المجتمع . والمشكلة الجوهرية التى تعترض الاشتراكية ليست فى نوع التدخل أو فى أسلوبه ، ولكنها فى مقدار هذا التدخل واتساعه ، وفى الحد الذى يجب أن يقف عنده حتى لا يصل الأمر فى النهاية إلى تدخل القطاع العام فى كل شئ ، ويضيق الخناق على القطاع الخاص حتى يفقد مجال العمل والنشاط ، ويمعب ذلك زواله . فتتحول الدولة من النظام الاشتراكى إلى نظام آخر قد تختلف الآراء فى تسميته ، ولكنها لا تختلف فى أنه شئ آخر غير الاشتراكية بمفهومها الصحيح .

وقد كانت دائرة نشاط كل من القطاع الخاص والقطاع العام وما زالت موضع خلاف جوهري كالأذى وقع فى حزب العمال البريطانى ، وهو كما نعلم جميعا حزب اشتراكى . فالمعتدلون منهم يرون أن تأميم الفحم هو آخر إجراء للتدخل الحكومى ، بينما

المنظرون وعلى رأسهم المرحوم ييفان كانوا يرون أنه مقدمة لتدخلات أخرى تليه .

والخلاف في مدى التدخل شغل أذهان شعب آخر هو شعب الهند ، إذ قام حزب سياسي جديد يسمى حزب الاستقلال ويتزعمه شاري راجاجوبا لاسارى ، وأبرز ما في برنامجها الدفاع عن القطاع الخاص ومساندته .

فحين يوضع ضمان متبادل لكل من القطاعين لا يكون ذلك أمراً بدعاً ، بل نكون قد عبرنا عما يشغل الأذهان لا في العالم العربى فحسب ، بل أيضاً في أوروبا وفي آسيا ، أى في مجتمعين مختلفين : أحدهما صناعى متقدم ، والآخر زراعى متخلف .

وتحديد دائرة نشاط كل من القطاعين ذو أهمية لأنه :

أولاً - يجعل العاملين في القطاع الخاص مطمئنين إلى مصير عملهم في الدائرة المحددة لهم ، وفي ظل هذا الاطمئنان يعملون وينتجون ما فيه الخير للصالح العام .

ثانياً - رجال القطاع العام يحاولون دائماً توسيع دائرة اختصاصهم فتؤدى محاولاتهم هذه إلى تدخل جديد من القطاع العام ، وهذا بدوره يؤدى إلى تدخل جديد ، وهكذا ... ولكي

يكون الدافع الديناميكي للعمل مشمرا يجب أن يتجه نحو التعمق والتجديد والتنظيم داخل القطاع العام بدلا من أن يتجه نحو التوسع على حساب القطاع الخاص .

ثالثاً - تستطيع رؤوس الأموال الأجنبية إذا وضع حد فاصل بين القطاعين ، أن تعرف إلى أى دائرة يحسن أن تتجه وهي تحس بالاطمئنان والاستقرار .

رابعاً - إذا تناسينا كل الشعارات التي ينادى بها المؤمنون بضرورة التدخل الحكومي باسم الاشتراكية ، والشعارات التي ينادى بها المؤمنون بضرورة عدم التدخل الحكومي باسم الحرية الاقتصادية . إذا تناسينا هذه الشعارات التي يريد كل من الفريقين أن يعي بها الرأي العام لنصرتة واستمالته إليه وجدنا أن الفرق الفنى الجوهري بين الاقتصاد في ظل النظام الاشتراكي وبين النظام الحر : بين القطاع العام وبين القطاع الخاص ، بين ما هو حكومي وبين ما هو أملي لا ينحصر في ملكية أدوات الإنتاج ، ولا في نظام العمل ، ولا في العلاقة بين صاحب العمل والعمال بقدر ما ينحصر في المركزية واللامركزية . فالقطاع العام يغلب عليه الطابع المركزي الجامد ، أما القطاع الخاص فيغلب عليه الطابع اللامركزي المرن : فتوزيع إنتاج سلعة ما بين عشرين شركة أهلية

مثلا هو أوضح صورة للامركزية ، أما إخضاع هذه العشرين شركة لجهاز واحد يخضع بدوره لإحدى الجهات الحكومية فإنه يمثل صورة من صور المركزية . وهذه الظاهرة قد تجلت بوضوح في الاتحاد السوفيتي حين كان التركيز الحكومي في شكله الهرمي الجامد ، وشكا أن يؤدي إلى نكسة في التنمية الاقتصادية السوفيتية ، وكانت المعركة التي قادها الرفيق خروشوف للتخلص من المركزية الجامدة التي تركزت في موسكو ونجح فيها ، هذه المعركة كانت أعمق وأبعد أثرا من الانتصارات التي أحرزها في ميدان الحرب الباردة ، أو في ميدان الفضاء الخارجي .

وهنا تظهر قوة حجة من ينادون بحفظ التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص . فبدلا من أن تصبح دولة ما من الدول التي تتجه نحو الاشتراكية ، بعد قليل من الزمان مضطرة إلى مثل ما بذل الاتحاد السوفيتي من جهاد وتضحية في سبيل معركة اللامركزية كي تعود إلى مثل ما كانت عليه ، أليس من الخير لها أن تحتفظ بأدى ذى بدء بالتوازن الحكيم بين القطاع العام والقطاع الخاص ؟

خامساً - إن الحد الفاصل بين القطاعين يجب أن يتضمنه

دستور الدولة ليكون في ذلك كفالة للتوازن المنشود بين القطاع العام والقطاع الخاص .

لقد ناقشنا هذا في الندوة التي نظمتها جريدة الجمهورية، ولكن الأستاذ الدكتور جمال السعيد اعترض على بعض ما نادينا به ونشر ذلك في عدد الجمهورية الصادر بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٦١ .. واقتضى ذلك منا أن نضيف إلى ما ذكرناه أن القطاع العام لا يعني دائما الصالح العام ، بل لقد ينحرف أحيانا فيكون لصالح فئة من المتفعين . كما أن القطاع الخاص لا يعني دائما مصلحة فئة من المواطنين ، بل لقد يعني مصلحة الشعب عامة ، ويكون العاملون فيه خيرة الشعب وأكثر أبنائه نشاطا .

ثم إن وضع الحكم في مدى نشاط القطاع الخاص في يد القطاع العام يجعل هذا الأخير خصما وحكما في وقت واحد ، لذلك يجب أن يكون الحكم بينهما سلطة أسمى من القطاعين ، وهي سلطة الدستور الذي يعين دائرة نشاط كل منهما لحفظ التوازن بينهما .

وإذا كانت بعض الدساتير لم تحدد المرافق التي يجدر بالدولة أن تؤمها ، فإن ذلك ليس معناه أن يكون في كل دستور . ولا يصح أن يقيد دستور ما تضمنته دساتير أخرى ، على أن

هناك دساتير تضمنت ذلك الحد الفاصل ، فالدستور السوفيتي نفسه حدد دائرة نشاط القطاع الخاص ، كما وضع حدودا للملكية الخاصة .

أما تحديد نشاط كل من القطاعين فليس أمرا عسيرا ، إذ أنه لا يتجاوز تضمين الدستور ذكر الحد الأقصى للملكية الزراعية والعقارية ، وأنواع الشركات التجارية والصناعية التي تعتبر داخل نطاق القطاع الخاص مباشرة ليطمئن العاملون فيها إلى مصيرهم .

على أن العبرة ليست بالأرقام ، ولا بالحد الأقصى ، والحد الأدنى ، فالمعنويات القيمة لا تقدر بالأرقام ، وحماية النشاط الفردي هو الأمر المعنوي القيم الذي لا يقدر بثمن ، لأنه ملازم للحرية الفردية ، ولأنه منبثق من حقيقة العبقريّة العربية التي يجدها الباحث في عامة الشعب ، لا في النظريات المنقولة التي يرددها النظريون .

الاشتراكية الأفريقية الآسيوية

هل هناك إشترابية أفريقية آسيوية ؟ وهل لهذه الإشتراكية
مميزات خاصة ؟ وهل تختلف عن الإشتراكية التي قامت في أوروبا
الغربية ويتمذهب بها كثير من أحزابها ، ويتمسك بها
كثير من تنظيماتها ؟ وما هي العلاقة بين الإشتراكية الأفريقية
الآسيوية ، والإشتراكية الأوروبية .

هل هناك عامل مشترك بين الإشتراكية التي ينادى بها نهرو ،
والاشتراكية التي يدافع عنها سيكوتوري ، والإشتراكية التي يدين
بها الزعيم الهندي نارايان ، واشتراكية بورما ، والإشتراكية
الديمقراطية التعاونية ؟ . وإذا وجد هذا العامل فما هو ؟ .
الحق أنه بين تلك الإشتراكيات الأفريقية الآسيوية أكثر
من عامل مشترك ، وأكثر من صلة قرى أو نسب :

أولا — كل هذه البلاد في مجموعها حديثة الاستقلال ؛ ومن
هنا كانت الحركات الإشتراكية التي قامت بها حديثة العهد . ففي
الهند مثلا نشأ أقدم حزب إشتراكي في عام ١٩٣٤ ، وفي البلاد
الأفريقية عامة لم تظهر الحركات الإشتراكية إلا عقب الحرب

العالمية الثانية ، في حين أن الحركات الاشتراكية ظهرت في أوروبا عقب الثورة الفرنسية ، وإن كانت لم تزدهر إلا عقب الحرب العالمية الأولى .

ثانيا - الحركات الإشتراكية التي ظهرت في البلاد الأفريقية الآسيوية كانت كلها مرتبطة أو ثقت ارتباط بالحركات الاستقلالية التي قامت هناك . فكانت محاربة الاستعمار هي الهدف الرئيسي ، بخلاف الوضع في الحركات الإشتراكية الأوروبية التي جعلت هدفها الرئيسي محاربة الرأسمالية .

ثالثا - الإشتراكية التي ظهرت في أفريقيا أو في آسيا لم تكن اشتراكية منبثقة من البيئة الأفريقية الآسيوية ذاتها بقدر ما كانت مستمدة مصادرها الفكرية من النظريات الاشتراكية التي ظهرت في أوروبا ، أما الاشتراكية الأوروبية فإنها نابعة من واقع المجتمع الأوروبي ، سواء منها الإشتراكية المتطرفة التي ظهرت في تجربة الكوميون في باريس سنة ١٨٧٠ ، أو الاشتراكية العمالية التي ظهرت نتيجة للحركات النقابية في إنجلترا عقب الحرب العالمية الثانية ، أو الإشتراكية المسيحية التي نمت في كل من ألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا عقب الحرب العالمية الثانية مستندة إلى قوة مسيحية كبرى في كل من هذه البلاد .

وبمعنى آخر أن الاستعمار الغربي الذي نقل إلى مستعمراته في أفريقيا وآسيا للنظم للرأسمالية، حمل معها ضمناً بذور الحركات القومية والحركات الاشتراكية .

رابعاً — الاشتراكية الأوربية عامة ، إشتراكية تهدف إلى إعادة توزيع الثروة بين مختلف طبقات الشعب . فكانت العدالة الاجتماعية هي هدفها الأسمى، سواء أخذت بنظرية صراع الطبقات أو لم تأخذ بها . أما الإشتراكية الأفريقية الآسيوية فهدفها التنمية الاقتصادية ، وزيادة الإنتاج أكثر مما ترمى إلى إعادة توزيع الثروة ، وذلك لسبب يسير هو أنه لا توجد في هذه البلاد ثروة بالمعنى الصحيح تستحق التوزيع . فالإشتراكية الأوربية تمثل إشتراكية البلاد الغنية ، أما الإشتراكية الأفريقية الآسيوية فتمثل إشتراكية البلاد المتخلفة والبلاد الآخذة بأسباب النمو .

خامساً — ثمة فرق آخر بين موقف الإشتراكية الأفريقية الآسيوية وبين موقف الإشتراكية الأوربية من الشيوعية الدولية . ويرجع ذلك إلى أن الإشتراكية الأوربية ظهرت قبل ظهور الشيوعية وهي مذهب تعتبره الإشتراكية انحرافاً عنها ، أما إشتراكية البلاد الأفريقية الآسيوية عامة فقد ظهرت فيها بعد ظهور الشيوعية . وإلى هذا تعزى نظرة البعض إلى الإشتراكية

الأفريقية الآسيوية كأنها فرع من فروع الشيوعية ، مما أثار بعض أزمات الثقة بين الحركات الوطنية وبين الحركات الاشتراكية في أفريقيا وآسيا ، واحتاج الأمر إلى وقت كي تبلور فيه الحركات الاشتراكية في أفريقيا وآسيا فتزول تلك الأزمات .

سادساً — هناك خصيصة أخرى تتميز بها الاشتراكية الأفريقية الآسيوية ، وهي ارتباطها بالدين وهو يعتبر ركنا ذا شأن كبير في المجتمعات الأفريقية الآسيوية ، أيا كان هذا الدين . بخلاف الاشتراكية الأوروبية فقد جعلت العلمانية ركنا من أركان دعوتها ، باستثناء الحركات الاشتراكية المسيحية .

من هذه العجالة يتضح أن الحركة الاشتراكية ليست مقصورة على بلادنا ، ولكنها جزء من الموجهة الاشتراكية التي عمت القارتين المتخلفتين من نيودلهي إلى كوناكري إلى أكرا ، والتي أصبحت أسلوبا جديدا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلاد .

ونرى كذلك من هذه العجالة أن ذلك الأسلوب الجديد يختلف بطبيعته عن الأسلوب الاشتراكي الغربي الذي اتبع في مثل السويد والدانمرك وهولندا ، أو الأسلوب الاشتراكي

الشرق الذى اتبع فى موسكو ويسكين ووارسو ...

وإذا تحققت نتائج تلك الاشتراكية الجديدة فسيكون العالم
الآفريقى الآسيوى قد استطاع أن ينهض بنفسه وفقا لأسلوب
جديد مستمد من طبيعة ظروفه ، ولا تغيير لحال قوم لا ينبغ
التغيير من صميم أنفسهم .

الفصل الرابع

دراسات في الاستعمار

- ١ - الكومنولث والاستعمار البريطاني .
- ٢ - العزة والاستعمار الفرنسي .
- ٣ - الماركسية والاستعمار السوفيتي .
- ٤ - النهروية والاستعمار .

الكومنولث والاستعمار البريطاني

لا يقاس نجاح الاستعمار البريطاني باستيلائه على منطقة ، أو بتغلبه على مزاحم له في منطقة أخرى ، أو بالقضاء على حركة قومية في منطقة ثالثة ، بمقدار ما يقاس بأنه كفل لنفسه البقاء من حيث كان يظن أنه قد قضى عليه . وقد تجلت عبقرية هذا الاستعمار في التطور المستمر الذي تبلور في الكومنولث .

وقد صدر حديثا كتاب عن الكومنولث بقلم الكاتب الانجليزي « ديريك إنجرام » ، تحت عنوان « رفقاء في المغامرة » ، وقدم له « روبرت منزيس » ، رئيس وزراء استراليا .

وعنوان هذا الكتاب في حاجة إلى تفسير ، فالمغامرة عند المؤلف هي الحياة والسلام والحرب والرخاء والازمات . أما الرفقاء فيعني بهم الدول المنضمة إلى الكومنولث . فها هو الكومنولث الذي يجمع بين دول متباعدة جغرافيا ، وتاريخيا ، واقتصاديا ، وعنصريا ؟ وما هدف هذه المنظمة التي يقول فيها مستر منزيس في مقدمة الكتاب « لا يدري الرأي العام عنها إلا القليل » ؟

لماذا تنضم دولة كالهند إلى الكومنولث ، رغم أنها تأخذ
بسياسة الحياد الإيجابي وعدم التحيز ، مع أن إنجلترا « أم
للكومنولث » هي أحد أركان الكتلة الغربية ؟ .

كيف أن دولة مثل غانا وهي تستنكر الاستعمار، وتندد به ،
وتعاهد نفسها على أن تكافحه ، تستطيع أن تبقى في الكومنولث
مع أن إنجلترا هي أقوى أركان الاستعمار ؟ .

ما هي « الرابطة الخفية » التي أشار إليها الرئيس نهرو في خطبة
له ألقاها في نيودلهي في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وهي العبارة التي
تحمل في طواياها سر تماسك الكومنولث ؟ .

كل هذا يوضحه لنا هذا الكاتب الانجليزي في مؤلفه الذي
نعرض له في هذه الصفحات .

يتكون الكومنولث من إنجلترا ومجموعة من الدول التي كانت
من قبل مستعمرات انجليزية ثم استقلت واحدة تلو الأخرى ،
وانضمت إلى هذه المجموعة التي أطلق عليها اسم الكومنولث .
ولقد كانت الثورة الأمريكية التي انتهت بتحرير مستعمرات أمريكا
الجنوبية وعرفت في علم ١٧٨٦ باسم « الولايات المتحدة الأمريكية » .
بمحابة نذير لبريطانيا بأن تعيد النظر في سياستها الاستعمارية .

ولم يظهر أثر لهذا النذير إلا سنة ١٨٣٩ حينما قدم لورد دورهام تقريره المعروف الذى حلل فيه أسباب التوتر فى مستعمرة كندا، وضمنه مبادئ اقترحها لتنظيم الحكم الذاتى للمستعمرات ، فكانت أولى ثمرات هذا الانجاء استقلال كندا سنة ١٨٦٧ ، ثم تلا ذلك إعلان استقلال استراليا فى بداية هذا القرن سنة ١٩٠١، ثم نيوزيلندا بعد ذلك بست سنوات ، ثم اتحاد جنوب أفريقيا سنة ١٩١٠ .

وبعد الحرب العالمية الثانية استقلت دول أفريقية وآسيوية ، منها الهند وباكستان وسيلان سنة ١٩٤٧ ، وغانا واتحاد الملايو سنة ١٩٥٧ ، وسنغافورة سنة ١٩٥٩ ، ونيجيريا سنة ١٩٦٠ . وسيراليون سنة ١٩٦١ ...

وحين نستعرض القائمة التى أوردها المؤلف وضمنها الأقاليم التى تكون منها الكومنولث نجد المؤلف لا يشير إلى أيرلندا إلا إشارة عابرة ، مع أن إنجلترا كانت قد فرضت عليها عضوية الكومنولث فرضاً فى ديسمبر سنة ١٩٢١ ، ولكن ما لبث أن دار صراع عنيف بين الدولتين ، زادت شدته حين وصل الرئيس ديفاليرا إلى حكم أيرلندا فى فبراير سنة ١٩٣٢ .

ولكن المؤلف أغفل ذلك ، كما أنه لم يذكر شيئاً عن الحرب

الاقتصادية التي دامت طويلا رغم اتفاقية ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٨ ، ولم يحدثنا عن موقف أيرلندا أثناء الحرب العالمية الثانية حين رفضت أن تعلن الحرب على دول المحور ، بل رفضت حتى أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع هذه الدول رغم ما بذلته الدبلوماسية الأمريكية من مساع وجهود ، وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى أعلنت أيرلندا خروجها من الكومنولث .

نعم إن علاقة إنجلترا بأيرلندا ليست ذات شأن في ذاتها ، وليست ذات شأن أيضاً بالنسبة إلى الكومنولث ، إلا أننا أبدينا اهتماما باستعراض علاقاتها بإنجلترا في ظل الكومنولث ، لنبين أن المؤلف قد أخفى جانباً من جوانب إخفاق الكومنولث في قلب العالم الأوربي .

وقد يرد علينا المؤلف بأنه لم يتردد في اظهار جوانب الضعف في الكومنولث ، غير أنه لم يعرض للماضي بل عرض للحاضر والمستقبل ، إذ يقول إن المشكلة الجوهرية التي تعترض الكومنولث تتمثل في أفريقية عامة ، والتمييز العنصري خاصة ، وما دام الكومنولث غير قادر على حل هذه المشكلات فإن مستقبله محوط بالريب والشكوك .

ويتحدث المؤلف في كتابه عن مختلف الأجهزة التي تربط بين مختلف أعضاء الكومنولث، والتي لا يكاد يدري بها الرأي العام .
ومن هذه الأجهزة :

١ — المؤتمر الإمبراطوري واجتماعاته دورية ، وفيها يجتمع رؤساء الكومنولث ليتعرف بعضهم إلى بعض ، ولتقوم بينهم علاقات وصداقة تكفل الانسجام بينهم باعتبارهم ممثلين لبلادهم .

٢ — وزارة علاقات الكومنولث التي حلت محل وزارة الدومنيون سنة ١٩٤٧ بعد أن كانت من قبل تسمى وزارة المستعمرات بالنسبة إلى العلاقات الدولية بين بعض دول الكومنولث وبعضها الآخر .

٣ — تمثيل الدبلوماسية بين أعضاء الكومنولث يقوم به مندوب سام عن كل دولة ، وتعتبر مكانته أعلى من مكانة السفير العادي ، إذ من حقه أن يتصل بجميع الإدارات الحكومية في الدولة المعتمد لديها ، أما السفير فليس له أن يتصل بها إلا عن طريق وزارة الخارجية .

٤ — المؤسسات واللجان التي تتعرف على التعاون بين أعضاء

الكومنولث في مختلف الميادين ، وعددها سبع وسبعون هيئة بين رسمية وغير رسمية مثل لجنة الكومنولث للغابات ، ومجلس الكومنولث للنقل الجوي ، والجمعية البرلمانية للكومنولث ونحوها . ومن الروابط التي تدعم العلاقات بين أعضاء الكومنولث رابطة التعليم . فيذكر المؤلف أنه في سنة ١٩٥٩ كان هناك ستة وعشرون ألف طالب من مختلف دول الكومنولث يتلقون علومهم في إنجلترا ، وأكثرهم كان من النيجيريين إذ بلغ عددهم ٥٧٠٠ طالب .

ويتقدم المؤلف بعدة مقترحات جريئة لتدعيم الكومنولث وإصلاح أجهزته المختلفة ، إذ أنه يتنبأ بأن كل المستعمرات الإنجليزية ستستقل في السنوات القليلة القادمة ، فعلى الكومنولث أن يستعد منذ الآن لضمها إلى مجموعته . ومن هذه المقترحات : تعديل مناهج التعليم في المدارس الإنجليزية بحيث يصبح الكومنولث من المواد الأساسية المقررة للدراسة ، لامن وجهة النظر البريطانية فقط ، بل من وجهة نظر مختلف الدول الأعضاء أيضاً . ويقترح إلى ذلك توزيع الجور الحاضمة للاستعمار الإنجليزي في شتى أنحاء العالم بين دول الكومنولث بعد أن تمنح كل منها حكماً ذاتياً . فمثلاً توضع جزر المحيط الهادى تحت إشراف كل من نيوزيلندا وأستراليا ، وجزر المحيط الهندي تحت إشراف الهند وهكذا ..

ويقترح كذلك أن تدمج وزارة المستعمرات في وزارة الكومنولث ،
فبعد استقلال نيجيريا لم يعد لبقاء وزارة المستعمرات أى معنى .

ثم يقترح أن يكون باب الوظائف في وزارة الكومنولث
مفتوحاً أمام موظفين ينتمون إلى مختلف جنسيات دول الكومنولث
حتى تتحول هذه الوزارة من انجليزية خالصة إلى دولية خاصة
بدول الكومنولث . فالعلاقات بين دول الكومنولث يجب ألا
تجرى شئونها دائماً عن طريق إنجلترا ، بل تجرى مباشرة بين
أعضاء الكومنولث ، فتدعيم العلاقات مثلاً بين الهند وكندا ، أو بين
أستراليا وغانا لا تقل أهمية عن تدعيم العلاقات بين هذه الدول
وبين إنجلترا .

ثم يناقش المؤلف موقف الكومنولث من الدول الصغيرة
وما في حكمها إذا أرادت أن تنضم إلى الكومنولث . فإذا يكون
موقف الكومنولث إذا أرادت عدن مثلاً أو مالطة أو زنجبار
الانضمام إلى الكومنولث ؟ أبيضها إليه أم يرفض مطالبها ، وإذا
ضمها إليه ألا تكون عبئاً قد يؤدي إلى ضعفه ؟

وهنا يذكر الحلول المختلفة ، ومنها أن الحد الأدنى للدولة التي
تصلح لعضوية الكومنولث هو ألا يقل عدد سكانها عن مليوني
نسمة . ومنها أن تقبل ولكن تمنح مقعداً غير دائم ، وأن تكون

عضويتها بالتناوب على غرار ماهو متبع في مجلس الأمن بالنسبة إلى الدول غير الخمس صاحبات المقاعد الدائمة . وبما يقرحه أيضاً ألا تكون لندن وحدها مقر اجتماع المؤتمرات الإمبراطورية ، فمن الخير أن يكون مقره بالتناوب تارة في نيودلهي ، وأخرى في أوتاوا ، أو لاجوس ، أو أكرا ، أو غيرها ..

ومن أهم مقترحاته التي تقدم بها تنظيم الدعاية للكونمولك : فيذكر أن وزارة الكومولك لم يدرج في ميزانيتها لعام ١٩٥٩ — ١٩٦٠ إلا ثمانون ألف جنيه لقسم الدعاية والاستعلام ، وهذا قدر ضئيل لا يفي بشيء من واجب الدعاية لهذه الهيئة الكبيرة . ويرى أن الدعاية يجب أن تمتد نشاطها إلى ثلاثة ميادين :

أولاً — الدعاية في المستعمرات البريطانية لئلا شعوبها بحقيقة الكومولك ولتدرك معنى الحكم الذاتي ، ولتنتهي الأذهان فيها للانضمام إلى الكومولك حين يتم استقلالها .

ثانياً — الدعاية للشعب البريطاني باعتباره محور الكومولك ، ولتعرف الشعوب الأخرى مقدار ما فيه من مميزات وما له من أهمية .

ثالثاً — تبادل المعلومات عن الكومنولث بين مختلف أعضائه .
ويرى لتحقيق كل ذلك أن تنشأ مصلحة استعلامات للكومنولث
تنظم هذه الدعاية وتشرف عليها .

ثم يختتم كتابه في أسلوب صحنى قائلاً : بماذا ياترى يحكم
التاريخ على الكومنولث بعد مضي مائتي عام ؟ أ يكون في حكمه
الفقرة التالية : بعد الحرب العالمية التي دامت من سنة ١٩٣٩ إلى
١٩٤٥ ازدادت الامبراطورية البريطانية اضمحلالاً فتنازلت عن
سيادتها لمستعمراتها واحدة بعد الأخرى قانعة برابطة جديدة سمها
« الكومنولث » ، أما أن هذه الرابطة الجديدة قد أثبتت ضعفها
من الناحية النظرية والفكرية ، وضعفها أيضاً من الناحية العملية ،
فذلك لأن كل دولة من هذه الدول التي يتكون منها الكومنولث
قد اتخذت لنفسها سياسة خاصة بمنأى عن بريطانيا حتى أصبحت
دولة ثانوية .

أم ياترى سيقراً الناس من أحكام التاريخ أن « عبقرية
الانجليز لا حدود لها ، فحين أصبحت الامبراطوريات غير ذات
موضوع ، استطاعوا أن يحولوا امبراطوريتهم إلى مجموعة من
الدول الصديقة سميت « الكومنولث » ، وهو الذي يعتبر أساساً
لنظام الحكومة العالمية التي تسود اليوم .. »

إن المؤلف لم يذكر لنا أى الرايين سيكون أقرب إلى حكم التاريخ ، ولكنه يقول إنه إذا أراد الكومنولث أن يصدق عليه الحكم الثانى ، فعليه أن يوازن ما بين غنى الغرب وتقدمه وبين فقر الشرق وتأخره من بعد شاسع ، يتمثل فى أن متوسط عمر الفرد فى بورما ٣٧ سنة ، فى حين أن متوسط عمر الفرد فى بريطانيا وأستراليا ٧٠ سنة ١١

العزة والاستعمار الفرنسي

تقول الماركسية اللينينية إن الرأسمالية نظام فاسد كان يجب أن ينهار من تلقاء نفسه لما يتضمنه من تناقض في ذاته ولكن الذي أنقذه من الانهيار الأكيد هو التوسع الإستعماري .

وهذا قد يصدق بعض الشيء، إلا أن هناك عنصراً آخر قد أهملته النظرية الماركسية اللينينية وهو غريزة العرة التي لا تتردد بهض الأمم من أجل الاحتفاظ بها في تضحية مصالحها المادية والإقتصادية، وتتجلى تلك الظاهرة بوضوح في الاستعمار الفرنسي الذي ما غامر في سبيل المستعمرات إلا لإرضاء للكبرياء والعظمة .

وهذا هو ما تضمنه كتاب هنري بروتشويك المؤلف الفرنسي، وعنوانه « الاستعمار الفرنسي بين الخرافة والحقيقة » ، والكتاب ذو نزعة علمية ، يستند إلى الوثائق الرسمية وإلى المناقشات التي دارت في برلمانات الدول الاستعمارية ، وإلى التقارير الدبلوماسية، فهو بذلك يختلف عن غيره من المؤلفات التي تناولت موضوع الاستعمار في دراسات سطحية أو عاطفية .

يبدأ الكتاب بدراسة المتناقضات التي أدت إلى قيام الاستعمار،

فيذكر ما جاء على لسان الفيلسوف الانجليزي بنتام في كتابه المنشور في سنة ١٧٩٣ بعنوان تحرر المستعمرات ، وقد وجه في ختام كتابه هذا نداء إلى المستعمرين قال فيه : « أتركوا مستعمراتكم لأنه ليس لكم حق في حكمها ، ولأنها تفضل أن لا تحكموها ، ولأنه مما يخالف مصلحتها أن يكون حكمها في يديكم ، ولأنكم لا تكسبون شيئا من حكمكم لها ، ولأنكم لا تستطيعون الاحتفاظ بها ، ولأن الأموال التي تصرفونها في سبيل الاحتفاظ بها مستهظكم ... »

ثم يعرض لتصريحات شلورن الوزير الإنجليزي القائل في عام ١٧٣٨ : « إننا نفضل التجارة على الاستعمار ، ثم يثبت أن التجارة قد زادت بين انجلترا والولايات المتحدة بعد استقلال هذه الدولة الأخيرة .

وهذه النزعة المتحررة تجاه الاستعمار مختلف على تاريخ بدئها ، فهناك من يرى أنها بدأت سنة ١٧٨٣ على أثر تحرر الولايات المتحدة الأمريكية من الاستعمار الانجليزي ، ويرى آخرون أنها بدأت سنة ١٨٠٧ وقتما ألغيت تجارة الرقيق ونشأ الحزب الراديكالي في انجلترا ، على حين أن هناك من يرى أنها ترجع إلى سنة ١٨٤٩ ، وهو تاريخ حرية التجارة وهي لا تتماشى مع النزعة الإستعمارية .

ويرى المؤلف أن التدخل الانجليزي في القارة الأفريقية يرجع إلى الرغبة في مكافحة تجارة الرقيق أكثر مما يرجع إلى الاطماع الإستعمارية . ويقدم لقرائه قرارات مجلس العموم البريطاني وكانت تطلب من الحكام البريطانيين عدم التوسع في المستعمرات، وتؤكد أن الهدف النهائي هو العمل على النهوض بهذه البلاد ومساعدتها على الرقي والتقدم . وهذا التحليل الذي تقدم به هنري بروتشويك سبقه إليه آخرون من المؤلفين الإنجليز ، إلا أن صدوره على لسان كاتب فرنسي ، وصدوره من هذا الكاتب الذي يقسو على استعمار بلاده ، مما يجعل لكلامه وزنا خاصاً .

ولم تكن هذه المقدمة التي تناول فيها الاستعمار الإنجليزي إلا تمهيداً لدراسة الاستعمار الفرنسي ، وأظهاراً لما بين الاستعمارين الإنجليزي والفرنسي من فروق جوهرية . أما الاستعمار الفرنسي فعلى نقيض الاستعمار الانجليزي ، لا تمتد جذوره إلى التجارة بل يقنع بمظاهر العزة والمجد والكبرياء . فحين كان ريشيليو يطالب بمستعمرات ، ما كان يبغي من وراء ذلك إلا أن يزيد ملك فرنسا عظمة وغاراً وإلا أن يظهر أبنته لينافس به ملك أسبانيا في عظمة ملكه ، أما الناحية الاقتصادية والتجارية فكانت ثانوية . وحين أضاعت فرنسا كل مستعمراتها في آسيا وأمريكا على أثر الثورة.

الفرنسية ، لم يهتم الرأي العام الفرنسى بذلك ، بل إن كثيرين من القادة والمفكرين طالبوا بأن تتخلص فرنسا عما بقى لها من مستعمرات لأنها تأخذ أكثر مما تعطى . ولم يتردد الجنرال فوى فى أن يعلن أن المستعمرات لا فائدة منها أثناء السلم وهى مصدر خطر أثناء الحرب ، وقال : « احسبوا النفقات التى تحملها بحريتنا فى حماية تجارتنا الخارجية ، فسيظهر لكم أن هذه النفقات يمكن أن تكون أجدى لنا لو أنها تستخدم فى تحسين زراعتنا ، وتنشيط تجارتنا الداخلية ، وتنمية صناعتنا ، ويقول النائب بسير فى هذا المعنى سنة ١٨٢٩ : « لما لمستعمراتنا من قيمة ، ولما تتطلبه من تكاليف هائلا سنكسب كثيراً إذا تخلصنا منها » .

وهنا يتساءل القارىء لم لم يكن لتلك النصائح الحكيمة أثر فى الرأي العام الفرنسى ؟ ولماذا لم يؤخذ بها ؟ والمؤلف يقدم لنا الجواب فى عبارة وجيزة إذ يقول : « لاجرية بدون مستعمرات ، بمعنى أن وجود المستعمرات يقتضى وجود بحرية قوية ، فأنصار البحرية من قادة وسياسيين كانوا يتمسكون بالمستعمرات لا من حيث هى مستعمرات ولكن لتقوية البحرية الفرنسية ، وهذه الظاهرة تفسر أيضا اهتمام الجيش والعسكريين جميعا بالمستعمرات ، فالحروب الاستعمارية كانت وسيلة للترقيات السريعة ، والتخلص من ملل الحياة فى الشككات ، وعلى هذا كان من منطق الأشياء

أن تكون الجزائر خاضعة رأسا لوزارة الحرية، بينما كانت الهند الصينية تابعة لوزارة البحرية .

ويستخلص المؤلف من هذا أن الهدف الحقيقي للاستعمار الفرنسي لم يكن الربح المادى ، ولم يكن توظيف رؤوس الأموال ، بل كان مجرد الرغبة فى بسط السلطان تظاهرا بالمجد والكبرياء .

ويؤيد رأيه هذا بمذكرات قنصل فرنسا فى شنجهاى سنة ١٨٤٩ التى بعث بها إلى وزيره يشكو فيها عدم اهتمام فرنسا بالتجارة ، كما يشير المؤلف أيضا إلى مذكرة سرية وزعت على رجال الدين من الصينيين الذين فهموا حقيقة الاستعمار الفرنسى إذ قالوا: إن الفرنسيين لا يهتمون بالتجارة قدر ما يهتمون بالتظاهر بالمجد

وابتداء من سنة ١٨٧٠ ظهر باعث جديد على الاستعمار الفرنسى وهو الرغبة فى إزالة آثار الهزيمة التى لحقت فرنسا فى الحرب السبعينية، إذ رأت أن الوسيلة الوحيدة لاسترداد عظمتها ومجدها، وإشباع النزعات الوطنية المتطرفة هى التوسع خارج الحدود الفرنسية ، أى تكوين إمبراطورية فيها وراء البحار .

ويشرح المؤلف بطريقة علمية دقيقة بواضع الحركة الفكرية والثقافية التى لازمت هذا الاتجاه وعززته ، فظهرت فى الجمعيات

الجغرافية التي تبحث عن الكشف الحديثة . فالجمعية الجغرافية الفرنسية التي أنشئت سنة ١٨٢١ ، لم يكن فيها أكثر من ثلاثمائة عضو حتى سنة ١٨٦٠ ، أما بعد الهزيمة في الحرب السبعينية فقد بلغ أعضاؤها سنة ١٨٧٣ سبعمائة وثمانين ، وبين سنة ١٨٧١ وسنة ١٨٨١ أنشئت إحدى عشرة جمعية جغرافية خارج باريس وأصبح مجموع أعضاء الجمعيات الجغرافية في فرنسا ٩٥٠٠ عضو ، بينما كان مجموع أعضاء الجمعيات الجغرافية في أنحاء العالم لا يزيد على ثلاثين ألفا ، هذا إلى أن ثاني مؤتمر جغرافي دولي انعقد في باريس سنة ١٨٧٥ . والاهتمام بالكشف الجغرافية الجديدة لم ينحصر في الجمعيات العلمية ، ولكنه امتد إلى الصحف اليومية التي أعلنت صراحة أكثر من مرة أن هزيمة سنة ١٨٧٠ لا يمكن أن تمنحى إلا بانتصارات جديدة في أفريقيا وآسيا

وقد ظهر في هذه المرحلة أيضاً عشرات من المؤلفات كانت تنادى بالاستعمار وتبرر مآثمه عنه ، ومنها كتاب المؤلف لوروا بوليو (الاستعمار لدى الشعوب الحديثة) وكتاب الأب رابواسون (دراسات للمستعمرات والاستعمار تجاه فرنسا) وكتاب العميد بول كافاريل وعنوانه (المستعمرات الفرنسية) .

وامتدت هذه الحركة أيضاً إلى الميثاق الهندسي والتي إند

نجاح ديليبس في شق قناة السويس ، فشملت مشروعات هندسية كبرى لتحويل المياه في تونس والجزائر ، وإقامة خط حديدي يربط بين أنحاء القارة الأفريقية . ثم يعرض المؤلف لإحصاءات دقيقة للتبادل التجاري بين فرنسا ومستعمراتها فيما بين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٩١٤ موضحاً ذلك برسوم بيانية ليظهر بها ما إذا كان الاستعمار الفرنسي أفاد مالياً أو لم يفد ، ويستشهد بالأرقام على أن المستعمرات الفرنسية لم تكن ذات نفع للصناعة الفرنسية لسبب واضح هو أن هذه الصناعة لم تكن قادرة على تلبية مطالب المستهلكين ، كما يبين أن التوسع الاستعماري كلف فرنسا أكثر مما أفادها .

أما المرحلة الثالثة للاستعمار الفرنسي ، فيرى المؤلف أنها تبدأ سنة ١٨٩٥ حين تولى جو تشمبرلن وزارة المستعمرات البريطانية ووضع خطة لتنشيط الاستعمار الإنجليزي ، بما أدى إلى ازدياد التنافس الاستعماري بين مختلف دول أوروبا . فلم تتردد الأحزاب الفرنسية يومئذ في إنشاء مجموعة استعمارية في البرلمان سميت (الحزب الاستعماري الفرنسي) كان أعضاؤه من جميع الأحزاب السياسية الفرنسية . ويقدم لنا دراسة تفصيلية لتكوين هذه المجموعة من حيث الالتحاق الحزبي والمهنة ، ليستخلص من ذلك أن الجانب الاقتصادي لم يكن هو الغالب .

ثم يخصص المؤلف فصلا لازدياد نفقات وزارة المستعمرات الفرنسية ازدياداً مستمراً من ٤٣ مليون فرنك سنة ١٨٨٥ زادت إلى ٧٩ مليون فرنك سنة ١٨٩٤ ثم إلى ١٠٦ ملايين سنة ١٩٠٠ ، ثم إلى ١١٥ مليوناً سنة ١٩٠٢ . ويعرض لتفصيل هذه النفقات من واقع الميزانيات الفرنسية ، ومن واقع المناقشات البرلمانية في معارضة هذه النفقات الباهظة .

ثم يتساءل : من الذين أفادوا من تلك الأموال الطائلة التي صرفت في سبيل التوسع الاستعماري ؟ . ويحصرهم في ثلاث فئات : لصوص دوليين يجمعون ثرواتهم من المؤامرات والصفقات ، وتجار ، ثم موظفين وعسكريين . ويعرض أمثلة لكل فئة من هذه الفئات مؤيداً ذلك بالوثائق وذكر الاسماء ، ومنها أسماء الشركات .

ويختم بحثه بتحليل الاستعمار من الناحية الأدبية والحلقية ، ويؤكد أنه حتى سنة ١٩١٤ كان الرأي العام الاوربي بدون استثناء يؤمن بأن الاستعمار أمر لا غبار عليه بل إنه رسالة إنسانية ، وأن الحركات التحررية التي تظهر في أفريقيا وآسيا لا تجد قبولاً لدى الطبقة المثقفة في أوروبا ، وظل الأمر كذلك حتى سنة ١٩٢٠ بعد قيام عصبة الأمم ، وحين بدأ حزب العمال البريطاني ينادى بالتحرر ويندد بالاستعمار . ويرى المؤلف أن كلمة

(استعمار) لم تستعمل بمفهومها المعيب إلا سنة ١٩٠٥ في كتاب صغير للمؤلف بول لويس الماركسى .

ويجعل المؤلف ختام كتابه تمجيذاً للاستعمار الغربى ، وحبته فى ذلك أنه رغم ما يلصق به من العيوب التى سجلها ، فإنه قد نقل حضارة الغرب من رأسالية وماركسية إلى البلاد الأفريقية الآسيوية ، وهو يرى أنها قد أفادت من هذه الحضارة . وإذا كنا لا نقر المؤلف على كثير مما احتواه كتابه من آراء ونظريات ، وبخاصة ما يتصل منها بتمجيد الاستعمار ، فإننا نسجل له الأسلوب الذى نهجه والتزم فيه الدقة العلمية ، والاعتماد على الوثائق الأصلية والإحصاءات الدقيقة ، ونقره على أن الاستعمار لا يقوم على الناحية الاقتصادية لحسب ، بل إن لحب المجد والتظاهر بالسلطان والقوة والعزة أثر كبير فى كيانه ، ويمكن إدراك ذلك إذا قسنا الشعوب بالأفراد الذين ينشدون السلطان والعزة والصيت الواسع فهم غالباً ما يفضلون ذلك على المال والثراء .

الماركسية والاستعمار السوفيتي

التاريخ يثبت أن التوسع والفسلط والاستعمار كلها أمور ملازمة للمجتمع البشرى منذ نشأ، فالاستعمار الفرعونى، والاستعمار المقدونى ، والاستعمار الفارسى ، والاستعمار البرتغالى ، كل هذا سبق بزمن طويل تلك الثورة الصناعية التى نشأ معها النظام الرأسمالى الذى تعده النظرية الماركسية أساساً للاستعمار .

فإذا كان الاستعمار لا يلزم نظاماً اقتصادياً معيناً بل يلزم المجتمع البشرى من حيث هو، فلاريب أن المجتمع الشيوعى كغيره من المجتمعات ذو نزعة استعمارية بطبيعته .

فما موقف الماركسية من المستعمرات ؟ وما موقف الدول الشيوعية عامة ، والاتحاد السوفيتى خاصة من الدول الأفريقية الآسيوية التى كان يسود فيها الاستعمار ؟ وهل هناك استعمار سوفيتى قد يختلف عن الاستعمار الغربى فى مظهره ، ولكنه لا يختلف عنه فى جوهره ؟

هذه هى الأسئلة التى سنجيب عنها فى هذا الموضوع .

حين قامت ثورة سنة ١٩١٧ في روسيا قويت آمال الشيوعيين في أن تمتد تلك الثورة إلى الدول الرأسمالية الأوروبية تحقيقاً للنبوءات الماركسية ، فلما لم تتحقق، اجتهد فقهاء الماركسية في تفسير هذه الظاهرة التي أخلفت حدس كارل ماركس، فكانت نظرية لينين في ذلك أن الاستعمار الذي هو أقصى مراحل الرأسمالية هو الذي حال دون شمول الثورة الشيوعية في الدول الرأسمالية، لأن هذه الدول استمدت من مستعمراتها قوة مكنتها من تعويق مصيرها المحتوم .

وعلى أساس هذه النظرية كان من رأى لينين أن أى ثورة قومية تنشب في المستعمرات ستكون نتيجتها لا محالة إضعاف الدول الرأسمالية المسيطرة على هذه المستعمرات ، ومن شأن هذا أن يساعد الطبقة البروليتارية في هذه الدول على تعجيل الثورة للقضاء على النظام الرأسمالي .

هذا تبسيط موجز لنظرية لينين ، وعلى ضوء هذه النظرية اختلفت الآراء في السياسة التي يحسن أن تتبعها الشيوعية نحو المستعمرات الثائرة في وجه الاستعمار . وهذا الاختلاف قد ظهر جلياً في المؤتمر الشيوعي الذي عقد سنة ١٩٢٠ حيث رأى فريق كان يناصره لينين أن المنظمات الشيوعية في المستعمرات يجب أن تتعاون مع العناصر القومية غير الشيوعية لتحقيق الثورة

القومية التي هي في نظرهم أقرب طريق إلى القضاء على الاستعمار .
على ذلك مرحلة أخرى يطلب فيها من الشيوعيين أن يتخلصوا
من العناصر غير الشيوعية لتحقيق الثورة الثانية وهي الثورة
الشيوعية . وقد سمي هذا المنهج بالأسلوب اليميني .

وكان هناك فريق آخر رأيه أن الثورة الشيوعية يجب أن
يقوم بها الشيوعيون وحدهم ولو اضطروا إلى استخدام العنف
دون التعاون مع العناصر القومية غير الشيوعية ، اكتفاء بمرحلة
واحدة للوصول إلى الحكم ، وهذا المنهج هو الذي سمي بالأسلوب
اليساري .

وقد أخذ الاتحاد السوفيتي بالأسلوب اليميني في مواجهة دولة
متخلفة تكاد تكون مستعمرة هي الصين ، وظل أخذاً به حتى
سنة ١٩٢٧ حين وقع خلاف بين الزعيم شان كاي تشيك وحكومة
موسكو أدى إلى تحول الاتحاد السوفيتي إلى الأسلوب اليساري
في معاملته لحكومة شان كاي تشيك .

وعقب الحرب العالمية الثانية اتبع الاتحاد السوفيتي الأسلوب
اليساري وصدر بهذا الشأن قرار صريح من الكومنفورم حين
عقد أول مرة في سبتمبر سنة ١٩٤٧ .

وبعد وفاة الرفيق ستالين وقع تغيير شامل في الفلسفة الماركسية وفي السياسة الخارجية للسوفييت . وقد صدر أول تصريح رسمي لتسجيل هذا التغيير في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي ، وفيه سجل الرفيق خروشوف وجود منطقة حيادية في العالم لا تخضع للنظام الرأسمالي ، ولا تخضع للنظام الشيوعي ، وهي المنطقة التي تضم الدول التي تعتبر متخلفة اقتصادياً ، وتعتبر حيادية من الناحية السياسية . وأعلن أن الشيوعية يجب أن تتبع مع دول هذه المنطقة المتخلفة أسلوباً جديداً لا هو الأسلوب اليساري ، ولا هو الأسلوب اليميني ، ولكنه أسلوب يمكن أن نطلق عليه اسم الأسلوب اليميني المتطور . وعملاً بهذا الأسلوب الجديد يكون من واجب الشيوعية أن تتعاون تعاوناً صادقاً أميناً مع العناصر الوطنية في الدول المتخلفة . ومن هذا يتضح أن ثمة فرقاً جوهرياً بين الأسلوب اليميني الذي كان ينادى به الرفيق لينين والأسلوب الجديد الذي سميناه اليميني المتطور ، وهو الذي ينادى به اليوم الرفيق خروشوف . ومحصل الفرق أن لينين كان يرى أن التعاون مع العناصر الوطنية في الدول النامية يجب أن يكون مؤقتاً حتى إذا تمت المرحلة الأولى من الاستقلال ، شرع في العمل على القضاء على هدم العناصر بعدئذ . أما خروشوف فيرى أن التعاون الصادق الدائم ضروري مع تلك

العناصر الوطنية لأن الثورة الشيوعية لم تعد اليوم في حاجة إلى العنف .

وعند هذه المرحلة من البحث يجدر أن نورد ملاحظتين :

أولاً — الهدف الأسمى عند لينين و خروشوف واحد ، وهو تحقيق الثورة الشيوعية سواء باتباع الأسلوب اليسارى ، أو الأسلوب اليميني ، أو الأسلوب اليميني المتطور .

ثانياً — أن اتباع الأسلوب اليميني وقف على الدول المتخلفة ، أما الدول الرأسمالية المتقدمة فيجب أن يتبع معها الأسلوب اليسارى .

لم كان هذا التفاوت في الأسلوب الذى تعامل به الدول الرأسمالية ، والذى تعامل به الدول المتخلفة أو النامية ؟

فقهاء الماركسية وعلى رأسهم الرفيق خروشوف يعللونه بأن الدول المتخلفة ، وبخاصة دول أفريقيا الحديثة الاستقلال ، لم تصل بعد إلى الطور الرأسمالى الذى يستوجب تطبيق الأسلوب اليسارى أو الأسلوب اليميني ، لأنها فى مرحلة اقتصادية وسياسية تسبق ظهور الرأسمالية . وبعض هذه الدول لا يكاد يختلف فى شيء .

عن بعض الدول الأوربية في العصور الوسطى ، وبعض آخر يكاد يكون مشابها لوضع فرنسا قبل سنة ١٧٨٩ ، أو إنجلترا قبل الثورة الصناعية ، ومن ثم فلا محل لأن تطبق على هذه الدول النظرية الماركسية مادامت لم توجد فيها طبقة بروتيتارية تستوجب قيام الثورة الشيوعية ، إذ في استطاعها أن تنتقل من المجتمع القبلي إلى المجتمع الشيوعي رأساً دون حاجة إلى أن تمر بمختلف الأطوار التي مرت بها الدول الأوربية .

وفقهاء الماركسية يقدمون لهذا أمثلة حية منها جمهورية منغوليا الخارجية ، والجمهوريات السوفييتية في آسيا . فكلما قد انتقل رأساً من الطور القبلي شبه الإقطاعي إلى الطور الشيوعي . ويستخلصون من ذلك أن التعاون مع العناصر الوطنية تعاونا صادقا أميناً سيؤدي إلى ذلك التحول ، لأن الماركسية أصبحت من القوة بحيث تستطيع أن تنتصر على الرأسمالية بالطرق السلمية ، وفي مقدمتها الإقناع بتفوق نظمها على النظم الرأسمالية ، فما بالك بدول لا يعوزها هذا الإقناع لأنها لا عهد لها أصلاً بالنظم الرأسمالية ؟

وإلى جانب هذا التفسير الماركسي الذي نودى به في بعض المحافل الشيوعية وتناولته المجلات العلمية السوفييتية ، يوجد تفسير آخر نستمد منه من نظرية التعايش السلمي .

إن هذا التعايش السلمى لا يدعو إلى أن تحيا الكتلة الأمريكية والعربية إلى جانب الكتلة السوفييتية فحسب ، بل يدعو أيضاً إلى أن تقبل كل من المجموعتين مبدأ المنافسة السلمية فى المجموعة الثالثة أى المنطقة الحيادية التى لا تتبع إحدى الكتلتين . فالتعاون الشيوعى مع العناصر الوطنية فى هذه المجموعة الثالثة وفقاً للأسلوب اليميني المتطور من العوامل التى تجعل المجموعة الأمريكية الغربية تطمئن كل الاطمئنان إلى صدق السوفييت فى مطالبهم بالتعايش السلمى .

وبمعنى آخر أن الأسلوب الجديد الذى تسلكه الدول الشيوعية مع الدول المتخلفة أو النامية ، هو من عوامل تقوية نظرية التعايش السلمى التى ينادى بها الاتحاد السوفييتى على أساس أن الماركسية من القوة بحيث أصبحت فى غنى عن استخدام السلاح فى نشرها من ناحية ، ومن ناحية أخرى بلغت قدرة هذه الأسلحة على الإفناء الشامل بحيث باتت تهدد المجتمع البشرى بأسره .

وهناك تفسير ثالث يعنى دول المجموعة الثالثة ، وهو أن الشيوعية إذا استطاعت أن تجعل العناصر الوطنية فى البلاد المتخلفة أو النامية تطمئن إلى أن التعاون معها لن يجر عليها عواقب سيئة عاجلاً أو آجلاً ، أو يعرضها لمخاطر استعمارية من لون آخر

فإن العقبة الكبرى التي تقف في سبيل تعاون تلك العناصر معها ستذلل ثم تزول . ولما كانت هذه العناصر الوطنية ليست لها في الوقت الراهن فاسفة سياسية مرسومة غير مناهضة الاستعمار وال رأسمالية ، يمكنها أن تتبنى الشعارات الماركسية شيئاً فشيئاً ، ثم تأخذ بالأنظمة الماركسية بعد ذلك ، وهذا مما يساعد على التطور الذي ينشده الشيوعيون .

هذا هو تحليلنا للتطور الجديد في موقف الماركسية على ضوء ظهور مجموعة الدول المتخلفة أو النامية في صعيد المجتمع الدولي . فإذا يجب أن يكون موقف هذه الدول إزاء هذا التطور الجديد ؟ لاشك أن موقف هذه الدول يجب أن يكون ذا شقين ، كلاهما مستمد من فلسفة الحياد الإيجابي .

أما الشق الأول فيمكن تلخيصه في كلمة واحدة هي الترحيب ، أى ترحيب دول الحياد الإيجابي بهذه السياسة الجديدة التي من شأنها تقديم مزيد من المعونات الاقتصادية والفنية من ناحية ، والعمل على تدعيم السلام العالمى فى الأفق الدولى من ناحية أخرى .

أما الشق الثانى فيلخص أيضاً فى كلمة واحدة هى الحذر ، لأن

الأسلوب الماركسي الجديد لا يعنى أن الشيوعية عدلت عن هدفها الاسمى ، وكل ما فى الأمر أنها غيرت الأسلوب الذى يرمى إلى تحقيق هذا الهدف . وبدى أن مؤدى ذلك أنه لا مانع من رجوع الشيوعية إلى الأساليب الأخرى إذا اقتضت مصالحها ذلك ، سواء أكان الأسلوب الذى ترجع إليه هو الأسلوب اليسارى الذى يتمثل فى إشاعة الفتنة واستعمال العنف ، أو الأسلوب اليمىنى الذى يتمثل فى الثورة على مرحلتين .

وبين موقف الترجيب وموقف الحذر ، لابد أن تتخذ الدول النامية والمتخلفة فلسفة لها خاصة بها منبثقة من فلسفة الحياد الإيجابى ، فبدون فكر تهتدى به وتستند إليه وتنافع عنه ، لن يكون لها أمل فى أن تصمد فى مهب التيارات التسلطية العاتية الآتية من الشرق ومن الغرب على السواء .

النهرية والاستعمار

غاندى الزعيم الهندى المعروف نهج تجاه الاستعمار نهجا جديدا ، واتخذ لنفسه ولأتباعه فلسفة خاصة مع كونها لا تقوم على العنف فإنها قد هزت الاستعمار هزا عنيفا ، وكان لها أكبر الآثار فى تحرير الهند . وتأثر الزعيم نهرو بفلسفة غاندى وطورها التطوير الملائم للظروف الجديدة فأصبح له نسق خاص فى سياسته ، هو الذى يسمى « النهرية » . وقد أفضى بخلاصة فلسفته هذه للكاتب المعروف تيبور ماندى الذى سجل هذا الحديث فى كتاب سمي « محادثات مع نهرو » . وفى مقدمته يحكى لنا قصة وضع هذا الكتاب فيقول : إنه فى أكتوبر سنة ١٩٥٥ أثناء عودته من اليابان حظى بمقابلة الرئيس نهرو ، وطلب منه أن يتيح له أربع جلسات لمناقشته فى بعض موضوعات تكون منها عناصر لكتاب خاص ، وذكر له أن الأسئلة لن تكون دائرة حول السياسة اليومية ، ولكنها ستتناول مشاكل أوسع أفقا ، وتشمل ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع ، وقد طلب الزعيم نهرو أن تكتب الأسئلة ، ويمهل الوقت الكافى للإجابة عنها .

وقام الكاتب برحلة داخل البلاد ليتيح لنهرو فرصة الإجابة المتمهلة ، فلما عاد من رحلته وجد رسالة تنتظره من الرئيس نهرو بالموافقة. والتقى مرارا، ودارت المحادثات وآلة التسجيل تثبتها. وهذه المحادثات المسجلة هي موضوع الكتاب الذى نحن بصدد عرضه وتحليله .

وقد حدثه نهرو عن حياته وعن سفره إلى إنجلترا وهو فى الخامسة عشرة من عمره ، وأنه تأثر وهو فى جامعة كمبردج بالأفكار الاشتراكية وبخاصة الاشتراكية القافية ، وذكر من الشخصيات التى تأثر بها : برنارد شو ، وبرتراند رسل ، والاقتصادى كينز ...

وسأله المؤلف : وما الذى أعجبك فى هذه الآراء ؟ أهو التنظيم المنطقى للمجتمع الذى كانوا يطالبون به ، أم النزعة ضد الاستعمار ؟ .

ويجيب نهرو : أنه رغم سخطه على التسلط البريطانى الذى كانت بلاده تعاني منه ، فإن النزعة ضد الاستعمار لم تكن هى الغالبة فى الحقيقة .

ويسأله المؤلف : أكنتم في انجلترا حين قامت الثورة
الروسية ؟ .

فيجب نهر : إنه كان وقتئذ في الهند ، لا تشغله إلا فلسفة
السياسة التي نادى بها غاندى ، ويضيف إلى ذلك أن انتصار
اليابان على الروس كان من الأحداث التاريخية التي أثرت في مجرى
حياته ، رغم أنه كان يومئذ طفلا ، لأن هزيمة الروس أدت إلى
تغيير كبير في سير العلاقات بين آسيا وأوربا . وبعد أن ظفرت
بلادى بحريتها واستقلالها صار الشاغل الأكبر الذي يستحوذ
على تفكيرى هو العمل على رفع مستوى البلاد . غير أن التقسيم
الذى تم بين الهند وباكستان والمذابح التي ترتبت على هذا التقسيم
وقفت عقبة في سبيل تنفيذ الخطة الهندية التي كنا قد وضعناها .
ويصرح بأن تلك التجربة المؤلمة تعتبر أكبر صدمة منى بها في حياته ،
وأنها كانت مصدر ألم بالغ عنيف للزعيم الراحل غاندى ، إذ
كانت تستهدف القضاء على الفلسفة التي من أجلها جاهد وفى سبيلها
عمل . ويقول : إننا قد استطعنا أن نجتاز تلك التجربة ، وأن نخرج منها
أقوى مما كنا إذ كان شعورنا العام أننا جرينا أسوأ ما يمكن أن
نمتحن به من تجارب ، وأن كل ما يمكن أن يصادفنا بعدئذ من

متاعب لا بد أن يكون أقل قسوة مما مر بنا ، فساعد هذا على تقوية
إيماننا بأنفسنا وبشعبنا .

وجميع المشاكل التي تعرضنا لها فيما بعد صارت في نظرنا
بمجرد مشا كل عادية . وكان في مقدمة هذه المشاكل التي أصبحنا
نعدها عادية مشا كل اللاجئين الذين بلغ عددهم نحو سبعة ملايين ،
علينا أن نوفر لهم مطالب الحياة مع دخل الدولة المحدود ، وقد
اتبع لنا أن نوفق في هذا إلى حد بعيد .

ويختتم المؤلف الجزء الأول من كتابه بتوجيه سؤال طريف
إلى الرئيس نهرو : هب أنك وأنت في الحلقة السابعة من عمرك قابلت
شابا لا يتجاوز من العمر عشرين عاما ودار بينكما حديث عنيف ،
ثم تبين لك أن هذا الشاب ليس إلا أنت يا سيدى الرئيس في
هذه السن فاذا يوجه هذا الشاب من أسئلة ، وبهم تجيب عليها
الآن ؟ .

وكان جواب نهرو على ذلك قوله : أظن أنه ستدور بيننا
حينئذ محادثة مفيدة للغاية ، وإن كانت تشتد أحيانا إلا أنها تظل
ودية إذ أن الشيخ والشاب ينظر كل منهما إلى الآخر بتقدير
واحترام ، وإن كان من العسير على الإنسان أن يحكم على نفسه

بنفسه . كما أنه إذا كان هناك تغير بين شخصي وأنا في العشرين وشخصي وأنا في السبعين ، فإن الصلة لم تنقطع . ثم أضاف قائلاً : هناك شيء أحب أن أقوله وهو أنني رغم المتاعب فإن اليأس لم يتغلب على قط ، ورغم أنني لا أبني رأبي على أى أساس منطقي ، فإن الشعور بالأمل والثقة بالمستقبل يجعلني أستبشر بمستقبل الهند ، وبمستقبل العالم . وهذا الأمل لا أستطيع تبريره عن طريق التفكير ، لأنني إذا بدأت أفكر في ذلك زحمتني أفكار كثيرة أخرى مناقضة . وما أتمتع به من صحة جيدة قد يكون مصدر هذا الشعور .

أما في الجزء الثاني من هذا الكتاب ، فإن المؤلف يبدأ بتوجيه سؤال سياسى بجملة : هل أطماع العالم الغربى وسيطرته تستطيع أن تمشي مع آمال ومطالب باقى المجتمع البشرى ؟ وبمعنى آخر : منذ قرنين أو ثلاثة كان العالم الغربى يسيطر على العالم ، ولكن منذ عشرين سنة فقد العالم الغربى سيطرته ، فهل تظن أن ذلك يمكن أن يؤدى إلى ظهور قوة جديدة تملأ فراغ السيطرة التى كانت للغرب ؟ أم سيظهر نظام عالمى جديد يحل محل السيطرة ؟

وكان جواب نهرو على ذلك ، أن الطور الجديد للتاريخ البشرى

يقسم بمناهضة السيطرة كيفما كانت ، وسواء أكانت اقتصادية أم قومية ، أم طبقية ، أم عنصرية .

ويضيف إلى ذلك أن الفراغ الناتج عن انتهاء السيطرة الأوربية لا يمكن أن تملأه سيطرة أخرى ، فنحن في عصر القنابل الذرية والطاقة الذرية حيث يمكن أن يؤدي أى خلاف إلى كارثة تحل بالعالم كله . فعلى الإنسان أن يجد وسائل لفض المنازعات بالطرق السلمية ، ووسائل لتحقيق تكافؤ الفرص للجميع .

ويرد عليه المؤلف بأنه يرى أنه لا بد من التمييز بين الجانب التأسيسي للسيطرة ، وهو يشمل المؤسسات والمنظمات التي عن طريقها تتم السيطرة ، وبين الجانب الشخصي في السيطرة ، فكثير من المؤرخين يرون أن السيطرة لمجرد حب السيطرة أكثر حداً من السيطرة في سبيل الكسب الاقتصادي . فإذا وجد نظام دولي يستطيع التغلب على الحاجة الاقتصادية ، وبالتالي يتغلب على السيطرة من أجل النفع الاقتصادي ، فهل نستطيع حينئذ أن نتغلب على نزعة السيطرة من أجل السيطرة .

ويجب نهر عن ذلك بأنه يؤكد أن السيطرة لمجرد الرغبة في السيطرة دافع ذو شأن في الإنسان ، فيجب إقامة قواعد للحد من

غريزة السيطرة لدى الإنسان . فتركيز السلطة ، سياسية كانت أو اقتصادية ، أمر خطير مهما يكن صاحب هذه السلطة أميناً . لذلك لا نرتاح إلى الملك المستبد ، ولا نرتاح إلى فرد يقبض على ميزان الاقتصاد ، ولا نرتاح إلى الاحتكارات لأنها كلها تمثل السيطرة . والوسيلة إلى الخلاص من ذلك تتمثل في اللامركزية لمختلف أنواع السلطة حتى توزع السيطرة على أكبر عدد ممكن من الناس .

فيجب المؤلف : ولكن من الناحية الفنية نرى المجتمع يتجه إلى عكس ذلك ، إذ أنه يتجه نحو التركيز أو المركزية . فيرد نهرو على ذلك بأن هذا يعتبر المشكلة الكبرى في عصرنا ، فالاعتبارات الفنية توجهنا نحو التركيز ، أما الاعتبارات الإنسانية فإنها تتطلب اللامركزية .

ثم ينقل المؤلف حديثه إلى المساعدات الاقتصادية التي تحتاج إليها الدول النامية من الدول المتقدمة ، ويقول إن الإرادة العالمية موزع توزيعاً غير عادل ، وكما أن الأغنياء داخل دولة ما يدفعون الضرائب لأجل مساعدة المتعطلين والفقراء ، كذلك على الدول الغنية أن تساعد الدول النامية . فهل ترى أن الضمير العالمي يتجه هذه الوجهة الأخيرة ؟ .

فأجاب نهرو: إن العالم يتجه نحو ذلك التضامن فعلا، ولكنه اتجه بطيء، ومرجع هذا إلى قيام الحرب الباردة، وإلى التوتر الدولى. وحين يسود السلام تزيد المساعدات المالية، ويرى أن تكون هذه المساعدات عن طريق منظمة دولية كالأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات، بدل أن تكون بين الدول مباشرة لأن ذلك يكون بمثابة صدقات.

أما الجزء الثالث فيبدأه المؤلف بقوله: إنه إذا طلب من مواطن مثقف فى أية دولة غربية أن يربط بين اسم نهرو وبين بعض الشعارات فإنه سيقدم بطريقة قد تكون آلية هذه الشعارات: الحياذ — الدول غير المنحازة — منظمة السلام — التعايش السلمى.

فلنبداً ياسيدى الرئيس بمناقشة الحياذ، فحسب رأيكم، هناك الحياذ السياسى وبموجه تتمتع الدولة عن الاندفاع نحو جانب من الكتلتين المتناهضتين، وهناك الحياذ الفكرى وتقولون إن قيام مثل هذا الحياذ غير ممكن، فكيف توفق بين الحياذ السياسى وعدم إمكان قيام الحياذ الفكرى؟

ويجب الرئيس نهرو عن ذلك بشرح مسهب موزجه أن بلاده

تقدمت في ذلك بنظرية جديدة خلاصتها أنها لا تؤمن بالأوضاع
الفكرية المتبعة في موسكو، ولا تؤمن بالأوضاع الاقتصادية
السائدة في الولايات المتحدة .

ثم نقل المؤلف الحديث إلى العلاقات الدولية بين الهند
والولايات المتحدة . وذكر أن هذه العلاقات يشوبها شيء من التوتر
مرجعه في وجهة النظر الهندية إلى :

١ — أن سياسة الولايات المتحدة قريبة الشبه بسياسة الدول
الاستعمارية ، أو هي في الواقع إمتداد لهذه السياسة لأنها تدافع
عن بعض الحكومات الرجعية مقابل السماح لها بإقامة قواعد
عسكرية في أراضيها .

٢ — بعض سياسة أمريكا لم يفهم الحياض الذي تعنيه الهند كما
يجب أن يفهم .

٣ — يفضل الأمريكيون تقديم المساعدات العسكرية على
تقديم المساعدات الاقتصادية، فإذا قدمت مساعدات اقتصادية جعلتها
مشروطة بشروط سياسية .

٤ — يعتمد الأمريكيون إلى التهديدات العسكرية للتعبير عن
سياستهم بدل استخدام المساعدات الاقتصادية :

فاذا انتقلنا إلى وجهة النظر الأمريكية (ويؤكد المؤلف أنه غير أمريكي) أمكن إجمالها فيما يلي :

١ — الهند ليست معنا ، فهي إذن ضدنا .

٢ — الوساطة الهندية في المشاكل الدولية كانت دائماً في مصلحة الجانب الشيوعي ولم تكن قط في صالح الجانب الأمريكي .

٣ — هناك تعارض في بعض مناطق العالم بين رسالة الهند الحياضية ، ورسالة الولايات المتحدة الأمريكية الدفاعية .

٤ — النظام الاشتراكي المتبع في الهند هو ضد المصالح الأمريكية ، ويحول دون توظيف رموس الأموال الأمريكية في الهند ، ولا شك أن رموس الأموال هذه كان يمكن أن تنهض بالإقتصاد في الهند .

٥ — في كثير من المناسبات تتخذ الهند موقفا يفهم منه أنها تعني أن أمريكا رمز للمادية ، وأنها تحتكر هذه المادية ، بينما تعتبر الهند رمزا للتجدد المعنوي .

ثم يقول المؤلف : وأخيرا ياسيدى الرئيس دعنى أتكلم بصراحة لقد سمعت كثيراً من الأمريكيين يقولون إن الرئيس نهرو لا يحبنا . وكان رد الرئيس نهرو على ذلك :

(أولاً) ليس صحيحاً أن الهنود لا يحبون الأمريكيون ، وإن كان في أمريكا بعض أنظمة لا تتماشى مع فلسفتنا في الحياة .

(ثانياً) ليس صحيحاً أننا نزعم أننا فوق المادية ، وأننا في حال تجدد معنوى لا يعنى قط بالمادة، وإذا صدر هذا من بعض الهنود فإنه ليس إلا وسيلة لإخفاء عيوبنا .

(ثالثاً) النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى تتبعه هو فى الحقيقة نظام مختلط إذ أننا نسمح بأن تكون الصناعات الصغيرة فى أيدي الأفراد ، أما الصناعات الكبرى والأساسية فيجب أن تكون فى يد الحكومة .

هذه هى سياستنا الاقتصادية، وهى كما ترى لا تتماشى مع السياسة الأمريكية التى تسند إلى القطاع الخاص . وسياستنا هذه أيضاً لا تتماشى مع السياسة الشيوعية .

وينتقل بنا المؤلف إلى موضوع آخر هو اهتمام السياسة الخارجية الهندية بالقارة الأفريقية ، فيوجه سؤالاً إلى الزعيم الهندى عن مدى مساعدة استقلال آسيا لاستقلال أفريقيا. فيجيب نهرو بأن اهتمام بلاده بأفريقيا يرجع إلى سببين أساسيين . أولهما كراهية الهندى للاستعمار ، وثانيهما نفوره من التمييز العنصرى .

ثم يضيف أنه مهما يكن الخلاف بين بعض الدول الآسيوية وبين بعضها الآخر ، وبينهما وبين الدول الأخرى ، فهناك موضوعان لا خلاف عليهما ، وهما مناهضة الاستعمار والتمييز العنصرى . وهناك أسباب أخرى تبرر اهتمامنا بالقارة الأفريقية ، منها أن خوف الهند من أن عدم تحرر أفريقيا قد يؤدي إلى اضطرابات دولية ، وخوفها من أن تقوم في أفريقيا حكومات صورية تؤيد التمييز العنصرى وتستمد قوتها من خارج القارة .

ثم سأل المؤلف : أيرجع اهتمام الهند بالشرق الأوسط الى هذه الاعتبارات نفسها ، والى وجود أقلية إسلامية كبيرة فى الهند ؟ فأجابته بأن اهتمام الهند بالشرق الأوسط يرجع إلى السببين معا ، ويرجع أيضاً إلى العلاقات التاريخية الوثيقة التى قامت بينهما . فالفارسية مثلاً كانت لغة رسمية فى الهند عدة قرون .

سؤال أخير ياسيدى الرئيس : إنك وأنت فى رأيناأ كبير مهندس رسم آسيا الحديثة ، فكيف تتصورها بعد خمسين سنة ؟ وبمعنى آخر صف لنا آسيا كما سيراها أبنائكم وأحفادكم .

ويجيب نهرو : بأن آسيا لن تتغير كثيراً فى الميدان السياسى ، وأنها ستتمو صناعياً ، وأنها ستستمر بدورها الإيجابى فى السلام والوئام ،

بخلاف أوروبا التي اتسمت في عهودها الأخيرة بطابع العدوان
والمشاكسة . ويرجع ذلك إلى تأثرنا بفلسفة غاندى وشخصيته ،
وفلسفته قد جعلت ثورتنا لا تقطع صلتها بالماضى ، بل اعتبرت في
الواقع بمثابة امتداد له . ففي كثير من البلاد نرى أن الحركات
السياسية والثورات إما كانت بمثابة رد فعل للماضى ، وإما قامت
على أساس بتر الماضى . أما فلسفة غاندى فقد استطاعت تجنب هذا
البتر ، وأنشأت شيئاً من الاستمرار... وإذا شئت تلخيص فلسفتى
بخلاصتها أنه يجب أن نعمل دون أن نلقى بالاً إلى نتائج عملنا ،
وهذا يعنى أنه يجب أن نلتزم شيئاً من التجرد والزهد أثناء العمل .
وأستطيع أن أقول فى الحدود التى يستطيع المرء فيها أن يحكم
على نفسه إتى لا أشعر بأية كراهية لدولتة ما ، أو شعب ما ، أو إنسان ما .
وهذا يساعدنى على الاحتفاظ بآئزان عقلى . .

وبلباقة الصحفي المجرب يختم تيبور ماندى كتابه بتلك الإشراقة
الروحىة من نهرو زعيم الهند العظيم .

الفصل الخامس

دراسات في المجتمعات السياسية

١ - المجتمع الشيوعي.

٢ - المجتمع الرأسمالي.

المجتمع الشيوعي

ماكدت أعلن عزمى على السفر إلى بولونيا حتى وجدت المعارف والأصدقاء من حولى يكثررون من القيل والقال عن البرد وأفاعيله . فمنهم من يخوفنى من برد الطبيعة القارس فى هذا الأوان من السنة ، ومنهم من يحدثنى عن البرد السياسى ، ومنهم من يذكرنى بالحرب الباردة وآثارها ، وكلهم بالإجماع — على وجه التقريب — ينصحون لى باجتناى الرحلة إلى مناطق البرود هذه . ولكننى لم أدع ما سمعت يثبط عزيمتى وركبت الطائرة ...

لقد كان أول ما اصطدمت به أن توقفت بنا الطائرة نحو ساعة فى مطار بودابست ، فإذا رأيت هناك ؟ وجدت رجال الشرطة يحيطون بالطائرة من كل جانب ، ويدققون كثيرا فى كل جواز سفر ، ويطيلون النظر إلى الصورة الملتصقة بالجواز ، ويتحققون من صاحبها . وحين سمح لنا بالنزول من الطائرة وجدنا المطار غارقا فى ظلام دامس وسكون عميق . ووصلنا إلى الاستراحة فوجدنا

كل المتاجر مغلقة ، فلا يستطيع أحد أن يشتري ما ألف المسافرون أن يشتروه من هدايا وتذكارات يقدمونها إلى الأهل والأصدقاء . وسأل رفيق مصرى من المسافرين ، وكانت قد جمعتى به فى الطائرة محض المصادفة عن سر هذا الإغلاق ، فقبل له : إن الذين يعملون فى هذه المتاجر يتركونها فى الساعة الرابعة من مساء كل يوم ، وضحك الرفيق المصرى ضحكة ساخرة وقال : طبعاً فهؤلاء موظفون ..

بارحت هذا المطار متشائماً بعض الشيء ، وتداعى إلى خاطرى ما كان قد حدثنى به أصدقائى قبل سفرى ، ثم زاد تشاؤمى حين وصلت بنا الطائرة إلى مطار بلد غير شيعى هو مطار مدينة فرانكفورت بألمانيا الغربية ، ولم يكن مبعث هذا التشاؤم فرانكفورت نفسها ، بل لئنى رأيت فيها عكس ما رأيت فى بودابست ، فما وقعت عيني على شرطة حول الطائرة ، ولا شرطة عند مدخل الاستراحة ، ولا مطالبة بجوازات السفر ، ولا ظلام هناك بل أنوار ساطعة ، ولا سكون بل حركة دائبة . وداخل الاستراحة عدة دكاكين عامرة بالسلع والهدايا والتذكارات ، وعشرات من الفتيات يوزعن ابتسامتهن المشرقة على المشترين تشجيعاً لهم على الشراء . كل هذا رغم أننا كنا فى ساعة متأخرة

من الليل . وقال الرفيق المصرى ملاحظاً : لا عجب فهو لاء ليسوا
موظفين ..

وإذن فلم تكن فرانكفورت هى مبعث التشاؤم ، إنما
المقابلة بينها وبين بودابست هى التى أثارت هذا التشاؤم إذ خشيت
أن أجد فى وارسو مثلما وجدت فى بودابست .

* * *

وما سمعته فى القاهرة عن وارسو سمعت مثله فى امستردام
فزادت وضوحاً تلك الصورة السيئة التى ارتسمت فى ذهنى عن
وارسو حين تعرفت فى المطار بتاجر هولندى كان ينتظر الطائرة
التي سأستقلها وقال لى : ، أنت ذاهب إلى بولونيا ؟ ، إن كان
الامر كذلك فاحترس يا صديقى كل الإحتراس ستجد المخبرين هناك
يحيطون بك ، وستجد آلات التسجيل فى كل مكان ، وكل كلمة تخرج
من فمك ستحصى عليك ، وكل ابتسامة بل كل سعة مستسجل عليك ..
احترس أيها الصديق المصرى . إن وراء التحيات التى ستستقبل
بها ، ووراء الكلمات الطيبة التى ستصافح أذنك ، وراء كل ذلك
عداء خفى لكل من لا يدين بالشيوعية . عداء لكل من ليس من
قومهم واستطرد يقول : وكم ستبقى هناك ؟ قلت : نحو أسبوعين

قال : مسكين أنت إذن . حاول ما استطعت أن تقصر مدة بقاءك هناك ، إن أعمال التجارة هي التي تضطرني إلى السفر إلى هناك نحو خمس مرات في السنة ، وكان الله لي في كل مرة أذهب فيها ...

ووصلت بنا الطائرة إلى مطار وارسو ، وانتهت إجراءات فحص جواز السفر ، وإجراءات الجمرك فيها لا يتجاوز دقيقتين . ووجدت في انتظارى رسلا موفدين من المعهد الدولي صاحب الدعوة الموجهة إلى ، ولم أجد مظاهر الحياة من حولي مطابقة للصورة المنشأمة التي علقت بذهني . بل على العكس وجدت حرية الرأي مكفولة ، والمناقشات علنية ، وكثيرا ما كنت أعارض من يجادلونني فلا يترددون في الجهر بما يعتقدونه في ستالين ، أو في خروشوف ، أو في جومولكا ، ولا يترددون أيضا في إعلان آرائهم في النزاع بين الكنيسة والمذهب الشيوعي . لقد أظهرت المناقشات التي دارت عقب كل محاضرة كنت ألقيا أن الحرية موفورة ، وأن الأفكار طليقة لا قيود عليها هناك ، وأن التاجر الهولندي أو الصديق المخلص أو الناصح المرشد إن لم يكن مغرضا فيها قاله لي فهو على الأقل مخطئ .

جنت الحرب العالمية الثانية على مدينة وارسو جناية كبرى ،
لإذ تسكاد تكون قد دمرت خلالها تدمير تاماً ، ولم يبق أثر لمعالمها
القديمة ، وكان حظها من التدمير والتخريب أكبر من حظ أى بلد
آخر فى العالم لو استبعدنا من حسابنا مدينتى هيروشيا ونجازاكي
اليابانيتين اللتين كانتا ضحية القنبلة الذرية .

وقبل أن أمر بمعالم المدينة الجديدة التى قامت على أنقاض
وارسو القديمة ، أدخلنى الرفقاء إحدى دور السينما الخاصة حيث
عرض علينا فيلم قصير يسجل تدمير القوات الألمانية لمدينة
وارسو سنة ١٩٤٤ ، والفيلم مكون من أجزاء مأخوذة من مجموعة
الأفلام العسكرية الألمانية التى كانت تسجل التدمير . وكانت ممثلة
فرنسية بارعة تعلق على الفيلم بأسلوب رائع جميل ، فكان هذا
حافزاً لمرافقى على أن يقول لى : هذا الفيلم محايد بمعنى الكلمة
لسبيين : أولها أنه مأخوذ من التسجيلات الألمانية نفسها . وثانيهما
أن الذى جمعه وعلق عليه هو شركة فرنسية .

وبدأت بعدئذ فى زيارة المدينة ، لقد رأيت الأحياء الجديدة
التي أنشئت ، وشاهدت السوق العامة والميدان المحيط بها ، والذى

أنشئ مطابقا للطراز المعمارى الذى كان قائما فى وارسو المدمرة .
وعلافت نظرى أن الحكومة هناك تتولى إعادة بناء الكنائس
لتكون ملائمة للنسق المعمارى للمدينة . أما البناء الداخلى الذى لا
يظهر من خارج ، وأما الأثاث وغيره ، فذلك من شأن رجال
الدين والكنيسة .

قد تكون بولونيا من أرقى الدول الشيوعية فى ميدان الثقافة ،
والفن ، والأدب ، والمسرح ، فى مدينة وارسو وحدها أربعة
وعشرون مسرحا تزدهم بالرواد كل ليلة ، وهذه الظاهرة لا تقتصر
على وارسو وحدها ، ولكنها تبدو فى مختلف المدن البولونية ،
فوفقا لإحصاءات سنة ١٩٥٨ يبلغ عدد المسارح ١٤٨ مسرحا عددا
دور السينما ، وعدا التلفزيون الذى ينتشر فى أكثر الفنادق
والمقاهى .

وإذا عددنا مدينة المسارح ، فيجب أن نعدّها أيضاً مدينة
المكتبات ، بل يجب أن نقول أن بولونيا دولة المكتبات حقاً ،

إذ أن بها ٦٥٩٤ مكتبة عامة ، و ٢٥٨٠ مكتبة للنقابات ، و ٢٧٩٣٧ مكتبة مدرسية .

* * *

ما أوردناه من قبل مدعما بالأرقام ، يشير في وضوح إلى أن بولونيا من الدول المتقدمة في الثقافة والآداب والفنون ، ويقبل أبناءها على الجامعات إقبالا شديدا يشبه إقبال أبنائنا الطلاب على الجامعات عندنا . ولذلك تعرضوا لمشكلة تضخم الجامعات على نحو ما تعرضنا له ، إلا أنهم استطاعوا أن يعالجوا ذلك معالجة حازمة ، إذ أن كل كلية من كليات مختلف الجامعات تحدد عدد الطلاب الذين ستقبلهم مقدما وفقا لما تشير به الهيئات المختصة التي تبني قراراتها على دراسة مقتضيات حال البلاد . ثم تقوم كل كلية بعمل مسابقة في بداية السنة ، ويختار العدد المطلوب من بين هؤلاء المتسابقين ، والراسب في امتحان المسابقة يمنح فرصة واحدة أخرى في السنة التالية ، فإذا أخفق فعليه أن يتجه إلى غير ميدان الجامعات .

أما عدد طلاب الجامعات هناك فيصل إلى عشرين ألف طالب ،

أى نحو ربيع عدد الطلاب الجامعيين فى الجمهورية العربية المتحدة ،
مع أن سكان بولونيا نحو ثلاثين مليوناً .

وقد قال لى بعض المشرفين على التعليم الجامعى إن النية متجهة
نحو تحديد عدد طلاب الجامعات فى السنوات المقبلة .

ومما روى لى أن أستاذاً لفن المعيار فى إحدى الجامعات يعدونه
أكبر مهندس معمارى لديهم ، وتعمل زوجته فى الوقت نفسه مهندسة
معمارية ، وليس لهما إلا ولد واحد كان كل أمهما أن يصبح
مهندساً معمارياً مثلهما ، ولكنه أخفق فى أول مسابقة ، وأخفق
كذلك فى المسابقة الثانية ، فلم يشفع له مركز والديه وأصبح الآن
يعمل فى أحد مصانع النسيج .

* * *

إذا كنت قد أعجبت بما بدا لى من رفع المستوى الفنى والثقافى
والعلمى فى مختلف الميادين ، فقد أعجبت أيضاً بالدعاية المنظمة
التي يقومون بها لبلادهم وقضاياهم ومشاكلهم ، حتى لقد كنت
لا أكاد أوجه إلى المرافقين لى سؤالاً عن قضية أو مشكلة أو مسألة
ما حتى أجد هؤلاء المرافقين قد قدموا إلى فى اليوم التالى كتاباً
أو رسالة فى علاج هذا الموضوع الذى سألت عنه ، وليست هذه

الكتب والرسائل باللغة البولونية فحسب ولكنها أيضا مترجمة إلى الفرنسية أو الانجليزية . وقد أهديت إلى بعض الكتب التي تناول أحدث الإحصاءات، وأحدث الأبحاث باللغتين الإنجليزية والفرنسية ، مما جعلنى أعتقد بحسن تنظيم دعايتهم ، وبينما كان إعجابى يزداد بتنظيم الدعاية البولونية ، اصطدمت بأمر أثار مشاعرى حين زرت سفارة بلادنا هناك فلم أجد إلا مجموعة من مجلة مصورة تصدر فى بلادنا باللغة العربية أرسلت هناك بالبريد الجوى ...

* * *

أتيج لى أثناء هذه الزيارة أن أشاهد مدناً كثيرة ، ومصانع متعددة ، ومتاحف مختلفة ، ومعاهد وجامعات ، تركت كلها آثارا فى نفسى ، يد أن الأثر الذى أثارنى أكثر من غيره ، وبعث الألم والحزن فى نفسى هو معتقل أوسفنسن .

يقع هذا المعتقل على مبعده سبعين كيلومترا من مدينة كراكوف ، وهو أكبر معتقلات الحرب العالمية الثانية ، كان قد أقامه الألمان النازيون ، وقررت الحكومة البولونية أن تحوله إلى متحف تسجل فيه فظائع النازية وجرائمها على البشرية ، وهى تنظم رحلات لوزار بولونيا ليروا هذا المعتقل كجزء من برنامج دعايتهم .

وقد زرت هذا المعتقل والثلاج يتساقط على مبانيه المهجورة ، وعلى الأسلاك الشائكة المكهربة التي تحيط به ، والتي كان من عملها قتل كل من يدنو منها ، وإلى جانب كونه أكبر معتقل أقامه النازيون فقد كان المكان المخصص لإبادة ملايين من اليهود ومن البولونيين بطريق الغاز الخائق ، ثم حرق أجسامهم في أفران خاصة في هذا المعتقل .

وتدل الإحصاءات على أنه كان يقسم لنحو أربعمائة ألف معتقل ، وإذا كنت أطوف فيه كان يتردد على خاطري قول أبي العلاء المعري :

خفف الوطء ما أظن أديم الأرض إلا من هذه الأجساد

ومهدت بمختلف العنابر التي تحولت إلى حجر للمتحف ، يمثل كل منها آلة من آلات التعذيب ، فهناك علب الغازات التي كانت تستخدم في الإبادة ، وحجر التعذيب والضرب ، والميدان الصغير الذي كان متخذاً للإعدام ، وصور التقارير التي كان يكتبها الأطباء لتسجيل نتائج التجارب التي يعرونها على المعتقلين والمعتقلات ، وكميات ضخمة من شعور السيدات المعتقلات التي كانت تقص وتباع لمصانع الغزل والنسيج .

وانتهت الجولة بهذا المعتقل الرهيب بمشاهدة المكان الذي شق

فيه الرجل الذى كان رئيساً لهذا المعتقل تنفيذ للحكم الذى أصدرته محكمة بولونيا العليا فى ٢ أبريل سنة ١٩٤٧ إن من قتل بالسيف مات بالسيف .

هذا وقد كانت ترافقنا فى هذه الرحلة مرشدة تشرح لنا بلغة فرنسية جميلة مختلف مشاهد المتحف ، ثم أدخلتنا فى مكتب المدير الذى رحب بنا ، وقدم القهوة الساخنة ؛ وسألنى عن شعورى بالنسبة إلى ما شاهدت من آثار الفظائع ، وقال لى : أكنت تتصور ذلك قبل زيارة هذا المعتقل ؟ .

ولم أجب على سؤاله مباشرة بل قلت : لأتى قرأت كثيراً من الكتب عن المعتقلات النازية ، وهأنا أراها حية ممثلة فى هذا المعتقل ، ولكن الذى يثير عجبى أتى إلى سنة ١٩٦٠ لم أر بعض هذا التحويل للمعتقلات الإنجليزية فى كينيا ، أو للمعتقلات الفرنسية فى الجزائر ، بل فى فرنسا نفسها يعذب هناك آلاف من الوطنيين .

وقالت المرشدة : إن هناك فرقاً بين المعتقلات التى ذكرتها وهذا المعتقل الذى تزوره اليوم ، فهو لم يكن لمجرد الاعتقال ولكنه للإبادة والحلاك .

وكان البرد قد اشتد ، والليل قد أقبل بظلامه فجعل المعتقل أشد رهبة وشناعة ، ولم أر ما يدعو لاستمرار المناقشة ، ولا جدوى من أن أقول إن المعتقلات التي ذكرتها لو كانت لا اعتقال الأوريين لكان لها نفس الضجة التي تثار حول هذا المعتقل ، ولكن سر الاستهانة بها أنها لغير الأوريين .

استأذنت بلطف ، وشكرت لهما ، وفي السيارة التي كانت تقلني إلى كراكوف علمت أن المرشدة كانت معتقلة في أوسفقتس مدة أربع سنوات ، وأن مدير المتحف كان كذلك معتقلا فيه ، وأنهما قد وجدا أن خير ما يصنعانه لخدمة بلادهما أن يكون عملهما في المكان الذي عذبا فيه .

السياسة والحكم في بولونيا

بدأ نظام الحكم القائم في بولونيا بتنظيم الديمقراطية الشعبية ، إذ استند على الدستور البولوي جوازي البولوني الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٢١ ، وفي ظل هذا الدستور قامت حكومة ائتلافية تجمع بين مختلف الأحزاب اليسارية تحت زعامة الحزب الشيوعي . وفي ظل هذا النظام اندمجت الأحزاب الاشتراكية في الحزب الشيوعي في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ باسم « حزب العمال الموحد » . وإلى جانب الحزب الشيوعي هناك حزب الفلاحين الموحد ، وهو

حزب قديم وجد قبل الحرب العالمية الثانية ليمثل مصالح الفلاحين ويدافع عنها . وهناك حزب ثالث هو الحزب الديمقراطي ويمثل الطبقة المثقفة في المدن وطبقة الصناع وأصحاب الحرف . وإلى جانب هذه الأحزاب الثلاثة ، توجد مجموعة رابعة تمثل من لا ينتمون إلى أى حزب من الأحزاب ، ويطلق عليهم اسم الأحرار ، وداخل هذه المجموعة تكونت كتلة النواب الكاثوليك الذين جعلوا سياستهم تدور حول مفاهيم المذهب الكاثوليكي . وهذا لا يعنى أن باقى أعضاء الأحزاب الأخرى كانوا لا يدينون بالكاثوليكية ، ولكن — كما قال لى أحد الرفقاء — كثير من أعضاء الحزب الشيوعى يشتركون فى اجتماعاته أثناء أيام الأسبوع ، ثم يذهبون إلى الكنيسة يوم الأحد ، وبذلك يكونون قد جمعوا بين الدين والدنيا .

وقد وزعت المقاعد فى البرلمان البولونى سنة ١٩٥٩ على النسق التالى : ١ — حزب العمال الموحد ، له ٢٣٩ مقعداً ، أى بنسبة ٥٢ر١٪ من المقاعد . ٢ — حزب الفلاحين الموحد ، وله ١١٨ مقعداً ، بنسبة ٢٥ر٧٪ من المقاعد . ٣ — الحزب الديمقراطى ، وله ٩٣ مقعداً ، بنسبة ٨ر٥٪ من المقاعد . ٤ — الأحرار ، ولهم ٦٣ مقعداً ، بنسبة ١٣ر٧٪ من المقاعد . ويتضح من هذا التوزيع فى المقاعد أن حزب العمال الموحد ،

وهو الحزب الشيوعي ، يتمتع بالأغلبية المطلقة .

وقد سألت خبيراً في الشؤون البرلمانية عن توقعاته في الانتخابات القادمة التي ينتظر إجراؤها في بحر هذه السنة ، وعملاً إذا كان يتوقع أن يحصل الحزب الشيوعي على أقل من نصف المقاعد . فأجاب حتى لو تم ذلك فإن الأوضاع لن تتغير لأن الحكومة ائتلافية وتتكون من الأحزاب الثلاثة .

وقد أوضح لي أحد النواب أن البرلمان يقوم بنشاط كبير منذ بدأ عهد الرفيق جومولكا ، وهو السكرتير العام للحزب الشيوعي اليوم ، وأن هذا النشاط إن كان غير واضح في الاجتماعات العامة للبرلمان لما لها من علنية تقتضي العموميات ، فإن نشاطه يبدو جلياً في أعمال اللجان البرلمانية التي تتكون من نواب ينتمون إلى مختلف الأحزاب . وقد جرى العرف قبل عهد جومولكا على ألا يحضر الوزير اجتماعات اللجان البرلمانية ، اكتفاء بإجابة موظف كبير عنه ، ومنذ عهد جومولكا أصبح لزاماً على الوزير أن يحضر هو أو نائبه هذه اللجان ، وبما أن مناقشتها سرية غير قابلة للإذاعة والنشر ، فهي لذلك تعتبر وسيلة قوية لمراقبة الوزراء وأعمالهم وتوجيه النقد اللازم اليهم .

أما الوزارة فهي كغيرها من وزارات الدول الشيوعية ، تتألف

من نحو ثلاثين وزيراً ، منهم وزير دولة للإشراف على العلاقات بين الحكومة والكنيسة .

وراء النظام البرلماني السالف الذكر و وراء التنظيمات الشيوعية المختلفة ، يوجد نظام جوهري رئيسي ، تارة يكون علنياً ، وتارة أخرى يكون سرياً ، وهو ذلك الخلاف القائم بين الكنيسة الكاثوليكية الممثلة اليوم في شخصية الكاردينال فيشنسكي ، وبين الحزب الشيوعي الممثل في شخصية الرئيس جومولكا . فالقوتان المسيطرتان على الأمة البولونية هما : الكنيسة بمعابدها ، ومعاهدها ، وجمعياتها ، وصحفها ومجلاتها ، والحزب الشيوعي بخلاياه ، وسلطته ، وجنوده .

وبين هاتين القوتين الكبيرتين تقوم هدنة منذ سنة ١٩٥٣ أى منذ تولى الرفيق جومولكا مقاليد الحكم ، ووافق على بعض مطالب الكنيسة .

وقد قيل حينئذ لابد أن يتم الاتفاق بينهما لما بين الرفيق جومولكا والكاردينال فيشنسكي من قاسم مشترك أعظم ، وهو أن كلا منهما كان في السجن قبل سنة ١٩٥٣ ، وكانت نكته

الموسم عندهم أن المذيع قال وهو يعلق على الأحداث بمناسبة عيد رأس السنة : « الرفيق فيشنسكى سيقابل الكاردينال جومولكا » .

ترى إلى متى تستمر تلك الهدنة بين هذين النقيضين ؟

لسنا ندرى ، غير أننا أذكر أن « الرفيق » قال فى معرض الحديث عن الكاثوليك : إنهم أقوياء وأغنياء ، وأنهم منظمون ومستعدون للتضحية والجهاد ، إنهم قبل كل شيء متعصبون .

وقلت : ألا ينطبق هذا الوصف أيضاً على الحزب الشيوعى ؟

فأجاب : الحزب يمثل عامة الشعب . أما الكنيسة الكاثوليكية فتمثل طبقة من الأثرياء تناضل للدفاع عن أموالها وامتيازاتها .

ومرة أخرى : أتستمر الهدنة بين الحزب الشيوعى والكنيسة ؟

هناك فى الحزب نفسه من لا يرضون عن سياسة جومولكا ، ويرون أنه يجب أن يعود إلى ما كان متبعاً فى البلاد قبل وصوله إلى الحكم ، ويرون أن التسهيلات التى منحها للكنيسة أكثر من اللازم ، وقد تترتب عليها أضرار بالسياسة العليا للبلاد .

ومهما يكن من شيء فالذى بدا لى أن الكنيسة هناك مازالت أقوى قوة فى الدولة رغم ما تتضمنه الشيوعية من عمل على إضعافها وذلك باعتراف الشيوعيين أنفسهم .

اقتصاديات بولونيا

بولونيا دولة شيوعية بمعنى الكلمة ، فكل وسائل الإنتاج فيها والمرافق العامة والمتاجر مملوكة للدولة . والفندق الذى نزلت فيه ، والمطعم الذى تناولت فيه طعامى ، والمتاجر التى اشترت منها ما يلزمى ، وسيارات الأجرة التى ركبته وغيرها كلها مملوكة للدولة ، وكل من يعملون بها موظفون فى الدولة .

ولكن قيل لى إنه يجب ألا يؤخذ الحكم على عموميته ، بل ينبغى التمييز بين ثلاثة أنواع من الملكية ، وبالتالى بين ثلاث فئات من العاملين هناك .

أولاً : الملكية الاشتراكية كما يسمونها ، وهى تشمل كافة المرافق ، والعقارات ، والمنقولات المملوكة للدولة .

ثانياً : الملكية التعاونية ، وهى تشمل ما تملكه الجمعيات التعاونية .

ثالثاً : الملكية الفردية ، وهي لا تختلف عن نظام الملكية المتبع في بعض الدول غير الشيوعية .

وهذا التقسيم الثلاثي للملكية نجده قائماً في كل قطاعات الدولة ، ففي تجارة التجزئة مثلاً نجد بعض المتاجر من ممتلكات الدولة ، وتقوم عادة في الشوارع الرئيسية ، وبعضها مملوك للجمعيات التعاونية ، بينما هناك ثالثة يملكها الأفراد ، وتقوم في الأحياء الفقيرة .

أما نسبة بعضها إلى بعض حين كنت هناك سنة ١٩٥٩ فإن ٤٦٪ من المحلات مملوك للدولة ، و ٥٠٪ للجمعيات التعاونية ، و ٤٪ مملوك للأفراد .

وفي ميدان الصناعة نجد أن الدولة تملك ٨٥٪ منها ، والجمعيات التعاونية تملك ١٣٪ ، و ٢٪ يملكها الأفراد ،

وقد سألت عن نوع الصناعات التي يمتلكها الأفراد ويديرونها ، فقلت أنها تشمل السلع اللازمة للتغلب على أزمة من الأزمات مثل بعض أدوات البناء ، والبلاد في أزمة مساكن . وسيتيق الحال كذلك حتى يمين الوقت الذي يمكن فيه الاستغناء عن خدمة الأفراد .

والوضع فى القطاع الزراعى يختلف عن ذلك كل الاختلاف، فالمملوك للأفراد من الأرض الزراعية يبلغ ٨٥ ٪، والمملوك للجمعيات التعاونية يبلغ ١٠ ٪، والمملوك للدولة لا يمثل إلا ٥ ٪ .

والسياسة الزراعية التى اتبعتها بولونيا .غايرة للسياسة الزراعية التى اتبعتها عامة الدول الشيوعية ، فهى تقضى بنزع الملكيات الزراعية الكبيرة ، وتوزيعها على المعدمين بحيث لا يزيد نصيب كل منهم على ١٢٥ فداناً .

وفى بعض المناطق الغرية من بولونيا بلغ ما وزع على كل فلاح ٢٥٠ فداناً . وقد وفقت بولونيا فى هذه المرحلة الأولى الزراعية ، ولم تبدأ حتى الآن المرحلة الثانية ، وهى محاولة للتخلص من صغار الزراع الذين وزعت عليهم الأراضى فى ظل المرحلة الأولى . والغرض من إثارة طائفة المحرومين من الأرض على طائفة الملاك الجدد ، هو توزيع الأرض توزيعاً جديداً بعد أن أصبح لا يكتفى استغلالها لصغر مساحتها، فيضطر الملاك راضين أو مكرهين إلى الانضمام مباشرة إلى المزارع الجماعية بسبب الاضطهاد الذى يلاقونه ، وبهذا يتم تأمين الملكية الزراعية ويصبح الفلاح عاملاً لحساب الدولة .

وبولونيا قد تكون الدولة الشيوعية الوحيدة التى لم تلجأ بعد

إلى تنفيذ المرحلة الثانية للسياسة الزراعية اكتفاء بالمرحلة الأولى،
بما حدا ببعض النقاد السياسيين إلى القول بأن الشيوعية البولونية
تختلف عن الشيوعية الروسية .

والتسمية التي أطلقت على القطاع الحر — القطاع الثالث —
تدل في ذاتها على المكان الذي خصص له في الاقتصاد البولوني .
فهو في الدرجة الثالثة من الأهمية، لذلك ينتظر القضاء عليه عاجلاً
أو آجلاً . ورغم أن القضاء عليه أمر لا مفر منه ، فإن الحكومة
تعمل دائماً على تهدئة خواطر من يشملهم هذا القطاع تشجيعاً لهم
على الاستمرار .

ومن أمثلة ذلك، بعض تصريحات الرؤساء والمسؤولين البولونيين
تعلن في وضوح نية المحافظة على القطاع الحر والدفاع عنه .
فالبرنامج السياسي الذي أعلنته لجنة التحرير البولونية في لوبلان
في ٢٢ يولية سنة ١٩٤٤ ، جاء فيه صراحة أن المصانع والمناجر
والمعامل سترد إلى أصحابها ، ولن تستولى الحكومة إلا على
الممتلكات التي كانت في أيدي الألمان .

وقد كثرت هذه التأكيدات في تصريحات المسؤولين ، وفي
التعليقات التي لازمت الخطوة الأولى من مشروعات التنمية
الاقتصادية (سنة ١٩٤٧ — سنة ١٩٤٩) .

وقد اشترطت الحكومة لبقاء المشروعات في أيدي الأفراد :
١ - أن تكون من الصناعات الصغيرة التي يقوم صاحبها بأكثر نشاط فيها . ٢ - أن تكون من الصناعات الصغيرة التي تنتج سلعاً ضرورية للتصنيع في الدولة . ٣ - أن تكون سلعها غير قابلة للتحويل إلى الإنتاج الضخم .

أما التجارة الحرة ، فقد كان منظوراً إليها من بادئ الأمر على أنها مضرّة باقتصاديات البلاد ، فيجب القضاء عليها لتحل محلها التجارة العامة أو الحكومية .

وفي الوقت نفسه اتخذت الحكومة كل ما يلزم لتشجيع الصناعات الحكومية والمتاجر الحكومية ، وخصت القائمين بها بالمواد الأولية وتراخيص الاستيراد ليكون الإنتاج أقوى وأرخص ، وبذلك يعجز القطاع الحر عن المنافسة ، وعندئذ يتأكد الرأي العام أن التنمية الاقتصادية التي تحتاج إليها البلاد ، لا يمكن أن تتم إلا عن طريق القطاع الحكومي . ومنذ سنة ١٩٤٨ ظهرت في وضوح الاتجاهات الآتية :

(أولاً) القضاء على تجارة التجزئة الفردية .

(ثانياً) اندماج الصناعات اليدوية في القطاع التعاوني .

(ثالثاً) الاحتفاظ بالصناعات الصغيرة مادامت البلاد في حاجة إليها .

وقد تمكنت الحكومة من العمل على دمج الحرف اليدوية في القطاع التعاوني أو في القطاع الحكومي بطريق غير مباشر ، إذ اتخذت التدابير الكفيلة بذلك . ومن هذا أنها أوجبت على العامل في هذه الصناعات الحصول على تصريح من الحكومة ، لا من النقابة كما كان الحال من قبل . وأنها حددت ثمن المواد الأولية اللازمة لكل حرفة ، وحددت الأثمان التي يبيعون بها منتجاتهم ، كما قررت أن تكون المعاملات المالية لهذه الحرف عن طريق البنوك ، وحرمت التعامل بالنقد . وبذلك أصبحت للحكومة رقابة مطلقة على أصحاب الحرف اليدوية .

أما في ميدان تجارة التجزئة فقد عمدت الحكومة إلى إجراءات أخرى لتقيدها توطئة للقضاء عليها ، فأنشأت لجانا خاصة لتسعير السلع ، وحرمت ممارسة بيع التجزئة إلا بتصريح خاص وضعت له قيوداً شديدة ، ووضعت تشريعاً يقضى بفرض أقصى العقوبات على المخالفين .

ولم تبدأ مرحلة القضاء على القطاع الثالث إلا سنة ١٩٥٠ ،

وقد أعلنت الحكومة ذلك صراحة في قانون ٢١ يولييه سنة ١٩٥٠ بمناسبة صدور مشروع السنوات الست للتنمية الاقتصادية ، ووضع أسس الاشتراكية . وقد جاء في هذا القانون أنه لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة لتنمية التجارة المملوكة للدولة ، والتخلص من العناصر الرأسمالية أى القطاع الحر . وقد تمكنت من تحقيق هذا الهدف عن طريق الوسائل الآتية :

(أولاً) تغيير العملة : أشرنا الى ماقررتة الحكومة من وجوب اجراء المعاملات الفردية للقطاع الحر عن طريق البنوك ، وقد أصدرت الحكومة قانونا جديدا بتغيير العملة فأصدرت عملة جديدة جعلت كل (زيلوتى) منها يساوى مائة (زيلوتى) من العملة القديمة . هذا بالنسبة الى التعامل بين الافراد ، أما بالنسبة الى ديون الحكومة على الافراد فالوضع مختلف ، فكل مائة زيلوتى من العملة القديمة ، يدفع للحكومة مقابلها ثلاثة (زيلوتى) من العملة الجديدة، أى أن أرجحية الحكومة على الافراد فى التعامل بالعملة الجديدة تبلغ نسبتها ٣٠٠٪ .

فاذا فرضنا مثلاً أن تاجر أو صانع له حساب دائن فى أحد البنوك قدره خمسمائة ألف (زيلوتى) فإن هذا الدين يتحول الى ٥٠٠٠

«زيلوتى» من العملة الجديدة .

فاذا كان هذا التاجر نفسه أو الصانع مدينا للدولة بـشمن مواد أولية اشتراها ، أو بضرائب قيمتها قبل تغيير العملة مائتا ألف «زيلوتى» ، فانه يصبح مدينا فى ظل التغيير الجديد ، بمبلغ ٦٠٠٠ «زيلوتى» .

وقد ترتب على ذلك افلاس كثير من المتاجر والمصانع الصغيرة إذا اضطرب ميزان مالها وماعليها فعجزت عن دفع ديونها .

(ثانيا) القرض الإجبارى : هذا هو الأسلوب الثانى الذى ابتكرته الدولة للقضاء على القطاع الحر ، إذ ان القدر الواجب الاكتساب به فى القرض يختلف باختلاف القطاع الذى ينتمى اليه الفرد . فالعمال والموظفون مكلفون أن يكتبوا بمرتبه تراوح بين ٩ و ١٤ يوما من العام . وأصحاب الحرف اليدوية والمصانع الصغيرة وتجارة التجزئة يكتب كل منهم بنسبة تراوح بين ١٥ و ٢٥ ٪ من صافى دخله فى الربع الأول من سنة ١٩٥١ .

(ثالثا) التشريعات : أصدرت الحكومة سلسلة من التشريعات تقضى بتشديد الرقابة على من يعملون فى القطاع الحر ، وعلى من

يقومون بالتهريب أو المضاربة .

وقد نجحت كل هذه التدابير نجاحا كبيرا ، فانخفض إنتاج القطاع الحر في سنة ١٩٤٦ والسنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٥ بالنسب المئوية التالية وهي : ١٤٠ ، ٥٥ ، ٣٣ ، ٥٥ ، ١٠ ، ١٠ ، ٥٠ ، ٦٠ ، ٥٠ ، ١٠ على التوالي وذلك عن الصناعة الحرة . ٧٨٠ ، ٤٤٠ ، ١٧٠ ، ٩٢ ، ٧٢ ، ٣٦ ، ٣٣ ، ٢٧ على التوالي وذلك عن تجارة التجزئة الحرة .

كما انخفض أيضا عدد العاملين في الصناعات الحرة في سنوات ١٩٤٩ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥ بالنسب التالية ٣٨ ، ٣٠ ، ٢٠ ، ٢٠ على التوالي ، إذ كان عددهم ٩٩٢ ، ٦٥٨ ، ٤٧٨٨ ، ٥٢٨ ، ٥٢٨ على التوالي .

وقد أدى القضاء على القطاع الحر إلى فوضى لا مثيل لها ، وإلى جانب عجز التجارة أو الصناعة الحكومية عن الوفاء بما كان يقوم به القطاع الحر ، انتشرت الرشوة بين العاملين في القطاع الحكومي وبين المستهلكين ، وظهرت مساوئ التوزيع فأدى كل ذلك إلى اضطرابات بوزنان سنة ١٩٥٦ ، وما تلاها من اضطرابات جودا بست .

ولما وصل جومولكا إلى الحكم أعلن في خطبة مشهورة

ألقاها في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦، أنه يجب إعادة النظر في السياسة الاقتصادية في بولونيا، وأنه يجب التخلص من البيروقراطية ومن العيوب التي تعوق تقدم بولونيا نحو الاشتراكية الصحيحة. ومع أنه لم يجهر بعزمه على إحياء القطاع الثالث، إلا أنه وجه أنظار المصلحين إلى تقرير قيام القطاع الجر، ومحاولة إيجاد مكان له في النظام المتغير للاشتراكية الاقتصادية، أي في تلك المرحلة الانتقالية التي تجتازها الديمقراطية الشعبية في طريقها إلى الديمقراطية الشيوعية.

وعلى أثر ذلك توالى التصريحات والبيانات من المسؤولين، وكلها تعلن عن نية تمويل الصناعات اليدوية ومتاجر التجزئة والإبقاء عليها. ولكن رغم كل ذلك بقي القطاع الثالث حتى اليوم في مكانه يمثل الأقلية الفقيرة التي ينظر إليها كأنها ليست من صميم البلاد، لا لأن الحكومة قبضت يدها عن كل معونة لها فحسب، بل لأنها فقدت الثقة في الحكومة، كما فقدت الثقة بنفسها.

السياسة الخارجية البولونية

عرفت بولونيا في التاريخ الدبلوماسي الحديث بأنها دولة التقسيمات، وذلك بسبب أنها كثيراً ما ذهبت نهبا موزعا وفرنسة لأطماع الدول المجاورة لها فقد قسمت أول مرة (١١٧٢ - ١٧٩٥م) بين كل من النمسا وروسيا وألمانيا، ثم تعرضت للتقسيم مرة

أخرى في مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ ، حتى بعثت إلى الحياة بعد الحرب العالمية الأولى، ولكنها ما لبثت أن مزقت من جديد في بداية الحرب العالمية الثانية فشطرت شطرين: أحدهما لروسيا السوفيتية والآخر لألمانيا النازية . وعلى أثر هذا التقسيم الأخير فرت الحكومة البولونية إلى لندن حيث أقامت هناك لتدير الكفاح السرى. وعين الجنرال فلادسلاف سيكورسكى رئيساً للجمهورية البولونية المؤقتة ، واعترفت به الدول المتحالفة والولايات المتحدة. وأعيدت العلاقات الدبلوماسية بين الحكومة المؤقتة في لندن وبين الاتحاد السوفيتى بعد أن كانت قد قطعت في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٩ على أثر العدوان السوفيتى عليها .

وقد اعترفت الاتفاقية السوفيتية البولونية المنعقدة في ٣٠ يونية سنة ١٩٤١ ببطان التغييرات الإقليمية التى كانت قد تمت سنة ١٩٣٩ ، ولكن سرعان ما قامت أزمة بين الحكومة البولونية في لندن وبين الحكومة السوفيتية أدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مرة أخرى في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٣

وإذ ذاك تشكلت في وارسو حكومة بولونية سرية برئاسة بوليسلاف بيروت تمثل جبهة شعبية قوامها الأحزاب اليسارية كلها والحزب الشيوعى ، وتطورت الأمور فأصبح لبولونيا حكومتان : إحداهما

كان مقرها مدينة لوبلان ثم انتقلت إلى وارسو في ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ وهي تستند إلى تأييد الاتحاد السوفيتي ، والثانية مقرها لندن وتستند إلى الولايات المتحدة وانجلترا . وقد حاول تشرشل عبثاً أن يوفق بين الحكومتين ، وانضم إليه في هذا المسعى الرئيس روزفلت أثناء انعقاد مؤتمر يالطا ، ولكن مساعهما لم ينجح بل اشتد النزاع بين الحكومتين ، فلم تمثل بولونيا في مؤتمر سان فرانسيسكو ، ولم ينته هذا النزاع إلا عقب المفاوضات التي دارت في موسكو في يونيو سنة ١٩٤٥ بين الرفيق مولوتوف وكل من سفير الولايات المتحدة وسفير إنجلترا ، وأسفرت عن إنشاء حكومة جديدة تتألف من منتخبين من كل الأحزاب ، وإن كانت المناصب الرئيسية قد أسست للشيوخين ، واعترفت الولايات المتحدة وانجلترا بهذه الحكومة الجديدة التي تغلبت عليها الصبغة الشيوعية على أثر انتخابات ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ .

ووفقاً لقرارات مؤتمر بوتسدام ، ضمت بعض الأقاليم الشرقية من بولونيا إلى روسيا ، وعوضت عنها بعض الأقاليم من غربي ألمانيا . ولهذا تدور السياسة الخارجية البولونية في الوقت الحاضر حول محور واحد ، وهو الدفاع عن الأراضي الغربية ، وهي بالأقاليم التي كانت جزءاً من ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية ، والتي

منحت لبولونيا مقابل الأقاليم البولونية الشرقية التي أخذتها منها روسيا ، إذ أصبح لزاما عليها أن تحمي هذه الحدود الجديدة من طموح ألمانيا إلى استردادها. فشكلة الحدود التي تفصل بينها وبين ألمانيا الشرقية ، وتقع على مبعده سبعين كيلو متراً شرقى برلين هي قطب الرحي في السياسة الخارجية البولونية .

* * *

وقبل أن أعرض لمشكلة الحدود بين ألمانيا وبولونيا ، يتعين على أن أتحدث عن « المعهد الغربى » الذى أنشأته بولونيا سنة ١٩٤٥ ، لابين كيف يستعان بالعلم والبحث المنهجى الجامعى على خدمة القضايا السياسية البولونية .

أنشئ المعهد الغربى بمدينة بوزنان باعتبارها أقرب مدينة من الحدود البولونية الغربية ، ليقوم بدراسات تاريخية وجغرافية واقتصادية وقانونية ودبلوماسية هدفها الدفاع عن حق بولونيا في هذه الأقاليم الغربية لذلك سمي « المعهد الغربى » .

وقد زرت هذا المعهد ، وقابلت المشرفين عليه ، والعاملين فيه وتحدثت إليهم ، وعرفت منهم أن الحكومة منحت هذا المعهد أضخم مبنى فى المدينة ، وخصصت له مكتبة عظيمة تتضمن أحدث

المؤلفات والوثائق، ورصدت له ميزانية تقرب من عشرين ألف جنيه سنويا، وغرضها من ذلك نشر الأبحاث والمجلات والوثائق، وقد زرت المكتبة، وتصفحنا بعض نشرات المعهد وأبحاثه. فهناك « المجلة الغربية »، واسمها يرمز إلى الأراضي الغربية، وهي تصدر منذ أربع عشرة سنة مرتين كل عام. وهناك دراسات « أبحاث المعهد الغربي »، التي صدر منها حتى اليوم أربعة عشر مجلدا، وهناك سلسلة الأبحاث التي تصدر بعنوان « أراضي بولونيا القديمة »، وصدر منها عشرة مجلدات، وهناك سلسلة أخرى من الدراسات عنوانها « الدراسات الخاصة بالاحتلال الألماني في بولونيا »، وصدر منها ثمانية مجلدات. وهناك « مجموعة الوثائق الخاصة بالاحتلال التوتوني (الجرماني) »، وقد صدر منها سبعة مجلدات، وهناك « مجموعة الوثائق الخاصة بالتاريخ الحديث للأراضي الغربية »، وقد صدر منها ثلاثة مجلدات، هذا غير المؤلفات، وعشرات المقالات التي يكتبها العلماء البولونيون في هذا الموضوع.

وبينما كنت أزور قاعات البحث والمكتبة هناك، وأستعرض هذه المؤلفات العظيمة وهذه الجهود الهائلة لم أستطع إلا أن أحس عميق الأسف حين أقارن بينهم وبيننا. ولقد ضاعت منا فلسطين وهي قلب العروبة ولم نفكر حتى اليوم - وقد مضى على فجيعتنا

فيها اثنا عشر عاماً - في أن نعالج قضية فلسطين معالجة علمية
منهجية على غرار مات فعل بولونيا . فنحن إذا استئينا بضعة كتب
ومقالات ، وبضع محاضرات تلقى في بعض الكليات لانجد أى
صدى على لكارثة فلسطين .

ألم تكن جامعة الدول العربية قادرة على أن تصدر ولو مجلة
علمية واحدة تسمى « فلسطين » ؟ ألم يكن في وسع مجلة علمية في
شتى بلاد الوطن العربي أن تصدر ولو عددا واحدا يرصد لعلاج
قضية فلسطين علاجا علميا ؟

هذه بولونيا تؤسس معهدا علميا عظيما ، وتكرس له العلماء ،
وترصد له المال للدفاع عن أراض جديدة قد اكتسبتها ، ونحن
هنا نضن بمثل هذا أو يعضه من أجل استرداد أراض مقدسة
من صلب الوطن العربي اغتصبت منا اغتصابا .

كان هذا هو الذى يدور بخلقى ويمحز في نفسى وأنا أزور
المعهد الغربى في بوزنان .

وجدير بنا أن نعرض هنا الحجج والبراهين التى يقدمها البولونيون

الإثبات أن ماجرى العرف الحديث بتسميته الأراضي الغربية، إنما هي أرض أصلها بولونى ويجب أن تظل أرضا بولونية .

تقع بولونيا فى وسط أوربا فى شكل مربع كبير ، تتاخها من الشرق روسيا السوفيتية ؛ ومن الغرب ألمانيا الشرقية ؛ ومن الجنوب تشكوسلوفاكيا، ومن الشمال البحر البلطيق . ومساحتها نحو ثلثمائة ألف كيلومتر مربع أى نحو ثلث مساحة الإقليم المصرى ، وعدد سكانها نحو ثلاثين مليون نسمة ، أى أن كل مائة يعمرن كيلومترا مربعا ، وهى نسبة تدل على كثافة عالية فى السكان .

أما الأراضي الغربية فمساحة رقعتها نحو مائة ألف كيلومتر مربع ، أى أنها تمثل ثلث مساحة الإقليم البولونى، وهى أرض زراعية فى عمومها باستثناء منطقة سيليزيا العليا فاتها منطقة صناعية، بلغ إنتاجها عام ١٩٤٣ من القمح مائة مليون طن ، ومن الصلب أربعة ملايين طن ، إلى جانب مقادير ضخمة من الزنك والرصاص .

أما الحجج التى يدلى بها البولونيون للدفاع عن أحقيتهم لهذه المنطقة فتتلخص فى:

١ — إن نهري الأودر والنيسر ، اللذين تتألف منهما اليوم

التخوم الغربية لبولونيا ، هما الحدود الطبيعية لبولونيا ، وبذلك أصبح لها كيان إقتصادي وجغرافي معقول . ولما كان هذان النهران ينبعان ويصبان في بولونيا فإن من شأن هذا أن يوطد أوضاع هذه البلاد ، ويساعد على ربط أجزائها ، وتقوية وحدتها .

٢ — منذ ما قبل التاريخ الميلادى ، كانت القبائل السلافية تقطن هذه الأقاليم الغربية ، واستمرت كذلك حتى القرن الرابع بعد الميلاد ، فعودتها الآن إليها عودة إلى الطبيعة الأصلية ، وأكثر من ذلك أن (مسكو) الأول ، وهو أول ملك لبولونيا كان يمتد سلطانه على هذه الأقاليم ، كما أن المملكة البولونية كانت تمتد شمالا إلى المنطقة الساحلية بعد هزيمة القبائل الجرمانية سنة ١٤١٠م . في معركة جرونفالد المشهورة ، وسجل هذا الامتداد في اتفاقية تارون سنة ١٤٦٦ م .

٣ — من الناحية الإتنولوجية ، كانت هذه المناطق يسكنها البولونيون ، وإن كانت الأقليات الحاكمة من الألمانين . وألمانيا نفسها حين بسطت سلطانها على هذه الأقاليم ، كانت تعتبرها مملالا تستحق عناية ، ولهذا هاجرت العناصر الألمانية من هذه المنطقة إلى منطقة الرور ، حتى لقد بلغ عدد المهاجرين الألمان من هذه المنطقة فيما بين سنة ١٨٥٢ وسنة ١٩٣٩ نحو ثلاثة ملايين . ومقابل هذه الحركة

قامت حركة مضادة، وهي تدفق البولونيين على هذه المنطقة التي يعدونها وطناً لهم، مما جعل بسمارك يتبع سياسة عنيدة (لجرمته) المنطقة . ومن الأساليب التي اتبعها في ذلك ، منع استعمال اللغة البولونية في الكنائس ، والعمل على شراء الأراضي من البولونيين ونحو ذلك من شتى الوسائل .

٤ — من الناحية القانونية ذكر صراحة في اتفاقيتي يالطا (١٩٤٥/٢/١١) وبوتسدام (١٩٤٥/٨/٢) أنه يجب أن تمنح بولونيا أراض جديدة على حساب الأراضي الألمانية على أن توضع الحدود النهائية لتلك الأراضي عند إبرام معاهدات الصلح ، كما أنهما وضعنا تلك الأراضي تحت الإدارة البولونية، وأخرجتها من منطقة الاحتلال السوفيتي في ألمانيا .

٥ — بموجب الاتفاقيات التي أبرمت بين بولونيا وألمانيا الشرقية في ٦ يونية سنة ١٩٥٠ ، وفي ٦ يولية سنة ١٩٥٠ ، وفي ٢٧ يناير سنة ١٩٥١ اعترفت ألمانيا الشرقية بهذه الحدود الجديدة .

وبعضفون إلى كل ذلك ، أن منح هذه الأقاليم لبولونيا لا يعتبر تنازلاً من قبل ألمانيا ، بل بمثابة عودة الحق إلى صاحبه ، وأنه لا فرق بين عودة هذه الأقاليم إلى بولونيا وبين عودة إقليمي الألزاس واللورين إلى فرنسا سنة ١٩١٩

ويقولون أيضاً إنه من الناحية المادية الواقعية ، فإن ضم هذه الأقاليم استتبعه نقل ملايين من البولونيين من الأقاليم الشرقية التي كانت مملوكة لبولونيا فيما بين الحربين ، ثم انتزعت منها وأعطيت للاتحاد السوفيتي . وبسبب التزايد الطبيعي للسكان وصل عدد البولونيين القاطنين في هذه الأقاليم الآن إلى نحو ثمانين مليون نسمة ، وهو مطابق لعدد السكان الألمان الذين كانوا يقيمون بها فيما بين الحربين .

غير أنه إذا كانت ألمانيا الشرقية بحكم أنها دولة شيوعية قد وافقت على الحدود الحاضرة الفاصلة بينها وبين بولونيا ، وسجلت ذلك في الاتفاقيات المبرمة بينها وبين بولونيا ، فإن ألمانيا الغربية أعلنت مراراً عدم اعترافها بهذا الوضع ، بل أعلنت مراراً عزمها على استرداد تلك الأقاليم . والحجج التي كان يدلي بها المعارضون لقبول ألمانيا في حلف الاطلنطي كانت تدور حول هذه المسألة ، فكانوا يقولون إن حلف الاطلنطي حلف دفاعي لأن أعضائه ليست لهم مطالب توسعية . أما ألمانيا الغربية فإنها طامعة في استرداد ما فقدته من أقاليم ، وفي ضم ألمانيا الشرقية إليها ، فانضمامها

إلى الحلف وهذه مطالعها ، يخشى أن يحوله من حلف دفاعى إلى حلف هجومى .

ومهما يكن من أمر فإن الحجج الألمانية يمكن إنجازها فيما يلى :

١ — كانت هذه الأقاليم جرمانية تسكنها قبائل جرمانية منذ أقدم العصور .

٢ — اتفاقتا يالنا وبوتسدام تعتبران بمثابة تصريحات من جانب حكومات الدول المنتصرة ، ولا تعتبران قطاعات دولية . وأكثر من ذلك فإن برلمانات هذه الدول لم تصدق عليهما .

٣ — ألمانيا الغربية تعتبر الغير ، بالنسبة إلى هذه الاتفاقيات لو أصروا على اعتبارها اتفاقيات . ووفقا لأحكام القانون الدولى فإنه لا يجوز أن ينسحب أثر أى اتفاقية دولية على غير أطرافها إلا بموافقة هذا الغير .

٤ — مادامت ألمانيا الغربية لم توافق بموجب معاهدة صلح على هذا النزاع ، فإن انتزاع هذه الأقاليم من ألمانيا يعتبر عملا غير مشروع ، ومن ثم يكون لها الحق فى استردادها .

لا نريد أن نناقش حجج كل من طرفي النزاع ، ولا أن نرجع دعوى أحدهما على دعوى الآخر ، ولكن الواقع ثبت أنه في نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقبل أن تدخل جيوش الحلفاء في الأقاليم الألمانية ، كانت الشعوب الألمانية التي تسكن هذه المنطقة يبلغ عددها نحو ثمانية ملايين نسمة ، هرب منهم نحو خمسة ملايين فرارا من الغزو السوفيتي . وفي فبراير سنة ١٩٤٦ دلت الإحصاءات على أن الألمان الذين كانوا لا يزالون يقطنون هذه المنطقة يبلغون نحو مليونين . وابتداء من هذا التاريخ بدأ إجلاء هؤلاء الألمان إلى مجازع منظمين إلى منطقة الاحتلال البريطانية . وفي سنة ١٩٤٨ انتهت هذه العملية وخلت المنطقة من العناصر الألمانية .

أما نقل البولونيين إلى هذه المنطقة ليحلوا محل الألمان ، فقد تم كذلك تدريجيا ، وكانوا ينقلون من الأقاليم التي ضمتها روسيا السوفيتية .

ومن دراسة هذه الحوادث التاريخية المعاصرة نستطيع استنباط عبر قد تفيدنا في مشاكلنا الحاضرة ومن هذه العبر :

١ - يجب ألا نعول كثيرا على إثارة مشكلة اللاجئين العرب بحسبان أنها قد تهز مشاعر الأوربيين ، أو يكون لها وزن كبير في

المخاض الدولية، لأن هؤلاء اللاجئين يعتبرون قلة بالنسبة إلى ملايين اللاجئين الأوربيين الذين جرى تهجيرهم من قطر إلى قطر بين مختلف البلاد الأوربية بسبب التغيرات الإقليمية التي تمت هناك. ولا أدل على ذلك من أنني كلما كنت أثير هناك مشكلة اللاجئين العرب أسمع ردوداً كثيرة مدعمة بالأرقام تشير إلى أنهم لا قوا من مشاكل اللاجئين الأوربيين ما هو أقسى وأمر من مشاكل لاجئينا.

ب — استقرار السكان في منطقة معينة له أهمية كبرى، إذ يعتبر الطريق الصحيح لتملك هذه الأرض. فالبولونيون لم يستتب لهم تملك الأقاليم الجديدة سواء كانوا استردوها حسب رأيهم، أو اغتصبوها حسب الرأي الألماني إلا بعد أن استطاعوا أن يعمروها بثمانية ملايين من البولونيين. فلو أردنا أن نحتذى مثال بولونيا لوجهنا همنا إلى تعمير شبه جزيرة سينابنقل ملايين من السكان إليها، فلا يلبثون على مر الأيام أن يتكاثروا، فتزدهر أراضي هذه البقاع وينتشر فيها العمران ويكون أهلها درعاً لها يقبها شر العدوان.

ج — الدراسات العلمية ذات شأن في تدعيم المطالب السياسية للدولة في المحيط العالمي. فبولونيا لم تتردد في إنشاء معهد خاص

جعل رسالته بث الدعوة للدفاع بالوسائل العلنية عن الأقاليم التي استردتها وانفقت عليه عشرات الآلاف من الجنيهات ، وزودته بالكتب وعهدت به إلى طائفة من العلماء ، فوضعوا كثيراً من المؤلفات والأبحاث ترمى كلها إلى تعزيز البلاد من الناحية العلنية بعد أن تقوت من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية . أما نحن فكما قلنا من قبل خسرنا فلسطين فلم نجد حتى اليوم من يعنى بذلك علنيا بالمعنى الصحيح .

حديث مع الرفيق

ليس الحديث في حقيقة الأمر حديثاً واحداً ، ولا مع رفيق واحد ، وإنما هو مجموعة أحاديث دارت بيني وبين من رافقوني في بولونيا ، ومن تحدث إليهم أثناء إقامتي بينهم مستطعلاً حقيقة الفكر الماركسي ، وحقيقة تطبيقه على الطبيعة .

ولقد جمعت كل هذه الأحاديث المختلفة تحت بند واحد تفادياً لذكر الأسماء تيسيراً لتقديمها للقارئ العربي . كما أتى عمدت إلى تقديم الناحية الخفيفة من تلك الأحاديث ، إذ رأيت أن هذا قد يكون خير وسيلة لمعرفة حقيقة الشيوعية في الحياة اليومية ، فلقد قسمت في المقالات السابقة ، الأرقام والإحصاءات والدراسات القانونية والإقتصادية . وهأنذا أختم السلسلة بهذا الحديث :

إن الرفيق ، أو بعبارة أصح بمجموع الرفقاء ، يجمع بينهم الإيمان القوى بالشيوعية ، وتجمع بينهم الترية الشيوعية التي عاشوها منذ شبابهم ، وتجمع بينهم الرحلات التي قاموا بها إلى بلاد مختلفة . فهو لاء الذين قد اخترت لهم اسم « الرفيق » هم بلا شك زعماء الغد هناك ، أو تلك الطليعة التي تؤمن بالمجتمع الشيوعي العالمي ، وبضرورة القضاء على كل أنظمة ليست شيوعية ، فإذا يقول هؤلاء ؟ وكيف يفكرون ؟ وكيف يعملون ؟ وكيف يمزحون ؟ هذا ما قد حاولت إيضاحه في تلك الأحاديث .

فهمت من محدثي أنه اعتنق الشيوعية منذ مطلع شبابه ، ولو أنه لم يقل ذلك صراحة ، فثله مثل غيره من الشيوعيين الذين قابلتهم ولا يرتاحون إلى من يسأل الواحد منهم : هل أنت شيوعي ؟ وكأنني حين أسأل هذا السؤال أتدخل في شئون لا تعنيني ، أو كأنني أعلن أنني غير شيوعي ، إذ لو كنت شيوعيا لأدركت ذلك من أول وهلة وبدون حاجة إلى سؤال .

ومن رأى الرفيق أن الماركسية — وهو لا يرتاح إلى كلمة شيوعية — كلمة مرادفة لكلمة علم ، فشكل ما هو ماركسي فهو علمي ، وكل ما هو علمي فهو ماركسي ، والماركسية عندكم هي المنهج العلمي للحياة .

وقد دهشت لتسكهم بكلمة « علم » فهم يستعملونها بمناسبة وغير مناسبة . فالمناقشة العلمية والحجة العلمية ، والمشروع العلمي ، والفهم العلمي ، والعامل العلمي ... الخ . وتمسكهم باستعمال كلمة « علمى » تذكرنى بتمسك الغربيين بكلمة « حرية » ، حرية العقيدة وحرية الرأى ، وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماعات ، وحرية التجارة .. الخ . وتذكرنى فى الوقت نفسه بتمسك أهل الشرق بكلمة « الله » ، فبإذن الله ، والحمد لله ، وأعتمد على الله ، وإن شاء الله ... الخ . ولم أصرح للرفيق بهذا الذى دار فى خاطرى بل شجعتة على أن يتحدث .

وقد شرح لى أن الماركسى من منهجه أن يساعد كل الحركات التحررية ، وأن يعمل على تطبيق حق تقرير المصير لكل شعوب العالم ، وقال إتنا لهذا مددنا إليكم يد المعونة أثناء كفاحكم ضد الاستعمار .

وقلت له : إذا كان الأمر كذلك فما بالكم لا تسمحون للألمان بتطبيق حق تقرير المصير ؟ لماذا لا تدعونهم يجرّون انتخابات حرة ، أو يقومون باستفتاء عام لتوحيد بلادهم ؟ .

وقال الرفيق : الماركسية تقضى بأنه لا توجد قواعد على إطلاقها ، بل لابد من استثناءات . فإذا كان حق تقرير المصير يؤدى إلى تهديد الأمن والسلام كما هو الحال إذا اتحدت ألمانيا فيجب ألا يطبق .

وسألت متعجباً من هذا المنطق : ومن هو الذى من حقه أن يحكم بضرورة تطبيق القاعدة العامة أو الاستثناء ؟

فأجاب : مصلحة السلام .

وقلت : وكيف تستطيع أن تؤكد علمياً — ما دمت تقول إن سياستك قائمة على العلم — إن مصلحة السلام تقتضى بقاء ألمانيا منقسمة ؟

فلم يزد على أن قال : إن هذه بديهية ، والبدييات لا تحتاج إلى تفسير .

ولم أشأ أن أقول له إن كل ما يكون في مصلحة الماركسية وتدعيمها فهو عندكم على ، وكل ما هو ضد مصلحة الماركسية أو ضد تدعيمها فهو عندكم غير علمي ، ولكنى طلبت منه أن يفسر لى المقصود عندهم بالعلم .

وقال : كل ما هو مادي فهو على ، وإذن فكل ما هو على هو الذى يكون مادياً ، يستطيع المرء أن يفسره بطريق العلم المجرد .
وقلت : ألا تعتقد أن هناك روحانيات لا تخضع لتفسير العلم ولا يقدر على كشف أسرارها إنسان ؟ ونظر إلى في دهشة
وقال : أتصدق ذلك ونحوه مما ابتدعته الديانات ؟ .

قلت : نعم أو من بذلك ككثير من الشرقيين ، وبأنه إلى جانب العالم المادى يقوم عالم روحى ، وهناك ظواهر لا يمكن تفسيرها وفقاً لمعيار مادى خالص ، بل لا بد من إدخال العنصر الروحى .

وقال مخفياً غضبه : هذا كلام غير على ، وكيف تجاهر به وأنت أستاذ جامعى ؟ .

وقلت متلطفاً معه : لا تحسب أننى أحاول اقناعك بوجهة نظرى ، ولكننى أردت أن أوضح لك أن العالم الأفريقى الآسيوى لا يمكن أن يقبل فلسفة مادية بحتة لا يدخلها العنصر الروحى .

فابتسم الرفيق وقال : هذا فرق جوهرى بينى وبينك ، أنت لا تريد أن تقنعنى فى حين أننى أريد إقناعك .

الفودكا : قال لى الرفيق ، ونحن على المائة : ألك فى كأس أخرى من الفودكا ؟ وأردف ذلك بقوله : إن الفودكا داء لسنا ندرى كيف نتخلص منه . فالعمال ينفقون نصف أجورهم فى شربها ، ويدمنون عليها ، بل يلاحظ فى الغالب كثرة المتغيبين عن مصانعهم فى أيام الإثنين بالذات ، إذ يكون هؤلاء المتغيبين لا يزالون متأثرين بما تناولوا يوم الأحد من شراب الفودكا .

وأردف ذلك بقوله : لقد نجحنا في تغيير نظام الحكم ، ونظام المعيشة ،
ونظام الاقتصاد ، ولكننا لم ننجح في تغيير « عقلية الناس » .
وابتسمت له ، ولكنني كنت أقول في دخيلة نفسي : أليس
ذلك اعترافاً من الرفيق بأن الماركسية إذا كانت قد فرضت سلطانها
على كل مظاهر الحياة ، فإنها لم تتغلغل في القلوب والنفوس . ونظر
إلى الرفيق قائلاً : ماذا تعني بابتسامتك هذه ؟ وماذا تخفي وراءها ؟
فأجبت سريعاً : أفكر في الفودكا .
قال : كأنك تريد كأساً أخرى ؟ .

قلت : نعم .
فقال : احترس من كثرة شرايها لئلا تتمكني من أن أعرف
بعد ذلك ما تخفي وراء ابتسامتك .

فكاهاتهم السياسية : قلت للرفيق : ألك أن تتحفي ببعض
فكاهاتكم السياسية ؟ .

ولكنه كان متحفظاً فأردت أن أستدرجه إلى الحديث ،
فرويت بعض فكاهاتنا السياسية ، وضحك كثيراً من بعضها ،
وعندئذ قال : لدينا أيضاً مثلكم فكاهات سياسية قد تكون معبرة
عن النضج السياسي وعن قوة النقد ، وتكاد تكون دليلاً على الوعي
كدلالة فكاهاتكم على الوعي العام .

قال : فى إحدى المدن عشر فى مقر رئاسة مجلس البلدية على طفل حديث الولادة ، ولما وصل الخبر إلى حاكم المدينة طلب تعيين لجنة من الخبراء تقرير نسب الطفل إلى أحد المستواين ، واجتمعت اللجنة وانقسمت إلى ثلاث لجان فرعية ، عملت كلها ساعات متتالية وانتهى اجتماعها بتقديم تقرير مفصل إلى حاكم المدينة ، وجاء فى التقرير : أن هذا الطفل لا يمكن أن ينسب إلى أى مسئول لثلاثة أسباب :

أولاً - أنه ولد فى أوان الوضع الطبيعى ، ولم يسبق لأى مسئول أن نفذ مشروعاً فى ميغاده الطبيعى .

ثانياً - أن الطفل طبيعى كامل سليم من العيوب ، ولم يسبق لأحد من المسئولين أن قام بمشروع تتوافر فيه هذه الصفات .

ثالثاً - هذا الطفل ثمرة لذة ومتعة ، والمشروعات التى يتقدم بها المسئولون لا متعة فيها ولا لذة للذين يضعونها أو الذين توضع من أجلهم ، ولما رأى الرفيق ضحكت طويلاً من فكاهته ، استرسل فقال : إليك نكتة أخرى ، وقد نسبها محدثى إلى شخصيات كبيرة معروفة ولكننى أخفى هذه الأسماء : قال :

ذهب زعيم سياسى بولونى كبير لزيارة موسكو ، والتقى هناك

برفيق روسى عظيم رجب به واستضافه وأكثر من إكرامه ، وقال له : لأعبر لك عن مقدار الصداقة التى بين بلدنا ، سأهدى إليك أحدث سيارة أنتجتها مصانعتنا ، فأنشرح صدر الضيف وشكر للرفيق ، وخرجوا فوجدوا أمام الدار سيارة نفيسة لا يعدلها فى الفخامة أحدث السيارات الأمريكية ، ونظر إليها الضيف مسرورا ، وأسرع إلى بابها ففتحه وجلس على مقعد القيادة فإذا هو لا يجد عجلة القيادة ، الدركسيون ، فدهش وقال : أين عجلة القيادة ؟ فأجابه الرفيق الروسى العظيم : لست فى حاجة إليها ...

وختم فكاهته هذه بضحكة طويلة ، وضحكت معه ، ثم أضاف ليطمئننى ، أو على الأصح ليطمئن نفسه ، هذه الفكاهات السياسية تصدر أكثر ما تصدر من أعضاء قيادة الحرب .

جواز السفر : قال الرفيق وهو يساعدنى على اعداد حقيبتى للرحيل : لا تنس جواز السفر .
قلت : إنه يلازمى كظلى .

فقال : إذن أنت تعرف المثل الروسى القديم الذى يقول :
« الإنسان مكون من ثلاثة أجزاء : الجسم ، والروح ، وجواز السفر .

قلت : وفقا للنهج الماركسى الصحيح يجب تعديل هذا المثل
حتى يصبح الإنسان مكونا من جزأين : الجسم ، وجواز السفر .
ولم يعلق الرفيق على ذلك التعديل .

هدية ستالين : فى وسط مدينة وارسو تقوم ناطحة سحاب
تتألف من نحو ثلاثين طابقا ، وتتجمع فيها كافة الهيئات العلمية
البولونية من مجامع ، ومعاهد ، ومسارح ، ومكتبات ، وحين
مررنا أمامها أشار إليها الرفيق وقال لى : هذه هى هدية
ستالين لنا .

وقلت : إنها تذكرنى بناطحات السحاب التى رأيتها فى
أمريكا .

فقال : أبدا ، إنها تختلف عنها كل الاختلاف ، فهذه تعبر عن
الفن المعمارى الستالينى ، بل إن بناء هذه العمارة الضخمة جعلنا لم
نبن حتى الآن شيئا فى الفضاء الذى يحيط بها ، إذ أن المهندسين
المعماريين ما زالوا مختلفين على نوع المبانى التى يجب أن تقام ،
وحول ارتفاعها وشكلها لتتلائم مع هذا البناء الضخم .
وقلت : الهدايا أحيانا قد يكون ضررها أكثر من نفعها .

وأضاف الرفيق : خصوصا إذا كان الواهب متألين ...

بين الولاء والكفاية : دار الحديث بينى وبين الرفيق حول
فلسفة التطهير ، ونبهته إلى بعض الأبحاث العلية الغريبة التي دارت
حول هذا الموضوع .

فقال : إن الغربيين لا يفهمون حقيقة الأمور ، ويعمدون إلى
اللف والدوران عند معالجة أى موضوع .

وقلت له : ولكن ألا توافق على أن الزعماء تقضى عليهم
الزعامة ، وأن الأحكام يستندهم الحكم ؟ .

فلم يجب على سؤالي صراحة بل قال : إن لي تفسيراً آخر ، وهو أننا
كسنا في بداية الحركة نحتاج إلى الولاء أكثر من حاجتنا إلى الكفاية ،
ثم مرت الأيام وأصبح الحزب قويا ، وصرنا نفضل الكفاية
على الولاء ، فأصبح الموالون الجبناء يدفعون ضريبة جهلهم .

حلف وارسو : إنه حلف عسكري عقد بين الاتحاد السوفيتي
وبولونيا وألمانيا الشرقية والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا
ورومانيا وألبانيا . وقد قام لمواجهة حلف الأطلنطي في أوروبا ،
وأمانته القائمة مقرها مدينة وارسو .

وأشرت للرفيق إلى ما كابدت من متاعب في الحصول على مراجع لهذا الحلف حين كتبت عنه ، ونبته إلى صعوبة معرفة مدى نشاطه السياسى أو العسكرى، فهو مختلف في ذلك عن حلف الأطلنطى . وقلت له : أليس لديكم كتاب شامل عن الحلف كالكتاب الذى أصدره اللورد إسمائى الأمين العام الأول لحلف الأطلنطى ، أو الكتاب الذى نشره مسيو هنرى سباك وعنوانه : « لماذا حلف الأطلنطى » ؟ .

فضحك الرفيق وقال : لسنا فى حاجة إلى أن نشرح : لماذا حلف وارسو ، لأنه واضح الهدف للجميع ، أما حلف الأطلنطى ففى حاجة إلى مثل هذه الكتب لعدم اتفاق أعضائه فيما بينهم على هدف هذا الحلف .

وفكرت فى أن أهمس بحجة هذا الرفيق فى أذن المسئولين فى جامعتنا العربية ليعرفوا كيف يتخلصون من يسألهم : لماذا لم تصدر الجامعة العربية كتابا عاما شاملا عن جامعة الدول العربية وعن إيضاح أهدافها .

التقاليد: كراكوف التي كانت في وقت ما عاصمة بولونيا، تقع في ميدانها الرئيسي كنيسة كبرى قائمة منذ زمن طويل، وهي ذات برجين عظيمين، وفي أعلى كل من هذين البرجين كان يقوم حراس للمدينة ينبهون السكان بنفير عالي الصوت، كلما لاح لهم شبح مغيرين من التتار. وتروى التقاليد أنه بينما كان أحد الحراس ينفخ في النفير، انقطع صوته فجأة بسبب قذيفة أصابت صدره من نبلة أحد قناصة التتار، ولكن موت هذا الحارس الأمين أنقذ المدينة، ومن ذلك التاريخ إلى اليوم لا يزال يقف في البرج من ينفخ في كل ساعة من ساعات الليل والنهار النغبات نفسها التي كانت تصدر من نفير الحارس القليل.

وسألت الرفيق: أهذه النغبات مسجلة تذايح من آلة تسجيل؟

فقال: كلا، إنها صادرة من إنسان بل من جماعة من الناس يتناوبون هذا العمل، وكل ساعة ينفخون في النفير، بل تلتقطها في الساعة الثانية عشرة كل إذاعات بولونيا، وأمل أن تبقى تلك التقاليد إلى ما لا نهاية.

وكان بينما وبين الساعة الحادية عشرة نحو عشر دقائق حين كنا نمر في ميدان هذه الكنيسة، وعرضت على الرفيق أن تريت حتى

أسمع هذا النفير ، ووقفنا والثلج يتساقط علينا، ومرت الدقائق
بطيئة ، وفي الساعة الحادية عشرة دوى صوت النفير عاليا قويا
لينبه أهل كرا كوف خاصة والبولونيين عامة إلى خطر التار...

ولم أستطع أن أمنع نفسي من سؤاله : أيا ترى التار إليكم
دائما من الشرق ؟ .

لم يجب الرفيق على سؤالى ، ولكننى فهمت من تقاطيع وجهه
أتى أغضبته .

المجتمع الرأسمالى

يعتبر الأستاذ كلود جوليان فى عداد الكتاب السياسيين الفرنسيين الناشئين الذين يدل تفكيرهم وتدل كتاباتهم على إيمانهم أن الثقافة السياسية الفرنسية لا تزال تحتل مكانا مرموقا فى ميدان الفكر السياسى. وهو صحفى يعمل فى جريدة « لاسوند » ، ويعتبر من ألمع الخبراء الفرنسيين فى الشئون الأمريكية .

وقد أصدر منذ شهر كتابا عنوانه « الجديد فى العالم الجديد » ، ظهر باللغة الفرنسية، وكان موضع تقدير أكثر النقاد ومشار إعجابهم . ماذا يقول كلود جوليان عن هذا العالم الجديد الذى يصفه بأنه أصبح جديدا مرة أخرى عقب الحرب العالمية الثانية .

إن كتابه يبدأ بدراسة الطبقة الخاصة فى أمريكا ، وهى تلك الصفوة التى يمثّلها فى الاتحاد السوفيتى أعضاء الحزب الشيوعى . وهنا تتوارد هذه الاسئلة : من هم الذين يحكمون أمريكا؟ ومن هم الذين يسيطرون على الاقتصاد الأمريكى ؟ ومن هم الذين يوجهون الفكر الأمريكى ؟ أم أصحاب الملايين ، أم هم طبقة جديدة لا تملك الملايين ولكنها تحكم الملايين ؟ .

انه يبدأ الاجابة عن هذه الاسئلة بتحديد عدد أصحاب الملايين فيقول : انهم وفق احصاء مكتب الضرائب الاتحادية يبلغ عددهم ٢١٠ لكل منهم دخل سنوى يتجاوز مليون دولار . ويورد لنا أسماء هؤلاء الأغنياء ، ومقدار ما يملكه كل منهم ، ويشير الى مصدر هذه الملكية ، ويلمع الى أن نحواً من نصف هؤلاء وجدوا أنفسهم مالكيين لهذه الثروات منذ كانوا في المهد . وأما النصف الآخر فصدر ثروته البترول ، أو الاتجار في أراضي البناء ، أو مصادر أخرى . ثم يستأنس بدراسات وتحقيقات في شأن هؤلاء أجراءها الاستاذ فريج ميلز الاستاذ بجامعة كولومبيا اذ قام باستقصاءات دقيقة لعدد من ذوى الثروات في ثلاثة أجيال متعاقبة لمعرفة الطبقة التي ينتمى إليها أصحاب الملايين ، ثم يقدم لنا الأرقام الآتية عن الطبقات التي اشتقوا منها : من الطبقة الفقيرة ٣٩٪ / سنة ١٩٠٠ و ١٢٪ / سنة ١٩٣٥ و ٩٪ / سنة ١٩٥٠ ، ومن الطبقة المتوسطة ٢٢٪ / سنة ١٩٠٠ و ٣٢٪ و ٢٣٪ على التوالي ، ومن الطبقة الغنية ٣٩٪ / سنة ١٩٠٠ و ٥٦٪ و ٦٨٪ على التوالي .

وينهى المؤلف هذا البحث بقوله : إن أحداً لا يستطيع أن يصبح في أمريكا مليونيراً في الوقت الحاضر دون إرث ، أو دون إعفاء من الضرائب . أما طبقة أصحاب الملايين الحالية فهي ، إما في

طريق الزوال ، وإما في طريق التجمد على الأقل بحيث يتعذر أن ينضم إلى عدادهم آخرون .

أما الطبقة الجديدة التي تتحكم في ميداني المال والأعمال ، فهي طبقة كبار المديرين ، وهي طبقة لا يستطيع أفرادها أن يصبحوا من أصحاب الملايين في يوم من الأيام ، ذلك بسبب ما يتحملون من ضرائب ضخمة على الأيراد . ويقدم لنا أمثلة إيضاحاً لقوله ، منها أن هارولد كارفس مدير شركة جنرال موتورز مرتبه السنوى يقدر بـ ٦٩٦١٠٠ دولار لكنه يدفع منه ٥١٨٠٦٥٤ دولاراً ضريبة على الأيراد ، وبذلك يكون صافى مرتبه ١٧٧٠٤٤٦ دولاراً . ومنها كذلك أن مرتب هنرى فورد يبلغ ٣٨٣٠٠٠ دولار ضريبتها ٢٦٣٠١٩٥ دولاراً ، فيكون صافى إيراده ١٢٠٠٣٠٥ دولارات . وعلى هذا الوضع لن يحىء يوم يصبح فيه أمثال هؤلاء المديرين من أصحاب الملايين .

ثم ينتقل بنا إلى الظاهرة الاقتصادية الجديدة التي تبلورت بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي أن المصانع والبنوك لم يعد وضعها على ما كان حين كان يسيطر عليها فرد واحد ، أو أسرة واحدة . بل أصبحت موزعة بين عدد عديد من المساهمين . فهل معنى ذلك أن الرأسمالية في أمريكا قد استحالَت شعبية ؟ وإجابة عن هذا

التساؤل يعرض المؤلف إحصاءات تبين أنصبة مختلف طبقات الشعب من أسهم الشركات، فيتضح من هذه الإحصاءات أن الأسهم موزعة على النحو التالي : ٤٥ ٪ / للطبقات المشرفة على الشركات ، ٢٦ ٪ / لأعضاء المهن الحرة ، ١٦ ٪ / لطبقات كبار الموظفين ، ٧ ٪ / للفلاحين ، ٤٤ ٪ / للعمال الفنيين ، ١٤ ٪ / للعمال أنصاف الفنيين ، ٥٢ ٪ / للعمال العاديين .

يخلص من هذا الإحصاء أن ٩٨٤ ٪ / من العمال لا يملكون شيئاً من أسهم الشركات التي يعملون فيها . وعلى هذا ، واستناداً إلى أقوال الاقتصاديين الأمريكيين أنفسهم ، فإن ما يزعمه البعض من شعبية الرأسمالية في أمريكا ليس في الواقع إلا محض خرافة ، فالشركات الأمريكية المساهمة لا يملكها إلا ٢ أو ٣ في المائة من مجموع سكان الولايات المتحدة ، بل يلاحظ أن ١ ٪ من مساهمي هذه الشركات يملكون نحو ٦٠ في المائة من أسهم أكبر الشركات المساهمة الأمريكية .

ثم ينتقل إلى التحدث عن الطبقة التي تتمتع هناك بالسلطة الاقتصادية ، وعن جهل هذه الطبقة ، ويقارن بينهم وبين أصحاب المال والسلطة في أوروبا من كانوا في العهود السابقة يشجعون على صون الآداب والفنون والثقافة ، فكانوا بذلك عماد ذلك الذخر

من كنوز الثقافة التي قام عليها مجد أوربا ، أما أهل أمريكا فإنهم يعيشون اليوم على تركه الماضي ، وفي هذا قال رسل كرك : « يستطيع الشعب أن يعيش طويلا برأسماله الثقافي والأخلاقي ، إلا أن رأس المال هذا يجب تعهده بالتجديد إذا أريد تجنب الإفلاس الثقافي ، والصفوة الثقافية والسياسية والصناعية قد ماتت ، ولم يوجد من يحل محلها . وقال أيضاً المفكر السويسري وليم روبكي متحدثاً عن أوضاع أمريكا : « لأنه لم يوجد في أى مكان من العالم مثل هذه الهوة القائمة هناك بين المال والثقافة » .

ومن أسباب هذه الأوضاع ، النظام الجامعي في أمريكا ، ومقتضيات العمل في الشركات الأمريكية الكبرى فكلاهما عمل على تطوير عقلية الشباب في أمريكا ، وعقلية المديرين هناك ، فأصبح كل منهما يفضل حالة الاطمئنان والاستقرار على المجازفة والمخاطرة التي كان يتسم بها المجتمع الأمريكي من قبل . لقد ماتت الفردية في أمريكا ، وحل محل أبطال المال والأعمال المغامرين المجازفين طبقة المديرين والموظفين ، وقصارى ما يطلب من هذه الطبقة أن تحتفظ بما تسلمته من السلف .

ويقول المؤلف بعد ذلك بحث التغيرات التي وقعت في الميدان السياسي وفي نظام الحكم الأمريكي ومنها :

١ - تقوية سلطة الحكومة الاتحادية على حساب سلطة الولايات .

٢ - تقوية سلطة رئيس الجمهورية على حساب سلطة البرلمان، وقد اضطرت أمريكا إلى ذلك لتواجه سرعة الدبلوماسية السوفيتية في حركتها وتصرفاتها لأنها لا تنقيد برقابة برلمانية .

٣ - تقوية سلطة اللجان البرلمانية على حساب سلطة البرلمان نفسه .

إلى جانب هذه التغيرات في النظم الحكومية ، نرى هناك تبديلاً في المجتمع الأمريكي نفسه ، فالتوجيه والإرشاد في بداية القرن الحاضر كان مصدرهما الكنيسة والجامعة ونقابات المحامين . أما الآن فقد تلاشت هذه السلطة وحل محلها توجيه الصحافة والإذاعة والتلفزيون ، وفي الوقت نفسه تحولت الجماهير من حيدان الزراعة إلى ميدان الصناعة ، ففي سنة ١٨٢٥ كان الفلاحون يمثلون ٧٥٪ من مجموع الأيدي العاملة ، ثم أصبحوا سنة ١٨٧٥ يمثلون ٥٠٪ ، وفي سنة ١٩٣٠ هبطت نسبتهم إلى ٢٥٪ ، وفي سنة ١٩٥٥ أصبحت ١١٪ فقط . وإذا أضفنا إلى ذلك ما سبق أن ذكرناه وهو أن السلطة في الصناعة قد انتقلت من يد أصحاب المصانع إلى يد المديرين ، أستطعنا أن نفهم مغزى التغيرات الجذرية التي تمت في الحياة السياسية الأمريكية .

وفي مقام آخر من هذا المؤلف ، يتحدث الكاتب عن هيئات الضغط أو ما يسمى هناك « اللوبي » وهي منظمات تتكون للدفاع لدى سلطات واشنطن ، عن مصلحة معينة ، أو عن قطاع معين ، أو سياسة معينة . أما في أوروبا فإذا قامت مثل تلك المنظمات ، فتكون عادة سرية ، في حين أنها في الولايات المتحدة علنية تعمل جهارا ، بل لقد صدر في سنة ١٩٤٧ قانون « فوليت مونروني » يدعو تلك المنظمات إلى تسجيل نفسها في وزارة العدل . ومنذ ذلك الحين تم تسجيل ٩٠٠ هيئة من هذا النوع ، هذا عدا الهيئات التي ظلت تعمل في الخفاء .

وهذا الطراز من « اللوبيات » متعدد الأنواع . فهناك « لوبي » الفلاحين وقد استطاع أثناء عشرين سنة أن يقنع البرلمان باتخاذ سياسة ترمي إلى رفع أثمان الحاصلات الزراعية . وهناك « لوبي » الأطباء وهو ينفق سنويا نحو مليون ونصف دولار لمقاومة فكرة التأمين الطبي الاجباري . وهناك (لوبي) زراع القطن وقد نجح حتى اليوم في منع دخول الاقطن الاجنبية إلى أمريكا مع أنها أوجد وأرخص . وهناك (لوبي) منتجى الزبد الطبيعي وقد قام لمقاومة (لوبي) الزبد الصناعي ، وأخيرا وليس آخرا « لوبي » السكر وهو الذي ساعد على تثبيت نظام باتيستا في كوبا .

ولا يقتصر عمل هذه اللوبيات على الميدان الداخلي في أمريكا، بل عمدت الدول الأجنبية ذات المصالح في أمريكا إلى تشكيل لوبيات هناك للدفاع عن مصالحها. وقد نشرت مجلة لوك، الأمريكية سنة ١٩٥١ مقالا في هذا الموضوع، روت فيه أن الدول الأجنبية انفقّت نحو ١٥٠ مليون دولار، أى نحو ٧٥ مليون جنيه مصرى في الدفاع عن مصالحها وسياساتها لدى سلطات واشنطن.

ويشفع المؤلف هذه البيانات بأرقام قد نجد في تسجيلها ما يعيننا على تفهم العلة في ضعف دعايتنا في أمريكا بالنسبة إلى دعايات الأمم الأخرى. فيذكر أن أسبانيا تدفع لمدير اللوبي الذي يعمل بها واسمه شارل باتريك كلارك، نحو ٧٥ ألف دولار سنويا. ويوغسلافيا لجأت إلى خدمات جون روجى وهى تدفع له ألف دولار شهريا. ولبريطانيا وفرنسا وباجيكا لوبيات تعمل عن طريق مكاتب كبار المحامين مثل مكتب دين أتشيسون الوزير السابق الخارجية الولايات المتحدة، والصين الوطنية كانت تدفع ٦٠ ألف دولار سنويا للمؤسسة شارلى لتولى تنظيم علاقاتها العامة مع سلطات واشنطن. وإذا وازنا هذه الأرقام بالرقم المخصص لدعايتنا هناك ظهر لنا جليا موطن الضعف في هذه الدعاية.

وفي فصل آخر عنوانه: «مقر السلطة»، يتحدث عن الظاهرة

الجديدة التي طرأت على السياسة الداخلية في أمريكا ، وهى دور الجيش . فع أن الرئيس أيزنهاور هو عاشر ضابط يصل إلى رئاسة الجمهورية فى تاريخ الولايات المتحدة، فإن الجيش لم يكن له أى دور يذكر ، بل كان ينظر إليه على أنه طفيليات أو عالة على المجتمع . ولكن دخول الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الأولى، أتاح فرصة للجيش يقوم فيها بدور سياسى ، غير أنه سرعان ما أضاع هذه الفرصة على أثر رفض الولايات المتحدة للتصديق على معاهدات فرساي وعودتها إلى التزام سياسة العزلة . ولم يبدأ دور الجيش بالمعنى الحقيقى إلا أثر حادث بيرل هاربور، فنذ هذا الحين بدأت أهمية الجيش تزداد، حتى أصبح للضباط المسكاة الأولى فى المجتمع الأمريكى .

والأمثلة على تغلغل ضباط الجيش فى الحياة الأمريكية كثيرة . فالجنرال مارشال أصبح وزير الخارجية من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٤٩ ، والأميرال كيرك عين سفيرا فى بروكسل ثم فى موسكو ، والجنرالان لوسبوس كلاى ، وماك آرثر تقلدا أزمة الحكم فى ألمانيا واليابان .

ولا يقتصر نفوذ الضباط على الميدان السياسى ، بل تخطى ذلك إلى الميدان الجامعى . فالجنرال أيزنهاور عين قبل انتخابه لرئاسة الجمهورية مديرا للجامعة كولومبيا ، والأميرال نيمتس عين مديرا

لجامعة كاليفورنيا ، ونائب الاميرال أوسفالد كوجلوجين عميداً
لكلية الحقوق بجامعة جورج واشنطن ، حتى الخلطات والاجتماعات
الراقية أصبح ظهور الملابس العسكرية فيها من مقتضيات نجاحها .

وامتد هذا النفوذ إلى ميدان المال والأعمال ، وبما أن الحكومة
هى العميل الأول فى الصناعات ، فإن الشركات الكبرى قد بادرت
إلى تعيين الضباط فى مجالس إدارتها وفى مكاتبها ليكونوا خير
وسطاء بين الشركة والحكومة لإتمام الصفقات ، وفرض الخلافات .
فالجنرال ماك آرثر عين رئيساً لشركة رمنجتون للآلات الكاتبة
والجنرال ريد جواى قائد جيش الأطلنطى عين رئيساً لشركة
ميلون ، والجنرال دوليتل الذى كان يقود الأسطول الجوى الثامن
عند هزيمة اليابان ، أصبح نائباً لرئيس شركة شل ، والاميرال
كيرك صار رئيساً لشركة ميركاست المتخصصة فى إنتاج الصلب
الرفيع . ومعظم الشركات يعتمد على موظفين مختارين من الضباط
فى قسم الشركات العامة ، وهناك شىء قد لا يصدق العقل ، وهو أن
الجنرال عمر برادلى وكان قائد الجيش الثانى عشر أمام برلين عين
رئيساً لأكبر شركة لصناعة الساعات ، ولم يتردد فى أن يعلن فى
فبراير سنة ١٩٥٥ أثناء حملة صحفية أنه يؤيد فرض رسوم جمركية
إضافية على الساعات السويسرية التى غزت الأسواق الأمريكية ،
ويطالب بذلك باسم مقتضيات الأمن العسكرى .

ويقول السناتور بول دوجلاس إن ٧٤٪ من العقود التي تمت بين المصانع ووزارة الحرية نالتها ١٠٠ شركة يشتغل في مكاتبها ٧٢١ من كبار ضباط الجيش الأمريكي .

وعليه فالطبقة الحاكمة الجديدة مكونة من هذا التحالف الذي تم بين الضباط والموظف الكبير والصانع، فأصحاب السلطة الصناعية تحالفوا مع أصحاب السلطة السياسية وأصحاب السلطة العسكرية، فتألفت منهم تلك الصفوة الجديدة التي تزعم الولايات المتحدة في حاضرها .

وهل يعتبر هذا التحالف الثلاثي نواة لطبقة جديدة ؟ يختلف في الإجابة عن ذلك رأى علماء الاجتماع والسياسة :

فهم من يرى أن هذا التحالف قد أدى وسيؤدي إلى إيجاد طبقة جديدة مقفلة يصعب على أى أجنبي عنها أن يندمج فيها دون رضائها . وفريق آخر يرى أنه لا يوجد تركيز في السلطة ، وإنما يوجد توازن بين ثلاث سلطات قوية تكاد تكون متساوية القوة وهي : حكومة قوية ، ورأس مال قوى ، ونقابات قوية . ومادامت هذه الطبقة الجديدة الحاكمة لا تتوارث الحكم فلا خوف من أن تتجمد ، وتغلق الباب على نفسها ، فتفقد الميزات التي ينبغى أن تتوفر في الطبقات الحاكمة .

ومهما يكن الرأي فالذى لا شك فيه أن المجتمع الأمريكى قد فقد المرونة التى كان يتصف بها فى القرن الماضى حيث كان من السهل على أى مغامر أن يصل إلى أعلى مراتب الثراء أو السلطات .

إن الحصول على الثروة المالية ، أو الوصول إلى السلطة السياسية أصبحنا عملية شاقة وعسيرة يتطلب من الطامعين فيهما الرضوخ للطبقة الحاكمة الجديدة والعمل على نيل رضاها .

وإذن فما هو مكان الخاصة المثقفة من تلك الطبقة الحاكمة الجديدة ؟ وما موقف السلطة من أهل العلم والثقافة ؟ .

إن الرئيس أيزنهاور عرف خاصة المثقفين بقوله إنهم القادرون على أن يعبروا فى إسهاب وتطويل عما يمكن أن يقال فى بضع كلمات معبراً بذلك عن عدم رضائه عن هذه الطبقة . بل إن مكارثى استطاع تدعيم شعبيته لدى الجمهور الأمريكى ، لا بعدائه للشيوخ والحقبة ، ولكن بعدائه للطبقة المثقفة التى لا يرتاح إليها الشعب الأمريكى ، ولا الطبقة الحاكمة الجديدة .

وهنا لا يخفى المؤلف ألمه باعتباره من هذه الطبقة المثقفة المضطربة الحق فى أمريكا ، خلافاً للوضع فى النظام الشيوعى إذ جعل هؤلاء المثقفين المكانة الأولى فى مجتمعه .

وبعد ، فإن المجتمع الأمريكى فى تطور مستمر ، قوات جديدة تظهر ، وتوجات فكرية تتلاطم ... النقابات ... الملونون ... المثقفون ... ترى هل يأتى دور هؤلاء فى تقلد زمام السلطة ؟ .

مهما يكن الأمر فإنهم فى ظل النظام الحاضر لا يستطيعون الوصول إلى الحكم ، وبذلك تفتقد الطبقة الحاكمة الحاضرة تلك العناصر الحية من المجتمع الأمريكى ، ومآل ذلك أن يتهدهدها الخطر الذى تتعرض له أى طبقة حاكمة فى العالم قد تقطع صلتها الحقيقية مع الشعب الذى تتولى أموره ، والتى يطلب منها أن تكون صورة صادقة له .

أما فى الجزء الثانى من الكتاب فيحال جانباً آخر من المجتمع الأمريكى فيتحدث عن الملونين ، وعن الدين ، وعن التقاليد . ويبدأ بتحليل قضية الملونين فى أمريكا موضحاً كيف أتيح لهم أن ينالوا نصراً تلو نصر فى نيل حقوقهم السياسية والمدنية بغير طريق العنف . ويورد من العوامل التى أعانتهم على إحراز هذا النصر : زحفهم من الولايات الجنوبية . وطن الرقيق ومكان ممارسة التمييز العنصرى إلى الولايات الشمالية التى تقل فيها حدة التمييز العنصرى ، وهذه الهجرة من الجنوب إلى الشمال اقترنت بها هجرة أخرى من الريف إلى المدن مثل مدينة واشنطن مثلاً ، فقد كانت نسبة الملونين فيها عام ١٩٥٠ نحو ٣٦ ٪ من مجموع السكان فبلغت

٥٣٪ في مارس سنة ١٩٥٩ . وقس على هذا المدن الكبرى الأخرى مثل نيويورك وشيكاجو حيث ينتظر أن تكون غالبية سكانها من السود في زمن وجيز . وتعد هذه الهجرة من العوامل الرئيسية في تحرير الملونين من تسلط حكومات الولايات الجنوبية التي ما زالت تمسك بالتمييز العنصري ، وتجاهد في سبيل الإبقاء عليه .

وقد ساعدت هذه الهجرة على تقوية مركز الملونين ، إذ كان تشتم في الأرياف سببا في ضعفهم ، أما في المدن فقد أمكن أن يتكثروا في أحياء خاصة ، فأصبحوا عنصرا يحسب له حساب وبخاصة في الانتخابات ، وكذلك ارتفع بهذه الهجرة مستواهم المادى ، إذ تحولوا إلى عمال متخصصين بعد أن كانوا في الريف فلاحين أجراء .

ومن العوامل التي ساعدت الملونين على نيل كثير من حقوقهم نشوب الحرب الكورية ، إذ كانت سببا في القضاء على التمييز العنصري في الجيش بعد وقف العنصران في ميادين القتال جنبا إلى جنب وعلى قدم المساواة ، وعلى قلة نصيب السود من الرتب العسكرية العليا ، فنهج جنرال في الطيران ، ومنهم بعض كبار الضباط في البحرية والقوات البرية .

والملونين أربعة أعضاء يمثلونهم في مجلس النواب ، وإن كان لا يمثل لهم في مجلس الشيوخ ، وليس منهم إلا قاض واحد في المحكمة العليا .

والمعركة الأخيرة التي يخوض الملونون غمارها هي معركة التعليم المشترك ، وأول نصر نالوه فيها هو صدور حكم من المحكمة العليا بثبوت حقهم في هذا التعليم على أساس أن التمييز العنصري في طلب العلم لا يتمشى مع روح الدستور .

ولا يزال التمييز العنصري واضحاً في المسكن ، فهناك أحياء يأبى الملاك فيها أن يؤجروا مساكنهم للملونين ، وإذا تجرأ مالك فأسكن ملوناً فإن السكان البيض لا يلبثون أن يتركوا المبنى كله ، فيترتب على ذلك خلوه من السكان وانخفاض أجره .

وما زالت الولايات الجنوبية تلجأ إلى مختلف الوسائل لمنع الملونين من ممارسة حقوقهم السياسية أسوة بسائر المواطنين ، فنلا في مدينة بوسليجي ٢٥ ألف ملون ، ولكن لم يدرج في قوائم الناخبين إلا نحو ألف منهم ، وهذه الظاهرة ليست قاصرة على هذه المدينة بل تشمل الولايات الجنوبية جميعها ، إذ أن بها أكثر من خمسة ملايين ملون بلغوا السن القانونية التي تبيح لهم ممارسة حقوقهم السياسية ، ومع ذلك لم يستطع أن يقيد اسمه في جداول الانتخابات إلا نحو ربعهم .

أما الوسائل التي تتبع في منعهم من مزاوله حقوقهم فكثيرة ومنوعة ، منها التهديد ، ففي منطقة لاودنس تجرأ اثنان وخمسون من الملونين من بين ٩٢٠٠ ملون على أن يقيدوا أسماءهم في جداول الانتخابات ، فتسلم كل منهم صورة من الخطاب التالي : « آخر انذار ، إن كنت قد سئمت الحياة وتريد الخلاص منها فمارس حقتك في الانتخابات ١١ » .

ومن بين هذه الوسائل فرض ضرائب انتخابية خاصة على السود ، وقد فرضت عليهم في خمس ولايات وهي : الباما ، وميسيسيبي ، وتكساس ، وفرجينيا ، واركانساس ، وهذه الضريبة الخاصة توقعهم في ارتباك مالية لضعف مستوى معيشتهم بالنسبة إلى البيض . وأكثر من ذلك أن ولاية الباما جعلت الضريبة أثراً رجعياً برد استحقاقها إلى بداية بلوغ سن الرشد . فإذا فرضنا أن ملوناً في الخمسين من سني عمره أراد أن يمارس حقه في الانتخاب لأول مرة ، فإنه يكون ملزماً بأن يدفع قيمة الضريبة ٢٩ مثلاً .

ومن الوسائل التي تتبع لحرمان الملونين من حقوقهم الانتخابية قصر حق الانتخاب على من يجيدون القراءة والكتابة ، والممتحنون يعملون على إسقاط كل متقدم من الملونين للامتحان .

ويحتّم المؤلف هذا الفصل الذى خصصه للملونين بدفاع عن المجتمع الأمريكى فيقول: إن كثيرين من المعلقين الأوربيين يعتبرون التمييز العنصرى وصمة عار كبرى فى المجتمع الأمريكى ، ولكنهم ينسون أنه لا توجد دولة واحدة فى العالم حازت الأقلية العنصرية فيها تقدما فى سرعة التقدم الذى حازه الملونين فى أمريكا ، ولا توجد قوة تستطيع الآن أن توقف عجلة هذا التقدم.

وفى فصل آخر من هذا الكتاب ، يتحدث المؤلف عن تدين الشعب الأمريكى وإيمانه بالله . ويستهل هذا الفصل بقوله: إن الرفيق خروشوف حين زار الولايات المتحدة فى سبتمبر سنة ١٩٥٩ ، لم يدع مناسبة تمر دون أن يذكر آية من آيات الإنجيل أو التوراة . رغم عقيدته الشيوعية فى الدين ، وإنما كان يفعل ذلك لإمامته التام بمبلغ تمسك الشعب الأمريكى بالدين ، وعلمه بأن خير وسيلة لمخاطبة هذا الشعب وإقناعه ، هو استعمال العبارات التى عليها مسحة الدين والاستشهاد بما يلائم من آيات الكتب المقدسة .

ثم يقدم إحصاءات عن مختلف الأديان المعروفة فى الولايات المتحدة ، وعن نشاط أتباع كل دين منها من نحو الكاثوليك ، والبروتستانت ، والارثوذكس ، واليهود ، والمسلمين ، والبوذيين . الخ .

ثم يتحدث عن العلاقة القائمة بين مختلف أصحاب هذه الديانات، فيشير إلى أن الكاثوليك تبدو فيهم عقدة النقص لشعورهم بأنهم أقلية في دولة أغلبها من البروتستانت، بينما عقدة البروتستانت ناشئة من انقسام مذهبهم شيعا مختلفا كل منها يقل عددا عن الأقلية الكاثوليكية . ويقول إن الكنيسة المسيحية في أمريكا بعيدة عن النشاط الفكري والفلسفي ، ولكن نشاطها مركز في المجال الاجتماعي من نحو الاجتماعات الرياضية والحفلات الاجتماعية والرحلات

والمؤلف يفرق بين المسيحي الأوربي القريب من الفكر والفلسفة والمشاكل المنهجية ، وبين المسيحي الأمريكي الذي يمحصر نشاطه في الحياة الاجتماعية ، وآداب السلوك في المجتمع .

ثم يتحدث عن الكاثوليكية وازدهارها في الولايات المتحدة حدللا على ذلك بأن نحو مائة ألف بروتستانت يتحولون كل سنة إلى كاثوليك ، ويربط ذلك بشخصية السناتور كيندي الذي أصبح رئيسا للجمهورية الأمريكية .

ولم يمرض المؤلف لليهود ودينهم، ولا لدورهم في السياسة الأمريكية عامة ، وسياسة ولاية نيويورك خاصة . ولنا ندرى لم

أغفل هذا الجانب مع أن دور اليهود معروف في السياسة الأمريكية؟
ترى هل كان ذلك تحيزاً منه لليهود الأمريكيين، أم تهيئاً؟

ثم ينتقل في فصل آخر إلى الحديث عن ظاهرة تزايد السكان في القارة الأمريكية، وهو يقدر أنه بعد نحو نصف قرن سيصبح عدد سكان الولايات المتحدة مماثلاً لعدد سكان الهند، فإذا سارت الأمور على الوضع الحاضر مدى ثلاثين سنة أخرى، فسيبلغ عددهم ٦٠٠٠ مليون نسمة أى ما يعادل عدد سكان الصين اليوم.

وهو يرجع هذه الزيادة في السكان إلى زيادة النسل، أما قبل ذلك فكان مرجعها إلى زيادة الهجرة، ثم يورد إحصاءات طريفة تبرز فيه طابعه الصحفي كأن يقول: في سنة ١٩٥٨ كانت الولايات المتحدة تستقبل مولوداً جديداً كل سبع ثوان ونصف ثانية، وكانت تودع راحلاً عن الحياة كل عشرين ثانية، وكانت تستقبل مهاجراً كل تسعين ثانية.

أما النتيجة فهي أن عدد السكان آخذ في الازدياد بنسبة فرد واحد كل ١١ ثانية أى ٧٨٥٠ نسمة كل يوم، أو ٢٨٠٠٠٠٠ نسمة سنوياً.

ثم يتحدث عن الطبقات المختلفة التى يتكون منها هؤلاء السكان،

وعن توزيعهم في البلاد . ورغم أن الولايات المتحدة هي موطن الطبقة المتوسطة فإن فيها طبقة فقيرة تنتمي إلى الجماعات التالية وهي: صغار الفلاحين ولا سيما الأجرام منهم ، ثم الشيوخ، ثم الأسر التي تمزقت أو اصرها بسبب أو آخر كالوفاة أو الطلاق، ثم المرضى والمعزة .

ثم يختتم الكتاب بالحديث عن مستقبل المجتمع الأمريكي قائلاً: إن هذا المجتمع إذا ظل راضياً عن نفسه، معترفاً بمخترعاته وبمستوى معيشته وسمو مكائنه بين الأمم، فستكون نتيجة هذا كله انتشار الفساد ثم الاضمحلال حيث يصبح فريسة سهلة للترابين به . أما إذا وجد الأمريكي الذي يحسب حساب المستقبل ، ويتبصر في حاضره وفي حاضر غيره ، ويتدبر المفاهيم الأخرى التي تتردد في أذهان شعوب العالم، وإذا وجد الأمريكي الذي يقدر أن الخلافة وما إليها من أسباب الترف كالسيارة ومكيف الهواء ، ليست هي كل شيء في الحياة ، استطاع العالم الجديد أن يحدد نفسه وأن ينهض من كبوته كما نهض أثر كارتة ١٩٢٩ .

الفصل السادس

دراسات في الأنظمة السياسية

- ١ - الرأسمالية .
- ٢ - البيروقراطية .
- ٣ - التكنوقراطية .

الرأسمالية

ترددت كثيراً قبل أن أهم بقراءة هذا الكتاب ، فهو للأستاذ الكبير فرانسوا بيرو الذى تتلذت عليه فى معهد العلوم السياسية بباريس ، والذى كون فى نفسى عقدة بالنسبة إلى الاقتصاد ما زال عاجزاً عن التخلص منها حتى اليوم، ولكننى ما كدت أبداً قراءة الكتاب حتى وجدت فى نفسى رغبة ملحة فى متابعة قراءته مأخوذاً بجمال أسلوبه ، وعمق تحليله ، وجمعه بين الاجتماع والفلسفة والسياسة والاقتصاد . وكما ترددت بادية ذى بدء فى قراء الكتاب ، ترددت بعد قراءته فى عرضه . لالآن فرانسوا بيرو من المؤمنين بالرأسمالية والمدافعين عنها ، وإنما لصعوبة العرض لمثل هذا الموضوع فى هذا النطاق الضيق المحدود، ولكننى كما استطعت أن أتغلب على ترددى الأول ، تغلبت أيضاً على ترددى الثانى .

يبدأ فرانسوا بيرو كتابه بالعبارة التالية : « إن الرأسمالية كلمة معركة ، ويضيف إلى ذلك أن كلول ماركس قد دس فى هذه الكلمة مواد ناسفة لم تستطع أن تتخلص منها إلى اليوم، حتى فقدت معناها العلمى وأصبحت لا تستعمل إلا فى مجال الهجوم أو الدفاع، ورغم كل هذا فإن المؤلف يقرر أنه سيحاول أن يرد

إلى هذه الكلمة اعتبارها ويصفها وصفاً علمياً محايداً . فما هي
الرأسمالية ؟ وكيف تكونت ؟ وما هي القواعد التي تخضع لها ؟
وما هو مستقبلها ؟ .

هذا هو الذى يحاول المؤلف أن يجيب عنه فيقول : «إن
استنكار الرأسمالية ومهاجمتها أصبح أمراً سهلاً لا خطر على من
يقوم به ، وكذلك لا يستمد من هذا الاستنكار شيئاً من المجد .
أما المدافع عنها فهو كما يقول الاقتصادى الكبير شميتير مثل من
يتولى الدفاع أمام قاض قد أعد فى جيبه حكم الإعدام » .

ويرى المؤلف أنه ليست هناك رأسمالية واحدة ، كما أنه ليس
فى العالم اشتراكية واحدة ، فللرأسمالية كما للاشتراكية صور متعددة .
هناك الرأسمالية البريطانية ، والرأسمالية الأمريكية ، والرأسمالية
الألمانية ، ولكل منها طابع خاص ، بل هناك من يقسم الرأسمالية
بالقياس إلى أطوار حياتها . فورنر سمير يجعل للرأسمالية ثلاث مراحل :
رأسمالية ناشئة ، ورأسمالية ناضجة ، ورأسمالية مضمحلة . وهناك
من يقسم الرأسمالية ثلاثة أقسام : تجارية وصناعية ومالية ، أما
الزراعة فلا تدخل فى نطاق الرأسمالية بسبب الاستهلاك الذاتى
للقلاح وعدم خضوعها لميزانية محدة ، وللتداخل المستمر بين
الزرايع والمالك . وهناك الرأسمالية القائمة على المنافسة ، والرأسمالية

القائمة على الإحتكار ، بل هناك رأسمالية الوحدات الكبيرة ، ورأسمالية الوحدات الصغيرة .

وبعد هذا التصنيف لأنواع الرأسمالية ينتقل المؤلف إلى تطورها التاريخي فيذكره إجمالاً إذ يقول : إن ظهورها بدأ في القرن السادس عشر في صورة رأسمالية تجارية ، وفي القرن الثامن عشر ظهرت الرأسمالية الصناعية ، وأما في القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين أخذت الرأسمالية المالية تسيطر على الرأسمالية التجارية والصناعية .

يرجع عهد الرأسمالية التجارية والمالية إلى ظهور الاكتشافات الجغرافية الحديثة، وإلى ورود الذهب والفضة بكثرة إلى أوروبا، وإلى ظهور النقد الورقي ، وتركيز رؤوس الأموال في البنوك وفي السندات والأسهم . ويوضح المؤلف كيف بلغت البرتغال قمة الرأسمالية في القرن السادس عشر، ثم انتزعت منها هولندا هذه المكانة في القرن السابع عشر، إلى أن انتقلت إلى إنجلترا في القرن الثامن عشر إذ أصبحت دولة التجارين قبل أن تصبح موطناً للصناعة .

ظهرت هذه الرأسمالية في إنجلترا نتيجة لاتساع نطاق تجارتها الخارجية ومخترعاتها الفنية ، مثل اكتشاف البخار واختراع آلات النسيج . ويبين المؤلف ما كان من تحالف الرأسمالية التجارية

والمالية التي نشأت في أوروبا مع الرأسمالية الصناعية في إنجلترا، وكيف أن لندن ظلت العاصمة العالمية للرأسمالية حتى سنة ١٩١٤ حين قامت الحرب العالمية الأولى، فانتقلت الرأسمالية إلى خارج أوروبا حيث استقرت في الولايات المتحدة بأمريكا، وفي اليابان بآسيا. ويقول إن الحرب العالمية الثانية قد جعلت من الولايات المتحدة أقوى دولة رأسمالية في العالم، بل جعلتها مصدر الإشعاع الرأسمالي، ولقد جعلت لها هذه الحرب رأسمالية من طراز جديد فريد في نوعه.

ويفرد للرأسمالية الأمريكية فصلا خاصا، يشرح فيه كيف أنها تجددت، وانتعشت. وفي معرض إبرازه للقوة التي تتم بها اقتصادياتها، يذكر أن الدخل القومي للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٨ بلغ ما يعادل ٤٥ ٪ من الدخل القومي لسبع وخمسين دولة مجتمعة، وعلى الرغم من هذه الطاقة الاقتصادية الهائلة التي للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن المؤلف يقول إن أمريكا لم تستخدم هذه الطاقة للتأثير في اقتصاديات العالم. ويستند في ذلك إلى الاعتبارات الآتية :

أن التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، على ما لها من أهمية بالنسبة إلى كثير من دول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، ظلت في الواقع لا تمثل إلا نسبة محدودة من الدخل القومي الأمريكي.

ضعف معدل الاستيراد (أى نسبة قيمة الواردات بالقياس إلى الدخل القومى) وهذا المعدل أخذ يتضمن على مر الأيام على ما هو مائل لمن يتتبع تطورات التجارة الخارجية الأمريكية فى الفترة من عام ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠ .

ضخامة الاستثمارات الداخلية إن هى قورنت بالصادرات ، أما الاستثمارات الخارجية ، وإن كانت لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من الدخل القومى ، إلا أن معدلها يعد مرتفعا بالقياس إلى الدخل القومى للدول المقترضة .

يخلص من هذه الاعتبارات جميعها ، أن فى مقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤثر فى اقتصاديات العالم تأثيرا يتجاوز الحدود التى بلغها فى الوقت الحاضر بمراحل بعيدة .

دافع المؤلف عن الرأسمالية دفاع المؤمنين بها ، ويقرر أنها خير نظام وضع لنفع الشعوب ، بل هى النظام الوحيد الذى يخدمها . ويدلل على ذلك بقوله :

١ - أن قوام الرأسمالية هو الإنتاج الكبير الضخم الذى يكون أول مستفيد به هو الشعب ، وهو الذى يتألف منه ملايين من المستهلكين .

٢ - كلما زادت كمية الإنتاج قلت النفقات ، وبالتالي ينخفض

السعر وفي هذا فائدة للمستهلك وهو الشعب .

٣ — إشباع الطبقات الشعبية بسلعة ما ، يجعل المنتج مضطراً إلى البحث عن طبقات شعبية أقل مقدرة على شراء هذه السلعة ليقدّم إليها سلعة أرخص وأجود مما يجعل الرأسمالية نظاماً شعبياً بالمعنى الصحيح .

ويقول إن الرأسمالية لا تمتاز بشعبيتها وحسب ، ولكن تمتاز أيضاً بقوة الابتكار والتجديد . فالمجتمع إذا سادت فيه المساواة المادية وعمه التنظيم أصبح خاضعاً لسيادة « الروتين » ، والروتين بطبيعته يقضى على كل تقدم اقتصادى . ويرى أن التقدم الاقتصادى لا يكون إلا حيث يكون الابتكار والتجديد ، ولا ابتكار دون مغامرة . والرأسمالية عندهم هي نظام المغامرات ، وهي التي تدفع العالم إلى الأمام . وقد خصص بحثاً لهذا المغامر ، ويعنى به المشرف على المصنع أو المتجر أو المصرف ، فهذا المشرف لا يجعل همّه تصريف شئون الإدارة أو تنظيم سير العمل بل هو يقف كل تفكيره وعبقريته في الابتكار والتجديد والمجازفة ، فهو لا يقصر تفكيره على سد المطالب التقليدية للشعب ، ولا يخضع للروتين ، ولكنه في غير ما تردد ، يسلك سبيلاً جديداً محفوفاً بالمخاطر ليفرض سلعته الجديدة ، أو اختراعه الحديث على جمهور المستهلكين ،

ويحسّر هذه السلعة أو ذاك الاختراع مدة معينة إلى أن ينبرى له منافسون . ويكون الشعب إذ ذاك قد استوفى حاجته منها فيقل الاستهلاك وتقل تبعاله الأرباح ، وعندئذ يعود إلى التفكير في شيء جديد ، وهكذا ... وتلك الثورة الفكرية الدائمة هي الرأسمالية . ويختم هذا الفصل بقوله إنه إذا عومل هذا المنكر المغامر معاملة الموظف أصيبت الرأسمالية بالمرض ، أما إذا أصبح موظفا بالفعل ، ماتت الرأسمالية .

ثم يناقش الأزمات الدورية التي تمر بها الرأسمالية ، ويرى أن المفكرين ينقسمون في هذا ثلاث فئات : فئة ترى أنها أزمات طبيعية ملازمة للنظام الرأسمالي وستؤدي إلى القضاء عليه ليحل محله نظام آخر ، وفئة ترى أن هذه الأزمات من الأزمات التي تلازم النمو وتجعل هذا النظام يتطور ويتجدد ليصبح أقوى مما كان ، أما الفئة الثالثة فترى أنها أزمات شيخوخة تتطلب وضع إصلاح جذري للنظام .

ثم يتناول أثر الاحتكار والبطالة في النظام الرأسمالي ، فيقلل من أهمية هذا الأثر ، ويتهم أعداء الرأسمالية بالمبالغة في تقدير هذه الظواهر .

ويختم الكتاب بقوله إن نحن الحياة يأتي من أشياء ليس لها ثمن ، وأن القيم المحتوية والتقاليد والتراث الفكري والأدبي ليس لها ثمن ، وأن الرأسمالية ليست مدنية ولكنها مجرد وسيلة لتحقيق

مدنية ، وأنها رغم ما فيها من عيوب وجرائم ، قد أدت إلى النوع
البشرى خدمات جليلة ، وستظل دائماً تقدم هذه الخدمات بعمد
تطوير نظمها في النصف الثاني من القرن العشرين .

وقارىء الكتاب يشعرون لأول وهلة أنه يقرأ لرجل يتخرب
للرأسمالية بقدر ما يتحزب الشيوعى المتطرف للماركسية ، وإذا
كان هناك فرق بين المتحزب للرأسمالية والمتحزب للشيوعية ، فهو
فرق من حيث الكم لا من حيث الكيف . فإذا عددنا المؤلفات العلمية
عن الماركسية بالآلاف نجد ما يقابلها من المؤلفات العلمية التى تدافع
عن الرأسمالية إلا بضع عشرات ، فهل يرجع ذلك إلى أن الدافع
عن أحد النظامين أسهل من الدافع عن الآخر ؟ أم هل يرجع
ذلك إلى أن الجديد يكون عادة موضع البحث والتحليل ؟ أم هل
يرجع ذلك على قول فرانسوا بيرو إلى أن الإنسان ميال دائماً
إلى أن يسير مع التيار ، والتيار اليوم يسارى أكثر مما هو يمينى ؟
أم هل يرجع ذلك (كما قال لى بعض رجال الأعمال الأمريكين)
إلى أن الذى حقق النجاح لا يحتاج إلى أن يفلسف نظامه ؟ .

ليس من شأننا أن نجيب عن كل هذا ، لحسبنا أننا عرضنا
ليكتاب فرانسوا بيرو للدفاع عن الرأسمالية ، كما عرضنا من قبل
لغيره من المناهضين للرأسمالية ، آخذين بالحياض الإيجابية فى الميدان
العلمى ، كما أننا نؤمن به فى الميدان السياسى .

البيروقراطية

البيروقراطية كلمة مستحدثة في القاموس السياسى . ويقال إن « فانسان دى جورمييه ، العالم الاقتصادى الذى ينتمى إلى مدرسة الفيزيوقراط هو أول من استخدم هذه العبارة المكونة من كلمتين ييرو بمعنى مكتب أو ديوان ، وقراط بمعنى السلطة . فالبيروقراطية إذن هى النظام القائم على سلطة الدواوين ، كما أن الديمقراطية هى النظام القائم على سلطة الشعب ، والديكتاتورية هى النظام القائم على سلطة الحاكم المطلق .

وقد أصبح لكلمة « ييروقراتية » ، إلى جانب معناها الأصيل ، معنى آخر يراد به التهم والانتقاد ، حتى لتصلح أن تكون مرادفة لما نسميه « الروتين » ، أو رمزاً له .

وسواء أخذنا بالمعنى الحرفى للعبارة ، وهو سلطة الدواوين ، أو بالمعنى الرمزي وهو روتين الدواوين ، فإن المعنيين في رأينا يعبران عن ظاهرة حديثة تبلورت في المجتمعات السياسية سواء منها ما كان خاضعاً للنظام الرأسمالى كالولايات المتحدة ، أو خاضعاً للنظام الشيوعى كالاتحاد السوفيتى ، وقد فشلت هذه الظاهرة وازدهرت حتى لا نبالغ إذا قلنا إن القاسم المشترك بين هذين النظامين هو : « البيروقراطية » .

وظاهرة البيروقراطية هي موضوع كتاب للعالم الفرنسى الفريد سوفى ، وهو الكتاب الذى نعرض له هنا .
يبدأ المؤلف كتابه بعرض للتطور التاريخى للبيروقراطية ، وعنده أنها لم يكن لها وجود فى المجتمعات الفطرية حيث الأوامر والقوانين تصدر من الحاكم مباشرة ، دون حاجة إلى دواوين تتولى تسجيلها ، ثم عرضها على المحكومين ، ثم تتأول ما شاء لها التأويل فى طرق تنفيذها .

أما فى العصور اليونانية القديمة فكانت البيروقراطية تتمثل فى فئة من المواطنين ينتخبهم الشعب . ويرى المؤلف أن مصر بالنظر إلى وضعها الجغرافى ، واستواء رقعة أرضها كانت فى العصور القديمة أكثر الدول قابلية لنمو البيروقراطية . ثم يتعرض للبيروقراطية فى الامبراطورية الرومانية ، ويشرح كيف كان الامبراطور كلود أول من وضع نظاماً دقيقاً للوظائف ، أى البيروقراطيين ، ويختتم عرضه هذا بأن البيروقراطية كانت مصدر ضعف ومصدر قوة للامبراطورية فى آن واحد ، فهى مصدر قوة لأنها رغم الخلافات السياسية التى كانت تقع بين الحكام ، ساعدت على احتفاظ الامبراطورية بوحدةها ، وهى مصدر ضعف لأنها كانت سبباً فى انتشار الفساد والجور . ولم تظهر البيروقراطية بمفهومها الحديث إلا بظهور الدولة الحديثة بمهامها الجديدة كالعلم ، والصحة

والمواصلات ، وغير ذلك من مظاهر العمران والمدنية التي تتطلب فتح دواوين جديدة ، وإلا كثر من العاملين فيها .

ثم يتقدم المؤلف بقواعد سياسية واقتصادية يرى أن البيروقراطية تتبعها .

أما القاعدة الأولى فهي اطراد الزيادة في الدواوين . واطراد الزيادة في العاملين فيها تبعاً لذلك . ويقدم كثيراً من الإحصاءات يؤيد بها ما ذهب إليه ، منها أن عدد الموظفين في فرنسا مثلاً كان في سنة ١٩٢٩ نحو نصف مليون ، فأصبح في سنة ١٩٥٤ حوالي ٨٥٠ ألفاً ، وفي الولايات المتحدة فيما بين سنة ١٩٤٧ ، وسنة ١٩٥٥ زاد الإنتاج في قطاع صناعة الأدوات الكهربائية بمقدار ٨٧٪ . فاستتبع ذلك زيادة عدد العمال بنسبة ١٤٪ ، على حين زاد عدد الموظفين ٤٠٪ ، ويلاحظ أن هذا الاستمرار في زيادة عدد الموظفين ليس قاصراً في الدول الرأسمالية (في القطاع العام أو الخاص) ولكنه ينسحب أيضاً على الدول الشيوعية . ويذكر للتدليل في ذلك ما جاء في خطبة للرفيق خروشوف ألقاها في ٢١ يناير سنة ١٩٥٦ طالب فيها الشبان أن يجرّدوا سيوفهم من أغمارها لمحاربة البيروقراطية بمثل الحاس الذي حرّثوا به الأراضي الزراعية البكر . أما القاعدة الثانية من قواعد البيروقراطية فهي خفض أجور ومرتبات العاملين في هذه الدواوين خفضاً مستمراً ، ويرجع ذلك

إلى عدة أسباب منها : زيادة العاملين في هذه الدواوين ، ومنها ضبط صفار الموظفين على كبارهم لتحسين حالهم ، ومنها صعوبة تقدير كل موظف بمقدار إنتاجه في العمل . فالملاك مثلاً يسهل تحديد أجره بتحديد نسبة من الأرباح التي تدبرها حفلة المباراة ، ومدير المصنع من السهل معرفة مدى إنتاجه من مجموع ما أنتج المصنع ، أما الموظف في الديوان فلا سبيل إلى تحديد إنتاجه .

ثم يناقش مبلغ الفروق بين مرتبات صفار الموظفين ومرتبات كبارهم ، ويقرر أنها في بعض البلاد بنسبة واحد إلى خمسة ، وفي البعض الأخرى قد تكون النسبة واحد إلى عشرين ، ولكل من النسبتين مزايا وعيوب .

أما القاعدة الثالثة من قواعد البيروقراطية فإنها خاصة بالنمو البيولوجي للديوان . فالديوان كالإنسان يولد ، ثم ينمو ، ثم يموت ، بل إنه في نموه نراه خاضعاً لشريعة الغابة ، يحارب الدواوين الأخرى وفقاً لنزعة استعمارية ، فهو يحاول أن ينتزع اختصاصات الدواوين الأخرى ، كما يحاول أن يخضع لسلطانها المكاتب والدواوين الصغيرة التي لم تستقر بعد في خضوعها لسلطة معينة ، وتزداد هذه الظاهرة وضوحاً في أوقات الثورات ، والتغيرات المفاجئة .

والمؤلف يرجح تلك النزعة التوسعية الاستعمارية إلى عدة

أسباب ، فكلما زادت أهمية الديوان زادت أهمية العاملين فيه واتسعت سلطتهم ، فالرئيس الذى يتبعه أربعة مرهوسين لا يتساوى مع الرئيس الذى يتبعه أربعون مرهوسا . وكلما زادت أهمية الديوان كان ذلك مسوغا لطلب اعتمادات جديدة . وفى هذا الصدد يشير إلى قانون باركنسون المشهور الذى يقول إنه كلما زاد عدد الموظفين فى ديوان ما زادت مشاغل هؤلاء الموظفين ، كما يعرض أيضاً لقانون آخر فحواه أنه كلما نقصت السلع أو الخدمات التى تقدمها مصلحة ما زاد عدد الموظفين فيها . ويقدم إحصاءات يدلى بها على ذلك ، منها أن الأسطول التجارى الفرنسى فى سنة ١٩٤٤ بلغ الحد الأدنى من حيث عدد سفنه ، بينما بلغ الحد الأعلى من حيث عدد موظفيه ، ويفسر ذلك بقوله إن نقص السلع يؤدي إلى إنشاء مكاتب خاصة لتوزيعها ، ومكاتب أخرى للرقابة على حسن تصرفها ، وبذلك يزداد عدد الموظفين .

ثم يبين ما بين الديوان والانسان من تشابه فى مقاومة الموت ، ومكافحة أسباب الانحلال ، وفى هذا يضرب مثلا بالمكاتب التى أنشئت لدفع تعويضات من نزعت ملكيتهم فى فرنسا سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٣٨ لإقامة خط ماجينو ، فالمكاتب التى قامت يومئذ ما زالت تعمل حتى اليوم ... وفى إيطاليا نرى وزارة المستعمرات ظلت إلى سنة ١٩٥٦ تكافح عوامل الفناء ، رغم أن

إيطاليا فقدت كل مستعمراتها منذ سنة ١٩٤٤ . ويمكن أن نقيس على هذا استمرار قيام وزارة الأوقاف هنا بجميع مكاتبها وموظفيها رغم حل الأوقاف ...

ثم يتحدث بعدئذ عن رغبة الناس في العمل في الدواوين فيقول : لو كان الناس يرغبون عن العمل في الدواوين لاضطرت الدول إلى الإقلال من عدد المناصب في الدواوين ، وأولى البحث عن وسائل فنية آلية لتحل محل الموظفين . ولكن ما دامت الدولة تستطيع أن تجنّب بسر عشرات ومئات وآلاف من الموظفين فإنها لن تتردد في الجمع بين رغبتهم وبين سد حاجة دواوينها . ويقول أيضاً إن أية محاولة لمحاربة تضخم الوظائف تؤدي عادة إلى تضخم تلك الوظائف بالفعل . مثال ذلك إذا وجدت مصلحة ثانى توديان عمالها ثلاثاً ، فعلاج ذلك دائماً هو إنشاء مصلحة ثالثة تتولى التنسيق بين المصلحتين المتماثلتين عملاً ، مثلاً في ذلك مثل لجنة كلفت دراسة إجراء وفر في الميزانية فتبدأ بطلب اعتماد إضافي لها كي تتمكن من أداء مهمتها .

وينتقل بعدئذ إلى الحديث عن البيروقراطية أى الموظف ، ويستخلص من الإحصاءات أن الموظف بصفة عامة ينحدر من سلالة موظفين . وهذه الإحصاءات التي استند إليها وإن كانت

مقصورة على فرنسا، إلا أن هناك ظاهرة عامة تؤيد أن هذا يصدق أيضاً على بلاد أخرى غير فرنسا .

ثم يحلل الدوافع التي تحمل الأفراد على تفضيل العمل فى الدواوين ، فيذكر منها الرغبة فى الاستقرار ، والنفور من العمل البدوى والشعور بالكرامة والعزة فى الديوان ، إذ لافرق بين من هم فى قمة الهرم الاجتماعى الحكومى ، ومن هم عند قاعدته ، فهم يظهرون جميعاً فى زى واحد، ويجلسون إلى مكاتب متشابهة ، ويتقاضون مرتبات شهرية ثابتة ، ويضمنون معاشاً دائماً بعد خروجهم من الخدمة ، وكلهم يعيش على أمل أن يصل يوماً بحكم التقدم إلى أعلى مراتب الوظيفة .

ويتناول بعد ذلك فى دراسة خاصة ، مسألة اللجان باعتبارها إحدى العناصر الأساسية للعمل داخل الدواوين . فيشرح هدف عمل اللجان ، وطريقة العمل داخلها ، ويتحدث عن المشرفين على أعمالها كرئيسها ومقررها .

وهذا الفصل قد يكون أضعف فصول الكتاب ، فكل من عرف الدواوين من قريب أو بعيد لا يخفى عليه شيء مما أورده ، ولكنه بعد اشتمل على قواعد أساسية مبسطة يجب على كل إنسان أن يعلم بها ليستقبل عالم الدواوين إذا دخل فيه وهو عارف به .

ويدور حديثه بعدئذ عما يسميه البيروقراطية الدولية ، وهي بيروقراطية المنظمات الدولية ، سواء منها العالمية كعصبة الأمم ، والأمم المتحدة ، أو الإقليمية كجامعة الدول العربية ، أو الفنية كهيئة اليونسكو . فالذين يعملون في تلك المنظمات كلها ، هم الذين يكونون البيروقراطية الدولية .

وفي ختام الكتاب يقدم موجزا لأهم الانتقادات التي وجهت إلى الدواوين وإلى العاملين فيها ، ويخص منها :

١ — تبذر الدواوين في الإرادة العام ، وهذا التبذير يتحمله المواطن في شكل ضرائب جديدة ، وعن طريق رفع الأسعار ، أو تخفيض الأجور .

٢ — تتدخل الدواوين في شئون الأفراد ، وتعطل نشاطهم الإنتاجي .

٣ — الدواوين غير مسئولة ، بمعنى أنه لا يمكن تحديد مسئوليتها حين تخطئ .

٤ — تتحكم الدواوين في السلطات العامة للبلاد ، فأحيانا تكون سببا في تعطيلها ، وأحيانا تطغى على سلطتها ، بحيث يمكن القول بأن كثيرا من البلاد يعتبر نظام الحكم السائد فيها ليس هو الديمقراطي ، وليس الاشتراكية ، وليس الشيوعية ، بل هي البيروقراطية .

ورغم جملة الانتقادات التي تصدر من مختلف البلاد منها
تباينت نظمها، ومن مختلف الأحزاب منها تنوعت برامجها ومذاهبها،
رغم هذا كله فإن البيروقراطية تزدهر وتنمو نمواً مستمراً .

ولهذا يتساءل المؤلف : هل هذه الحملة الشاملة على البيروقراطية
لم تكن منظمة تنظيماً سديداً مجدياً ، بدليل أن الهجوم لم يستطع
وقف توسع نفوذ البيروقراطية ؟ أم هل البيروقراطية مرض
اجتماعي عضال لا علاج له ؟ ويتساءل أيضاً عن الدواء الذي
يمكن أن ينقذ الجسم الاجتماعي من هذا الورم الدرنى وهو
البيروقراطية .

إن « النور » هو العلاج الوحيد للبيروقراطية ، هكذا يقول
المؤلف ، وهو يعنى بذلك أن البحث عن وسائل وتنظيمات فنية
لإيضاح سير العمل داخل البيروقراطية ، وجعل عملها علنياً مكشوفاً
للجميع ، هو الوسيلة الناجمة للتخلص من البيروقراطية .

وأخيراً ، بماذا اختتم كتابه هذا ؟ لقد اختتمه بعبارة استمدحها
من مؤلف آخر يقول : إن المجتمعات تنشأ في ظل الدين ، وتنفى
في ظل البيروقراطية . ثم يعلق على ذلك بأمله أن إدراك هذه الظاهرة
قد تحول دون لقاء هذا المصير .

التكنوقراطية

التكنوقراطية هي إحدى العبارات المستحدثة في الاصطلاحات السياسية ، وقد أخذت تزدحم وتنشر حتى كادت تقرب من عبارة ديمقراطية ، وديكتاتورية ، ونحوهما .

والتكنوقراطية تعنى النظام السياسى الذى يمحصر سلطة الحكم بين التكنوقراطيين أى أصحاب الكفايات الممتازة والبراعات الفنية . فكما أن الديمقراطية تعنى وضع سلطة الحكم فى يد الشعب ، والديكتاتورية تعنى وضعها فى يد حاكم مطلق ، كذلك التكنوقراطية تعنى وضع السلطة فى يد الخبراء والفنيين .

وكثير من كتاب السياسة قد تناولوا هذا النوع من الحكم فى مقالات وأبحاث متعددة .

ومن هؤلاء الكتاب برودون ، وسان سيمون ومدرسته ، وباريتو وغيرهم ، غير أن واضح أحدث نظرية فى هذا الموضوع هو الكاتب الأمريكى جيمس برنهام . فرأى برنهام أن الرأسمالية بمفهومها التقليدى فى اضمحلال مستمر ، وأن الدولة ستستولى شيئاً فشيئاً على وسائل الإنتاج كافة ، ولكن هذا فى رأيه لايعنى تحقق ما توقعه الفكر الماركسى ، بل يعنى ظهور طبقة جديدة هي

طبقة كبار المديرين والفنيين الذى ستؤول إليهم السلطة .

ومؤلفات برنهام ليست هي الوحيدة في هذا الميدان، ولكن هناك عشرات من المؤلفات والأبحاث والنظريات تدور حول هذه الفكرة ، وتؤيدها . ومما تناولته المقارنة بين الخبراء والعلماء المجردين عن الشهوات، العاكفين على العلم والتنظيم والتفكير في الصالح العام، وبين رجال الأعمال الذين لا يفكرون إلا في مقدار ما يتحقق لهم من ربح ، وما يكفل مصالحهم الشخصية ، ومن ذلك أيضا المقارنة بين العلماء والخبراء الذين يستمدون قوتهم من العلم الخالص ومن التجربة المدروسة ، وبين السياسيين الذين يستمدون سلطانهم من الدجل والتزوير على الشعب ، ومن الأقوال المأثورة التي ابتكرها الفيلسوف برودون : « المصنع سيقضى على الحكومة ، وعبارة « جمهورية الإنتاج ستحل محل جمهورية الأحزاب » .

وأنصار التكنولوجيا يطيلون في تفسيرها ، ويشرحون كيف أن أصحاب السلطة الحقيقية في مجتمع القرن العشرين هم ذوو الكفايات أى العلماء والخبراء سواء أكان علمهم وخبرتهم في ميدان الإدارة، أم الاقتصاد ، أم الهندسة، أم الإحصاء .. فالسلطة

التي كانت في أيدي الملوك والأمراء ثم انتقلت منهم إلى أيدي رجال السياسة والأحزاب ، تنتقل اليوم رويدا رويدا إلى أيدي العلماء والخبراء ، أي إلى التكنوقراطيين ، فهم أصحاب السلطة الحقيقيون من وراء ستار للحزبية ، أو من وراء ستار الحياة البرلمانية ، أو من وراء ستار حاكم مطلق لا يجد وقتا للاضطلاع بمهام الحكم ، أو ليس لديه الكفاية اللازمة لفهم حقيقة المشا كل التي تعانها بلاده فهو لهذا يعير سلطانه بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الخبراء .

ولم يتردد بعض الكتاب السياسيين في استنباط بعض التسميات الجديدة للإشارة إلى هذه الطبقة الحديثة . ففي فرنسا يطلق عليها أحيانا اسم السلطة الرابعة (بعد السلطة التشريعية ، والقضائية ، والتنفيذية . وفي الولايات المتحدة استحدثوا كلمة « الإدارستوقراطية » ، بل كثيرا ما نجد مقالات تشير إلى المؤامرات التي تقوم بها تلك الطبقة الجديدة للاستئثار بالحكم ، أو لتغيير نظام حكم معين ، أو لوقف مشروعات يطلبها حاكم ولا تستريح هي إليها . وهناك من المعلقين السياسيين من يقولون إن وصول ديجول إلى الحكم سنة ١٩٥٨ لم يكن إلا بمساعدة طبقة التكنوقراطيين الذين أرادوا التخلص

من نفوذ الأحزاب الفرنسية ، ومن سيطرة البرلمان الفرنسى على
الشئون الحيوية للبلاد .

فماهى حقيقة تلك الطبقة الجديدة ؟ . وهل تتمتع فعلا بالسلطات
الواسعة التى يقال إنها تتمتع بها ؟ وهل لها خصائص الطبقات
الحاكمة المغفلة ؟ وهل تمثل ارسقراطية جديدة بمعنى أنه لا يقبل
فيها إلا فئة مختارة ولا يتم الانضمام إليها إلا وفق شروط خاصة ؟
وما هى المبادئ التى تعمل بمقتضاها هذه الطبقة ؟ وما
مستقبلها ؟ .

يرى المؤمنون بالتكنوقراطية أنها طبقة خاصة من كبار موظفى
الدولة ، وكبار العلماء والخبراء ، ومديرى المصانع والمصارف
والتنظيمات التجارية ، وأن معيار الانضمام إلى صفوفها ليس هو
المال ، وليس هو الميراث أو القوة ، بل هو التكفاية الممتازة التى
بموجبها يستطيع المرء أن يحكم فى مجتمع صناعى معقد منشعب .
المشاكل ، يحتاج كل قرار يتخذ فيه إلى دراسات عميقة وإحصاءات
متنوعة ، وذكاء لماس .

فالتصنيع ، والتقدم الاقتصادى السريع ، والمحترعات الحديثة

كل أولئك جعل من العسير على أى سياسى أن يحكم ، وأن يتصرف دون الرجوع إلى رأى الخبراء والعلماء ، وكلما زادت الحياة الحديثة تعقداً زاد تعقد المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتبعاً لذلك تزايد سلطة هؤلاء التكنوقراطيين .

يضاف إلى ذلك أن القرارات التى يصدرها الخبراء أو العلماء ، والتوصيات التى تقدم بها اللجان الفنية والمكاتب العلمية ، مصطبغة بتلك الصبغة الحيادية التى يطمئن إليها الرأى العام ، أو على الأقل لا يستطيع الرأى العام أن يناقشها مادام القرار أو التوصية يقوم كل منهما على دراسات علمية فنية لا يستطيع الإحاطة بها إلا الخبراء والعلماء .

فإذا قام خلاف مثلاً بين صاحب مصنع وبين عماله حول تحديد الأجر ، أو ساعات العمل ، وأسندت مهمة فض هذا النزاع إلى نقابة عمالية ، أو إلى هيئة سياسية أو قضائية فستكون أية تسوية للنزاع محل شك ، أما إذا أسندت إلى لجنة خاصة من العلماء فإن قرارها يكون قائماً على دراسات إحصائية واقتصادية دقيقة ، ومن ثم يعتبر هذا القرار محايداً لأنه قائم على أساس من العلم ، والعالم بطبيعته لا يحابي ولا ينحاز .

وتبدو هذه الظاهرة جلية في المجتمع الدولي ، فالمنظمات الدولية

إذا أعوزتها القوة السياسية ، عززت موقفها بسلطة الفنين والخبراء واللجان والمجالس حين تخفق سياسياً في اتخاذ قرار حاسم في موضوع ما ، فإنها تكل هذا الموضوع إلى هيئة من الخبراء أى إلى الجماعة التى يصفها مؤيدو التكنوقراطية بأنها السلطة الحقيقية في القرن العشرين .

من ذلك زى أن الفلسفة العامة التى تكن وراء التكنوقراطية هي الإيمان بالمخترعات والتصنيع والتخصص والتنظيمات الفنية والإدارية ، لأن كل ذلك هو خير وسيلة إلى التقدم والرفق البشرى . . الإنتاج بأقل مجهود ممكن ، وبأقل تكاليف ممكنة .. إبعاد الساسة السياسيين عن الإنتاج ومشاكله . . الإيمان بمنطق الأرقام . . وما إلى ذلك من الشعارات التكنوقراطية .

ويؤخذ على نظرية التكنوقراطية أمور تتصل بأصولها وفلسفتها فن ذلك :

أولاً — أن يكون العالم متخصصاً في لون من ألوان المعرفة كالاقتصاد ، أو الهندسة ، أو الإدارة فإن ذلك ليس معناه أنه يستطيع أن يحكم ، أو أن يتصرف في أمور لا صلة لها بالميدان الذى تخصص فيه كالسياسة الدولية ، أو الشؤون العسكرية .

ثانياً — التكنوقراطى رغم علمه الواسع ، أو كفايته الممتازة ،

هو إنسان قبل كل شيء له أطماع ، وله مآرب ، وله عيوب . فإذا انتقلت السلطة من الأحزاب السياسية بحجة أن أهواءها وشهواتها تسيطر عليها اللجان والمكاتب الفنية فهذا لا يعنى أن الوثام والانسجام سيحلان محل الصراع ، فالخلافات الشخصية ، والمنازعات والمنافسات بين اللجان المختلفة ، بل الخلاف على النظريات والقواعد العلمية ذاتها ، قد تؤدي إلى صراع لا يختلف كثيراً عن الصراع الحزبي أو الصراع الطبقي . بل إن من الباحثين من يرى أن أطماع الفنيين والإداريين أى التكنوقراطيين فى مقابل الحكم ، أكبر كثيراً من أطماع السياسيين ، فهؤلاء تقيدهم قلة المصالح بالمشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية إلماً دقيقاً ، وتقيدهم رقابة الرأى العام الذى يستمدون منه سلطتهم . أما العلماء والفنيون فلا رقابة عليهم إلا رقابة العلم وهم المستأثرون به .

ثالثاً — ليست العبرة بالدراسات الدقيقة ، ولا بالتخطيط الشامل ، ولا بالقرارات الحازمة ، ولا بالتنظيمات الجديدة ، بقدر حاجى بالذين يشرفون على تنفيذ تلك القرارات ، والذين يستفيدون منها ، والذين من أجلهم وضعت أى جمهرة الشعب . فإدام الشعب لا يفهم تلك القرارات ، أو لا يقبل تلك التنظيمات فهما كانت قيمتها العلمية والتكنوقراطية ، فسيقابلها الشعب بذلك الفتور

العام ، وذلك الموقف السلبي للذين يقابل بهما التطورات أيا كان مصدرها ، والذين يتحطم عليهما أدق المشروعات العلمية ، وتضيع أشمل الدراسات الفنية .

وهنا تظهر أهمية طبقة السياسيين التي هي بمثابة همزة وصل بين طبقة التكنولوجيا وبين الشعب ، فهما تقدم العلم فإن هناك مبادئ لا يمكن أن يتحكم فيها مثلما تتحكم التقاليد والعواطف والانفعالات ، وتلك العوامل لا يمكن أن تقاس برسوم يانية ، ولا بمعادلات حساية .

رابعاً — في الحالات النادرة التي وصل فيها التكنولوجيا إلى الحكم ومارسوه ، نسوا أو تناسوا سريعاً كفايتهم وعلمهم وتحولوا إلى صفوف السياسيين يتمشون مع مقتضيات الظروف وما يرضى الرأي العام ، وبذلك يجتمع فيهم عيوب السياسيين ولا تكون لهم مميزاتهم .

لقد حلت الآلات محل اليد العاملة في الإنتاج والصناعة ، فهل تستحدث آلة إلكترونية تحكم وتكون بذلك أرق مراحل التطور التكنولوجيا ؟ وإذا أمكن أن تحل آلة كهذه محل السياسيين ، فإنها ستحل أيضاً محل التكنولوجيا .

الفهرس

منحة

مقدمة ٣

الفصل الأول

دراسات في الديمقراطية

الديمقراطية بين اليمين واليسار ٨
الديمقراطية والمعارضة ٣٢
الديمقراطية الجديدة ٢٩
الديمقراطية الشعبية ٣٩

الفصل الثاني

دراسات في القومية

القومية المصرية ٥٥
القومية العربية ٦٤
القومية الأفريقية ٨٠
القومية الإيطالية ٨٨

الفصل الثالث

دراسات في الاشتراكية

الاشتراكية الجديدة ١٠١

منحة

الاشتراكية الاعتدالية ١١٣

الاشتراكية الأفريقية الآسيوية ١١٩

الفصل الرابع

دراسات في الاستعمار

الكومنولث والاستعمار البريطاني ١٢٧

العزة والاستعمار الفرنسي ١٣٧

الماركسية والاستعمار السوفيتي ١٤٦

النهرية والاستعمار ١٥٥

الفصل الخامس

دراسات في المجتمعات السياسية

المجتمع الشيوعي ١٧١

المجتمع الرأسمالي ٢٢٢

الفصل السادس

دراسات في الأنظمة السياسية

الرأسمالية ٢٤٥

اليروقراطية ٢٥٣

التكنوقراطية ٢٦٢

مكتبة الإنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

Bibliotheca Alexandrina



0295726

الثنى ٣٠